

كامل المحاضرة في آداب البحث والمناظرة
شرح منظومة نتيجة الآداب

المتون المنتخب منها هذه الأربعة
آداب السيد والشمس قنديل والكاتبى والوليدية

قد اشتملت هذه الأربعة على الآداب المستحسنة في البحث والمناظرة
والتحصيل والمناظرة وما تجرى فيه المناظرة وهو تسعة أشياء وأجزاء البحث
والمقدمة بمعنى جزء الدليل أو شرط الانتاج أو تمام التقريب
والمنع وفيه التسليم ومجازاة الخصم والسند الجوازى
والإقضى والحلى وفيه اشتباه المعارض بالمعروض وتنوير السند
والتقص المشهور وبالخلاصة والمكسور والمعارضة
والسؤال الاستفسارى والتحرير والأشكال الأربعة
بضروبها الاثنين والعشرين رموز سهلة الحفظ والمأخذ ورد غير
الشكل الأول إلى الأول بالتحالف أو عكس الكبرى أو عكس البترتيب
أو عكس الصغرى أو عكس المقدمات إلى غير ذلك مما يروق الناظر
ويسر الناظر ويعين على فهم المناقشات التي ذكرت في القنون
خصوصاً الأصول

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر)
(المجيدة سنة ١٣٠٦)

م. ق. خ. م.

الفتي مفتي القضاة والائمة الشريعة وكسر التورن نسبة الى بلده في الهند الملكى مولد الملكى مفتي

واغلة سبسر

٩ ٦ ٣ ٣ ٣

من سبسر

الف ٢٥

كتاب

١٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أطلع فى سماء الافكار • نجوم الآداب • وجعلها مصابيح
لاولى الابصار • ليهتدوا بها فى ظلمات البحث الى مناهج الصواب • الكرم
الذى أفعاله لا تطل • فلا مانع لعطائه • الحكيم الذى لا يستل عما يفعل • فلا
معارض لقضائه • والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى أيد مداه •
بدليل المهرزات الباهرة • فتم تقريب من لباء اذداه • الى سعادتي الدنيا
والآخرة • وعلى آله وصحبه الذين أوصحوا بقتو يرشددهم • قانون شرعه
وسقته • وصحوا بصر يرشددهم • أدلة هديه وسقته • وبعد فيقول الفقير
الى الله تعالى الغنى • عبد الملك بن عبد الوهاب الفتى الملكى • المدنى •
مستقدا من قبض مولا • العليم المحتوم • بإشارة وان من مثنى الا عندنا
خراشه وما تنزله الا بقدر معلوم • هذا كمال المحاضرة • فى آداب البحث
والمناظرة • شرحت به أريجوزقى نتيجة الآداب • خدمة للطلاب •
بتقريرات تسابق الازهان • فى انتقاشها بالمعاني • وأمثلة يتكفل ما فيها
من التبيان • بأسراع الملكة للمعاني • وعلى الله اتكالى • فى جميع أحوالى •

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿بسم الاله جسده سبحانه • أفضل بحث عن تقوض صانه﴾
 ﴿وعاطر الصلاة والتسليم • على الرسول السند العظيم﴾
 ﴿أشرف من تم له التقريب • في حضرة القدس هو الحبيب﴾
 ﴿والآل والعجب الذين عارضوا • بهدم من لمدهاء ناقضوا﴾
 ﴿وبعد ذا فقد جعت متما • في البعث بالاتقان تم حسنا﴾
 ﴿ثم نظمت در ذال النثر • في سبط عقد حلية الفكر﴾
 ﴿سهيته نتيجة الآداب • والله يهدينا الى الصواب﴾

انتخاب المتن المذكور من آداب السيد الشريف وآداب العلامة شيخ
 زاده المعروف بالكنيوى وآداب المرعشى السجاى فى المشهوره بالولديه
 والحسينيه وآداب السهرقندى مع ضميمات من بعض شروح المتن
 المذكورة وبعض حواشيها ﴿والآداب﴾ جمع أدب والآداب اعم
 فى الاصل يقع على كل رياضة مجوده تفضى بالانسان الى فضيلة من
 الفضائل ثم نقل الى علوم العربية لعلاقة المشابهة أو السببية وأصولها
 اللغة والصرف والاشتقاق والتهو والمعاني والبيان والعروض والقافية
 وفروعها الخط وقرض الشعر والانشاء والمحاضرات والتاريخ وأما البديع
 فهو ذيل المعاني والبيان وقد نظمها الشيخ محمد الدواجى فقال

خذ نظم آداب تضرع نشرها • يحكى شذا المشور حين يضرع
 لغة وصرف واشتقاق فحوها • علم المعاني والبيان يديع
 وعروض قافية وانشا نظمها • بكأية التاريخ ليس يضيع

(وتعريف قرض الشعر باعتبار جهة موضوعه علم يبحث فيه عن أحوال
 الكلمات الشعرية لا من حيث الوزن والقافية بل من حيث حسنها وقبحها
 من حيث انها شعروا من حيث الأغراض المختلفة فيه من حكم ووعظ
 ونسيب ومدح وعيب وتعطف ونأديب وغير ذلك) (وتعريفه باعتبار جهة

فأنته علم يعرف به كيفية النظم وترتيبه والاقتدار على انشاءه على قانون
البلاغة (وأذابه أربعة) (الأول) أن يستعمل ما يفهم معناه فلا يرتكب
الغريب من اللغة ولا الوحش ليكون الكلام سلس القياد ظاهراً في
تأدية المراد (الثاني) أن يجتنب ما يخل بالالفاظ كأن يترك من اللفظ
ما يتم به المعنى أو يزيد فيه ما يفسد به المعنى أو يرتكب ما يسهى بالتشليم
بالمثناة الفوقية فالمثناة وهو أن يأتي باسم يقصر عنه العروض فيضطر إلى
ثلمه أي التقص منه كقوله

• لا أرى من يعينني في حياتي • غير نفسي الابني اسرالا

أراد بني اسرائيل أو ضده المسمى بالتثنية كقول الكهيت

• لا كعبد المليك أو كويلد • أو سليمان بعد أو كهشام

أراد كعبد الملك أو ما يسهى بالتغيير وهو أن يحول الاسم عن صورته إلى
صورة أخرى لضرورة الوزن كقوله

فيه الرماح وفيه كل سابعة • جدلاً محكمة من نسج سلام

أراد سليمان علي أنه غلط في المعنى إذا دلر وع من عمل داود أبي سليمان

أو ما يسهى بالتفصيل وهو أن يقدم أو يؤخر أو يفصل ما حقه الوصل

كقول دريد • قبلى عير ان عرضت ابن طامر • أراد قبلى عير بن طامر

(الثالث) أن يجتنب ما يخل بالمعنى كالتناقض كقول أبي نواس يصف الراح

كأن بقايا ما عفا من حياها • تهاريق شيب في سواد عذار

تردب به ثم انفرت عن أديمها • تهرى ليل عن بياض نهار

فشبه في البيت الأول حياها الكاس بالمشيب وهو انما يشبهه بالبياض

لا غير وفي الثاني جعله كالليل والخمر التي كانت في البيت الأول كسواد

العذار هي التي جعلها في الثاني كبياض النهار وفي ذلك تناقض ظاهر

وكقول الآخر

أرى عيرها والقتل مثلين فأقصروا • ملاكموا فالقتل أعنى وأيسر

فأثبت أن القتل مثل الهجر ثم قال هو ليس فتنافض الكلام فلواتى ببل
بدل الفاء لاستقام الكلام وكالاتيان بما ليس في العادة والعرف كقوله
ونخال على خديك يبدو كأنه • سنا البرق في دجها بادد جونها
فالمتعارف أن الخال أسود والحدود الحسنات اغماهي البيض فعكس الشاعر
المعنى وكالقلب وهو أن يقلب المعنى الى غير ما قصده كقوله
• قدبت بنفسه نفسى ومالى • أراد أن يقول قدبت نفسه بنفسى ومالى
فقلب (الرابع) أن يهذب كلامه فيسقط ما يجب اسقاطه ويصلح ما يتعين
اصلاحه ويحذف الفاظه ويبين أغراضه ومعانيه بحيث لا يقال فيه لو كان
غير هذا كان أحسن ولو زيد هذا كان يستحسن ولو ترك هذا كان أجمل
ولو قدم هذا أو أخر هذا كان أفضل ولذا ضرب المثل بحوليات زهير بن أبي
سلي قيل كان يعمل القصيدة في ليلة ثم يبق حولا ينقصها قال ابن حلى المنجم
رب شعر نقدته مثل ما ينشد لرأس الصيارف الذين ارا
ثم أرسلته فكانت معايشه والفاظه معا أبكارا
لوتأنى لقالة الشعر ما استقطت منه حلوا به الاشعارا
ان خير الكلام ما أبسط تعبير الناس منه ولم يكن مستعارا
وليس هذا محل بسطه وانما ذكرنا هذه التبعة منه دفعا لما عسى أن يقال
قرض الشعر هو البديع مع أنه غيره إلا أنه قريب منه ويشتركان في كثير
من المبائل من القرض بمعنى قول الشعر أو بمعنى القطع إذا شـعره قطع
تقطيعا اه من شرح عنقرود الزواهر والوسيلة الادبية وسعود المطالع
ملخصا والمراد بالآداب هنا قوانين البحث الآتية ومميت بذلك لانه يذكر
معها عادة آداب مستحضنة للمتناظرين

﴿مقدمة﴾

﴿تعريف علم البحث للشروع • أى باعتبار جهة الموضوع﴾
﴿علم به بحث عن أحوال • كلى ابحاث على الاجمال﴾

﴿من حيث انها ترى موجهه • أو انها عن القبول في جهة﴾
 ﴿تظهر الموضوع في القضية • بأنه ابحاثنا الكليسة﴾
 ﴿وباعتبار غاية اذا رسم • فهو قوانين به الذهن عصم﴾
 ﴿عن خطأ المباحث الجزئية • ان القوانين بها موجهه﴾
 ﴿فغاية عصمة ذهن الراقى • وحكمه وجوبنا الكفائي﴾
 ﴿اذ دليل العقل بالتفصيل • لقاصد معرفة الجليل﴾
 ﴿ورددى البدعة والمكابر • توقف عليه في المناظره﴾
 ﴿وعرفت بنظر الحصين • بشكرة في نسبة الشيتين﴾
 ﴿أي نسبة حكيمه بظهورا • صوابها صناعة لمن دورى﴾

كل علم ذي مسائل كثيرة يجمعها اما جهة واحدة ذاتية وهي الموضوع
 أو جهة واحدة عرضية وهي الغاية فتعريفه باعتبار الجهة الاولى يسمى
 حذاء وباعتبار الجهة الثانية يسمى ربما (لقد علم البعث) علم يصح فيه
 عن أحوال الابحاث الكلية كالبيع والنقص والمعارضه الكليات من
 حيث انها موجهة أو غير ذلك وتلك الحيثية هي الاحوال والبحث بحملها
 على تلك الابحاث على الاجمال كأن يقال كل منع مقدمة معينة فهو
 وظيفة موجهة وكل ما هو ابطال للمقدمة غير المدللة بدليل فهو غصب غير
 موجه فظهر في هذه القضية التعريفية أن موضوعه الابحاث ولفظ العلم في
 علم البعث ليس بجزأ منه وكذا من سائر العلوم فالإضافة بيانية كشجر
 الاراك كذا في تقرير القوانين (ورمعه) قوانين تعصم مراعاتها الذهن
 عن الخطأ في المباحث الجزئية كافي الكليسي فظهر من ذلك أن غايته
 تلك العصمة والقانون قضية كلية يستنبط منها أحكام جزئيات
 موضوعها يجعلها كبرى اصغرى سهولة الحصول يجعل موضوع تلك
 الكلية محمولا على جزئ من جزئياته فيحصل قياس من الشكل الاول من
 الضرب الثالث وهو ما صغراه موجبة جزئية وكبراه موجبة كلية ونتيجته

حكم ذلك الجزئي مثلاً إذا قلنا كل نقض اجمالي موجه فهذا قانون لانه
 قضية كلية وموضوعها نقض اجمالي ومن جزئيات ذلك الموضوع
 ابطال دليل كذا بتضاف الحكم عن الدليل في مادة كذا مع كونه مقتضياً له
 فيها فتجعله موضوعاً وتحصل عليه موضوع تلك الكلية وهو نقض اجمالي
 فتصل الصغرى ونضم اليها تلك الكلية كبرى ينتج قولنا ابطال دليل كذا
 بتضاف الحكم عن الدليل في مادة كذا مع كونه مقتضياً له فيها موجه
 (والوحدة الذاتية هنا اشتراك جميع المسائل في كونها باحثة عن العوارض
 الذاتية للابحاث الكلية . والوحدة العرضية هنا هي كون المسائل
 مشتركة في أنها يحصل بها العصمة عن الخطأ في الذهن في الابحاث الجزئية
 (والبحث) لانه طلب الشيء تحت التراب وفحوه والتفتيش (وعرفا حل شيء
 على شيء أي الاخبار عنه كقولنا القول الشارح من التصورات . واثبات
 النسبة الخبرية بالدليل كاثبات وجود الصانع بالدليل المشهورة والمناظرة
 أي المباحثة (وحكمه) الوجوب الكفائي لتوقف الدليل العقلي التفصيلي
 في معرفة الله تعالى عليه وهو واجب كفاي وذلك التوقف للرد على ذي
 البدعة والمكابرة وسيأتي معناها نظماً لقوله تعالى وجادلهم بالتي هي أحسن
 وذلك الرد بالمناظرة وهي النظر بالفكرة أي بالبصيرة من الخصبين في
 النسبة بين الشئين اظهار الصواب (والبصيرة القوة التي بها تكتب
 العلوم وهي للقلب بمنزلة البصر للعين كافي آداب السهرقندي وشرحها الشيخ
 الاسلام (والمراد بالنسبة النسبة الحكمية أي الكلامية . واطهار
 الصواب هو فائدها وهو ما لا ما قبل قوائدها ايضاح الحق وابطال
 الشبهة ورد الضال بالزامه ان كان سائلاً والغامه ان كان معللاً (والمراد
 بالصواب الصواب بحسب الصناعة سواء كان مع ذلك سواء بحسب الواقع
 فيما اذا كان المنظر بضم الميم توقيفاً أو عقلياً أو بحسب الاعتقاد فيما اذا
 كان ظنياً أو بدون ملاحظتها فيما اذا كان جدياً بالرد من لا يدراً إلا به

قد دخل في التعريف ما إذا كان الغرض من توجيه التخصيص أو أحدهما
 تغليب صاحبه إذا كان كل منهما يظهر أنه يريد إظهار الصواب ولم يدل
 قرينة على ذلك الغرض فيكون جامعا أما لو صرح أحدهما به
 أو دلّت قرينة عليه فنأزعهما ليست من المعرف (فان قيل) هذا
 التعريف لا يصدق على المنوع الواردة على التعريف لفقد النسبة ثم فلا
 يكون جامعا (يقال) النسبة أعم من أن تكون صريحة أو ضمنية ولا ريب
 أن الضمنية متحققة ثم (وقد عمل التعريف المناظرة التي أحاط طرفيها منع
 مجرد كما سيأتي لان المراد بالنظر الفكري للغوي بمعنى توجيه النفس
 وانتظام المسألة وذلك حاصل في المناظرة المذكورة لا الاصطلاحية أعني
 ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول إذ لو أريد ذلك لما شمل التعريف
 تلك المنوع لانها لا ترتب فيها (وقد اشتمل التعريف على العلة الأربع
 فالنظر بالفكرة علة صورية والتخصيص علة فاعلية والنسبة علة مادية
 وإظهار الصواب علة غائية (فان قيل) التعريف بالعلل تعريف بالمباين
 وهو ممتنع لعدم صحة الجمل (يقال) لا نسلم أن ذلك ممتنع مطلقا لان
 التعريف إما بحسب الماهية وهو بالاجزاء المحمّولة أو بحسب الوجود وهو
 بالاجزاء الغير المحمّولة كالتعريف بالعلل ذكره ابن سينا وهو بمعنى ما ذكره
 غيره من أن الامتناع انما هو في الماهيات الحقيقية أما الاعتبارية فلا
 والمناظرة منها التركيب من أركانها اعتبرت متحققة لتحقيق أجزائها
 من شرح شيخ الاسلام على آداب السمرقندي مختصا

والمبتدئى معلل والقائل • من بعده بالانتقاد السائل •
 • وقديرى في الدفع عكس الامر • والمائل الحاكى كلام الغير •
 المعلل والسائل هما التخصيمان • والمعلل • الاتى بكلام ابتداء في برئية
 من الجزئيات • والسائل • من قال بعده بكلام منتقدا قول المعلل (وقد
 يعكس الامر في أثناء الدفع كما اذا نقض المعلل دليل السائل المعارض فان

السائل

السائل يصير آتيا بكلام ابتداه حكما فيكون معللا والمعلل آت بكلام
بعده حكما أيضا فيكون سائلا **﴿والناقل﴾** من يأتي بقول الغير ولو بالمعنى
مظهرا أنه قول الغير سواء كان بالسمع أو من كتاب **﴿والمنقول﴾** ذلك القول
كما إذا قال الزكاة واجبة في حل النساء عند أبي حنيفة وليست بواجبة
عند الشافعي

﴿والمدعي مثبت حكم ذي نظره﴾ أي بدليل من قياس أشهر **﴿**
﴿أو الذي يزيل بالتنبيه﴾ في ذي ضرورة خفا البديهي **﴿**
﴿والمدعي مركب قد تم في﴾ أخبارا يجاب أو الذي نفي **﴿**
المدعي بالكسر من نصب نفسه لاثبات الحكم النظري المجهول بالدليل
أوليان الحكم الضروري الخفي بالتنبيه **﴿فالدليل﴾** لغة بمعنى الدال وهو
المرشد بالفعل أو القول فيشمل ناصب ما به الارشاد أي العلامة وهي
النصب بضمين وذا كرماء به الارشاد ويطلق أيضا على ما به الارشاد وهو
أما أصولي أو منطقي **﴿فالدليل المنطقي﴾** قول مؤلف من قضايا متى سلت
لزم عنها الداتها قول آخر أي تسليم قول آخر وهذا اللزوم بين في الشكل
الأول وغير بين في غيره لاحتياجه إلى الوساطة كالخلف في الرد إلى الشكل
الأول **﴿والتنبيه﴾** هو مثل الدليل شكلا وصورة وانما يتفاوتان باعتبار
الانتاج لأن الناقح ان كان بديهيا خفيا فهو التنبيه ويذكر لازالة الخفاء
البديهي الغير الاولي كما في آداب السبب وشرحها الرشيدية كما لو استدلل
المعلل على حدوث العالم بأن العالم متغير وكل متغير حادث وقال السائل
لأنسلم أن العالم متغير فيلزم المعلل دفعة بتنبيه كما يقول بعد المنع في هذا
المثال العالم متغير لا نأشاهد التغيرات فيه من الحركات والالات المختلفة
كالحر والبرد فهذا تنبيه على بداهة المقدمة الممنوعة مع كونه دليلا على
العلم ببداهتها كما في شرح شيخ الاسلام على آداب المسعودي • وان كان
نظريا مجهولا فهو الدليل **﴿والبديهي الجلي﴾** هو البديهي الاولي وهي

القضاء بالتي يكون الحماكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين كقولنا الكل
 أعظم من الجزء والقيضان كقائم ولا قائم لا يصدقان ولا يكذبان بل
 يصدق أحدهما والاضدان كاسود وأبيض لا يجتمعان وقدير رفيعان
 والاقبل لا يساوي الاكثر . والبدهي الفطري القياس وهو الذي
 يعبرون عنه بقضايا قياساتها معها وهي ما كان الحماكم فيها العقل بعد
 تصور الطرفين بواسطة لا تغيب عن الذهن كقوله الاربعه زوج فان من
 تصور الاربعه والزوج تصور الانقسام بمساويين في الحال وترتب في
 ذهنه ان الاربعه منقسمه بمساويين وكل منقسم بمساويين فهو زوج
 فهي قضية قياسها معها في الذهن . والبدهي الحسي وهو القضاء بالتي
 يكون الحماكم فيها الحواس الظاهرة مما يكون مشتركا عند عامة الناس
 وتسمى بالحسيات كالحكم بأن الشمس مضيئة وأن النار محترقة ول
 السكين قاطعة أو قوة باطنة وتسمى وجدانيات كالحكم بأن لنا خوفا وأما
 وحماو غضا وفرحا وترجاة انه لا توقف فيما ذكر على أمر عقلي والبدهي
 الخفي ما كان الحماكم فيه العقل واحتاج في الجزم بذلك الى تكرار المشاهدة
 كالجزئيات كقولنا السقمونيا مسهلة للصغار اذا تعبرية فيها ليست
 مشتركة بين عامة الناس والحسيات هي ما كان الحماكم فيها من كامن
 الحس والعقل ولم يفتح العقل في الجزم بها الى تكرار المشاهدة كالحكم بان
 نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف تشكك لانه التورية بحسبه
 اختلاف أوضاعه من الشمس قريبا وبعدا والحس الانتقال من المبدأ
 الى المطالب دفعة ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادئ ورجوع
 عنها الى المطالب فلا بد فيه من حركتين بخلاف الحس اذا لا حركة فيه أصلا
 والانتقال ليس بحركة فان الحركة تدريجية أما الحس والانتقال آني
 الوجود وحقيقته أن نسخ المبادئ المرتبة للذهن في كل مهل المطلوب فيه
 والمتواترات هي ما كان الحماكم فيه من كامن الحس والعقل أي بواسطة

السمع من جمع كثير أحال العقل تواطؤهم على الكذب بعد العلم بامكانه
المحكوم عليه كالحكم بوجود مكة لمن في بغداد (قال السيد وأما المجرىات
والهندسيات والمتواترات فهي وإن كانت جهة للشخص مع نفسه لكنها
ليست جهة على غيره إلا إذا شارك في الأمور المقتضية لها من التجربة
والحدس والتواتر (في تنبيه) جعل في المواقف الوهميات في المحسوسات
من المقدمات القطعية وقال حكم الوهم في الأمور المحسوسة صادق فهوكل
جسم في جهة فإن العقل يصدق في أحكامه على المحسوسات ولتطابقهما
كانت العلوم الجارية تجري الهندسيات شديدة الوضوح لا يكاد يقع فيها
اختلاف إلا راء كما وقع في غيرها بخلاف حكمه في المجرىات والمعقولات
الصرفة فإنه إذا حكم عليهم بأحكام المحسوسات كان حكمه كاذبا بحكمه
بأن كل موجود في جهة وفي مكان اه والظاهر أن الأولى من البدييات
الجلية ترجوعها إلى الحس (وهذا لزوم عقلي عند الرازي فإما من علم أن
أعراض العالم متغيرة وكل متغير حادث فمع حضور هذين العليين في الذهن
يمنع عقلا أن لا يعلم أن أعراض العالم حادثه والعلم بهذا الامتناع ضروري
والألم تخلف المعول عن العلة التامة وهو محال وهو أدى عند الأشعري
بمعنى أنه جرت عادة الله تعالى بخلق العلم بالنتيجة عقب العليين السابقين
وإن لم يجب عليه تعالى خلقها وفي شرح المواقف أنه مذهب القاضي
الباقلاني وإمام الحرمين وأما أدى عند الحكماء بمعنى أنه يجب عليه تعالى
خلق العلم بالنتيجة عقب العليين السابقين لأنهما بعد أن الذهن أعدادا تاما
وإذا تم استعداد الممكن يجب على الله تعالى خلقه عندهم إذ لو لم يخلقهم يلزم
البطل وهو من المبدأ الفياض محال وتوليدى عند المعتزلة بمعنى أن العليين
السابقين يولدان العلم بالنتيجة والمعتبر منها الأول (والدليل الأصولي في أما
تحقيق أو مشهورى (فالتحقيق) ما يمكن التوصل به صحيح التطرفه أرى
أحواله إلى مطلوب أخرى أو إلى العلم به فيعلم المقر بالانظر إلى قوله في أحواله

والمركب من المقدمات بالنظر الى قوله فيه (والمشهورى) ما يمكن التوصل
 به صريح النظر في أحواله الى مطلوب خبرى أو الى العلم به فيقتضيه بالمفرد
 في المفرد كالعالم للصانع والنظر في أحواله بملاحظته من حيث أوصافه
 بالتفات الذهن اليه فيوجد فيه حال الحدوث مثلا فيجعل على الدليل بان
 يقال العالم حادث وكذلك يلاحظ فيوجد فيه حال أن من ثبت له الحدوث
 محتاج الى الصانع المؤثر فيحصل على ذلك المجهول بان يقال كل حادث له
 صانع • فالتموصل هو الاستدلال وكون العالم بحيث يفيد النظر فيه العلم
 بثبوت الصانع هو الدلالة والامر الذي بواسطته ينتقل الذهن من الدليل
 الى المدلول وهو حدوث العالم الذي هو سبب الاحتياج الى الصانع هو جهة
 الدلالة وثبوت الصانع هو المدلول وهو المطلوب الخبرى (ومن المفرد نحو
 أقبح الصلاة ما يقال أقبحوا الصلاة أمر باقامتها والامر بذلك يفيد
 الوجوب (فان قيل) هذه جملة فكيف تكون مفردا (يقال) الجملة اذا أريد
 بها اللفظ كانت مفردا كافي تحرير النكاح بن الهمام • والمركب هو
 المقدمات الحاصلة بالحمل المتقدم والنظر فيها ترتيبها كافي شرح الكاظمي
 لحس باشا زاده • وفي حاشية مفتي زاده على شرح الرسالة الحسينية أن
 النظر اذا استعمل بني يكون بمعنى الفكر الذي هو عبارة عن ترتيب أمور
 معلومة لتأدي الى المجهول التطري ا هـ وعليه فالنظر مستعمل في
 الاول في الملاحظة وفي الثاني في الترتيب (والترتيب اسطلاح جعل الاشياء
 المتعددة بحيث يطلق عليه اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض
 بالتقدم والتأخر فهو وضع اماكن المقدمات المرتبة طبعا أو في المقدمات
 المنفردة (فالمقدمات المرتبة) نحو العالم حادث وكل حادث محتاج الى الصانع
 يتبع أن العالم محتاج الى الصانع (لكن بدون ملاحظة الهيئة لانها داخلة
 في الدليل المنطوق وباعتبارها اشتراط ايجاب الصغرى وكلية الكبرى في
 الشكل الاول مثلا خارجة عن الدليل الاصولي اذ هي عارضة لمقدماته كما

في تقرير شرح الولدية فالفرق بين المنطقي والاصولي ذي المقدمات المرتبة
 اعتباري (والمقدمات المتفرقة) فحوكل متغير حادث كل عالم حادث كفاي
 حاشية مفتي زاده (والنسبة بين الحقيقي والمشهورى بحسب الصدق أى
 الحمل عموم وخصوص مطلق والثاني أعم وبحسب التحقق مساواة) وانما
 قال ما يمكن دون ما يتوصل مع أنه أخصرتنيم على أن الدليل من حيث
 هو دليل لا يعتبر فيه التوصل بالفعل بل يكفي إمكانه فلا يخرج عن كونه
 دليلا اذالم ينظر فيه (وقوله بصحح النظر من اضافة الصفة الى الموصوف
 أى النظر بالصحيح وهو المشتغل على شرائطه مادة وصورة وقيد بذلك لان
 القاسد لا يتوصل به الى شئ اذ ليس هو سببا وان كان قد يقضى الى المطلوب
 اتفاقيا كالوقيل العالم حادث لانه أثر الموجب القديم وكل ما هو أثر الموجب
 القديم حادث ينتج المطلوب (وأول تقسيم المحدود لا الحد سواء قيل في
 الفرق بينهما ان الانفصال ان كان لمنع الجميع يكون تقسما للمحدود وان
 كان لمنع الخلو يكون تقسما للمحدود لان الانفصال هنا لمنع الخلو وان
 كان معه منع الجميع لما بين الأفراد والتركيب من التقابل • أو قيل ان
 تناول القسمين لفظ من ألفاظ الحد فهو لتقسيم المحدود والافتقار للتقسيم للحد
 لان لفظ ما يمكن التوصل الخ يشمل القسمين (ولست للابهام والترديد
 قال العلامة السعدي شرح المقاصد ان تعريف الشئ بالخواص التي
 لا يشمل كل منها الا بعض أقسامه يجب فيه أن يذكر الجميع بطريق التقسيم
 تحصيليا لئلا تكون شاملة لكل فرد وهي كونه على أحد الأوصاف فتقع كلمة
 أوليان أقسام المحدود لا للابهام والترديد الذي ينافي التعريف اه
 (ولفظ العلم قد يستعمل مرادفا للتصور المطلق الشامل للتصور الساذج
 والتصديق المعرف بانه حصول صورة الشئ في العقل • وقد يستعمل
 مرادفا للتصديق العام الشامل للعلم اليقيني والتقليد والجهل المركب
 والنظن على التحقيق والشك والوهم على قول المعرف بانه حصول صورة

الشيء في العقل مع الحكم . وقد يستعمل مراد العلم اليقيني المعروف بأنه اعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع فقيده الجازم احتراز عن الظن والشك والوهم وقيد الثابت احتراز عن التقييد وقيد المطابق احتراز عن الجهل المركب ولذا عرّف المحققون من المتكلمين والاصوليين العلم بأنه صفة توجب تغييرا لا يتحمل متعلقه التقييد لاحالا ولا ماسلا واسمها اطلاقات العلم الثلاثة اطلاقه على التصديق اليقيني لكن يراد به هنا الثاني ليم القياس التمثيلي الذي يستعمله المجتهدون فإنه ظني . وكذا الامارة . وقد يقال المراد به الثالث بناء على أن قياس التمثيل والامارة يقيدان اليقين بالنظر إلى المجتهد لا بالنظر إلى نفس الدليل من حيث هو وأدشأن المجتهد إذا تفكر في الامارة والمبائيل لحصل له الظن أن يجزم بثبوت الحكم يقينا كما في حاشية مفتي زاده على شرح الرسالة الحسينية وانما كان المفضى الاتفاق فاسد الا ان العلم الحاصل من الدليل اليقيني يكون يقينيا ومن الظني يكون ظنيا ومثل هذا الدليل يمكن أن يكون الناظر فيه واقفا على فساد مقدمته الكبرى أعني الجمع بين الايجاب وحدوث الاثر مع أن الاحداث لا يكون الا بالاختيار فيزول العلم (وتقييده بالخبري لاخراج الاقوال الشارحة لان التوصل فيها إلى مطلوب تصوري) والدليل من حيث هو اما عقلي أو نقلي أو مركب منهما فالعقلي المحض كالقياس المنطقي والتقلي كسائل الفقه للواجبات القرعية التي دونها المجتهدون فينقل المستدل بقولهم عنهم وكأحضر كتاب نقل منه لتعصيف النقل فان هذا دليل مشار إليه كما في الامدى على الولاية والمركب منهما كالكتاب والسنة لاخبار صدق الناقل فيه وهو لا يثبت الا بالعقل أي التواتر بان هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزة وذلك في العقائد اذ مبناها على اليقين والمدعى بالفتح المركب الذي تحت نسبه الاخبارية ايجابا أو نفيا فهو العالم ملازم للاعراض الحادثة (والخبر هو كلام يجوز العقل صدقه وكذبه

بالنظر اذ انه أى لو لم يعلم تحقق مضمونه أو عدمه قد دخل خبر الله تعالى وخبر
الرسول صلى الله عليه وسلم والبدييات الاولى كالشارحارة مما
لا يجوز العقل كذبه العلم بتحقق مضمونه وهو قولنا الارض فرقنا واخبار
مسيلة مما لا يجوز العقل صدقه لان المذكورات لو لم يعلم العقل حالها بطور
الامر من حيث تدفروجهاب ذلك العلم • وهى المركب التام دعوى من
حيث أنه يدعى به كما أنه من حيث اشتغاله على الحكم يسمى قضية ومن حيث
احتماله الصدق والكذب خبرا ومن حيث كونه جزأ من الدليل مقدمة
ومن حيث انه يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث انه يقع فى العلوم
ويستل عنه مسألة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف
الاعتبارات • (والدعوى نعم الصريحة وهى ظاهرة والضمنية وهى
ما يفهم من قيود الكلام بالتقرينة ومنها دعوى الحصر المفهومة بتقرينة
السكوت فى معرض البيان فحوا الحيوان ما يهرك فكه الاسفل عند
الاكل فان فيه دعوى الحصر ضمنيا بالسكوت عما يهرك فكه الاعلى وهو
التساح • ومنها التفيل الذى التزمه الناقل بأن قال وهو صحيح أو جعله
مقدمة لدليله أو أخذ فى اقامة دليل عليه • ومنها الاقياس وهو ما كان
من القرآن أو الحديث أو من كلام من يتبرك به كالعصاة والتابعين
• ومنها التضمن عند عدم التنبيه عليه ويكون من الشعر لانه لما أتى بقول
الغير على أنه منه لا على أنه من ذلك الغير فقد نصبت نفسه لاثبات الحكم
الذى فيه بالدليل أو لاطهاره بالتنبيه كفى الرشدية وتقريراتها

• ثم الذى دعوه بالمقدمة • جزء الدليل أو شروط حكمه •
• بهاتينج وأطلقت على • تمام تقريب الدليل ذى الجلال •
• أى سرفه لكن على الوجه الذى • يستلزم المطالب عند المأخذ •
• بأن يرى اللازم عين المدعى • أو ما يساوى أو أنص مرجع •
المقدمة عند الميزان بين قضية جعلت جزء قياس (وعند أهل البحث

ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان قضية حقيقية أو حكمية فالأولى
 ما كانت جزءاً كالصغرى في الشكل وقد يعبر عنها بجزء الدليل والثانية
 ما كانت شرطاً لا تتأخر كإيجاب صغرى الأول وكلمة كبراه إذا الأول في
 قوة قوله صغرى دليلي موجبة والثاني في قوة كبرى دليلي كلية **و** ينطلق
 على تمام التقريب وهو على ما قاله السيد في رسالته الأدبية سوق
 الدليل على وجه يستلزم المطالب فإن كان الدليل يقينياً يستلزم اليقين به
 وإن كان ظنياً يستلزم الظن به والمراد بالاستلزام المناسبة المعصية
 للانتقال لا امتناع الانفكاك كما صرح به السيد في حاشية شرح المختصر
 وذلك بأن يكون اللازم عين الدعوى أو مساوياً أو أخص منها مطلقاً
 وهو بين في الشكل الأول وأما في غيره من الأشكال فاللزم فيها ضير بين
 إذ تحتاج إلى الواسطة من نحو الخلف والعكس كما سنبين في ذلك تطمناً للعلم
 بذلك الاستلزام فيها (فهذا انقط ما يقال إن غير الشكل الأول لا ينتج لذاته
 بل بواسطة شيء آخر من الخلف أو العكس مثلاً لأن تلك الواسطة إنما هي
 للعلم بالاستلزام لا لنفس الاستلزام كافي قياس المساواة فالاستلزام في
 الأشكال الأربعة إنما هو لذاته لا بواسطة شيء أضلاً (وتعريف التقريب
 بما ذكره مختص بالقياس لأن الاستلزام مأخوذ فيه **و** أو هو على
 ما قال العصام تطبيق الدليل على المدعى فهذا يعنى القياس وغيره من
 الاستقراء والتجسس لأن التطبيق أعم من الاستلزام اللهم إلا أن يراد من
 التطبيق التطبيق على وجه الاستلزام فيقتصر أيضاً بالقياس **•** أو يقال
 الاستلزام عبارة عن المناسبة المعصية للانتقال والتطبيق عبارة عن
 إيراد الدليل على وجه يوافق المدعى فيعنيان القياس وغيره فيكون
 الاختلاف بين التعريفين إنما هو بالعبارة كافي حسن بإشارته على
 الكلبوي **و** تنبيه **•** بهذا اندفع ما قيل تطبيق الشيء على الشيء عبارة عن
 جعله مطابقاً بحيث يصدق عليه المدعى والدليل ليس بهذه الحقيقة كما

لا يمتنع (ولا يتم التقريب الا اذا كان الدليل غير مدخول فيه ولذلك قال
السبيل كوثى في حوائج التصورات معنى تمامية التقريب أن لا يكون
الدليل مدخولا فيه فإذا كان اللازم من الدليل غير المطلوب او المطلوب
غير اللازم يقال ان تقريبه غير تام أو لم يتم التقريب (فان قيل) ليس
التقريب أجزاء ذهنية أو خارجية حتى يتأتى تحقق بعض أجزائه دون
البعض فيصح نفي التمام (يقال) لان سلم ذلك اذ هو أجزاء باعتبار متعلقه
اذ معناه سوق الدليل أى ترتيب المقدمات فان كان مدخولا فيه فقد تحقق
السوق الا أنه لم يتم ذلك الترتيب على الوجه المؤدى الى المطلوب فيقال لم يتم
التقريب وان كان مؤذيا فقد تم وهو مثال ما تم تقريبه وأنتم حين الدعوى
مالو كانت بعض الحيوان انسان وقتنا بعض الحيوان ناطق وكل ناطق
انسان فبعض الحيوان انسان أو كانت الدعوى هذا انسان وقتنا هذا
ناطق وكل ناطق انسان فهذا الانسان هو الذى أنتج ما يساويه اما بالعكس
المستوى كما اذا قلنا فى اثبات الدعوى الاولى لان كل انسان متحرك
بالارادة وكل متحرك بالارادة حيوان ينتج ان كل انسان حيوان وهو
ينعكس الى بعض الحيوان انسان • أو بدونه كما اذا قلنا فى اثبات الدعوى
الثانية لانه متعجب وكل متعجب ضاحك ينتج هذا ضاحك وهو يساوى
هذا الانسان هو الذى ينتج الاخص كما اذا قلنا فى اثبات الدعوى الاولى لان
بعض الحيوان ناطق أسود وكل ناطق أسود فهو زنجي ينتج بعض الحيوان
زنجي وهو اخص مطلقا من الدعوى والاخص يستلزم الأهم • وكما اذا قلنا
فى اثبات الدعوى الثانية لانه ناطق أسود وكل ناطق أسود فهو زنجي فينتج
الاخص منها مطلقا وهو هذا زنجي • وكما اذا قلنا فى اثبات لاشئ من
الانسان بحجر لان كل حجر جاد ولاشئ من الجاد بحجر ينتج لاشئ من
الحجر بحجر وان هو اخص من لاشئ من الحجر بانسان المنعكس الى لاشئ من
الانسان بحجر والاخص مطلقا مما ينعكس الى المدعى اخص منه أيضا

ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان قضية حقيقية أو حكمية فالأولى
 ما كانت جزأ كالصغرى في الشكل وقد يعبر عنها بجزء الدليل والثانية
 ما كانت شرطاً لانتاجه كإيجاب صغرى الأول وكلية كبراه إذا الأول في
 قوة قوله صغرى دليلي موجبة والثاني في قوة كبرى دليلي كلية ^{في} وتطلق
 على تمام التقرير وهو على ما قاله السيد في رسالته الآية سوق
 الدليل على وجه يستلزم المطالب فان كان الدليل يقينياً يستلزم اليقين به
 وان كان ظنياً يستلزم الظن به والمراد بالاستلزام المناسبة المعصية
 للانتقال لا امتناع الانفكاك كما صرح به السيد في حاشية شرح المختصر
 وذلك بأن يكون اللازم عين الدعوى أو مساوياً أو أخص منها مطلقاً
 وهو بين في الشكل الأول وأما في غيره من الأشكال فاللزم فيها غير بين
 إذ يحتاج إلى الوساطة من نحو الخلف والعكس كما سيأتي ذلك تطاماً للعلم
 بذلك الاستلزام فيها (فهذا سقط ما يقال ان غير الشكل الأول لا ينتج لذاته
 بل بواسطة شيء آخر من الخلف أو العكس مثلاً لان تلك الوساطة أغماهي
 للعلم بالاستلزام لا لنفس الاستلزام كافي قياس المساواة بالاستلزام في
 الأشكال الأربعة أغماهي لذاته لا بواسطة شيء أضلاً (وتعريف التقريب
 بما ذكره يختص بالقياس لان الاستلزام مأخوذ فيه ^{في} أو هو على
 ما قال العصام تطبيق الدليل على المدعى فهو ذابيم القياس وغيره من
 الاستقراء والتجمل لان التطبيق أعم من الاستلزام اللهم إلا أن يراد من
 التطبيق التطبيق على وجه الاستلزام فيختص أيضاً بالقياس ^{أو} يقال
 الاستلزام عبارة عن المناسبة المعصية للانتقال والتطبيق عبارة عن
 إيراد الدليل على وجه يوافق المدعى فيعلمان القياس وغيره فيكون
 الاختلاف بين التعريفين أغماهي بالعبارة كافي حسن بإشزاده على
 الكتنبوى ^{في} تنبيه ^{في} بهذا اندفع ما قيل تطبيق الشيء على الشيء عبارة عن
 جعله مطابقاً بحيث يصدق عليه المدعى والدليل ليس بهذه الحيثية كما

لا يفتنى (ولا يتم التقريب الا اذا كان الدليل غير مدخول فيه ولذلك قال
 السيلكوتى فى حواشى التصورات معنى تمامية التقريب أن لا يكون
 الدليل مدخولا فيه فاذا كان اللازم من الدليل غير المطلوب او المطلوب
 غير اللازم يقال ان تقريبه غير تام أولم يتم التقريب (فان قيل) ليس
 التقريب أجزاء ذهنية أو خارجية حتى يتأتى تحقق بعض أجزائه دون
 البعض فيصح نفي التمام (يقال) لان سلم ذلك اذ هو أجزاء باعتبار متعلقه
 اذ معناه سوق الدليل أى ترتيب المقدمات فان كان مدخولا فيه فقد تحقق
 السوق الا أنه لم يتم ذلك الترتيب على الوجه المؤدى الى المطلوب فيقال لم يتم
 التقريب وان كان مؤديا فقد تم وهو مثال ما تم تقريبه وأنتج عين الدعوى
 ما لو كانت بعض الحيوان انسان وقتلنا بعض الحيوان ناطق وكل ناطق
 انسان فبعض الحيوان انسان أو كانت الدعوى هذا انسان وقتلنا هذا
 ناطق وكل ناطق انسان فهذا الانسان هو الذى أنتج ما يساويه اما بالعكس
 المستوى كما اذا قلنا فى اثبات الدعوى الاولى لان كل انسان متحرك
 بالارادة وكل متحرك بالارادة حيوان ينتج ان كل انسان حيوان وهو
 ينعكس الى بعض الحيوان انسان • أو بدونه كما اذا قلنا فى اثبات الدعوى
 الثانية لانه متعجب وكل متعجب ضاحك ينتج هذا ضاحك وهو يساوى
 هذا انسان هو الذى ينتج الاخص كما اذا قلنا فى اثبات الدعوى الاولى لان
 بعض الحيوان ناطق أسود وكل ناطق أسود فهو زنجى ينتج بعض الحيوان
 زنجى وهو أخص مطلقا من الدعوى والاخص يستلزم الأعم • وكما اذا قلنا
 فى اثبات الدعوى الثانية لانه ناطق أسود وكل ناطق أسود فهو زنجى فينتج
 الاخص منها مطلقا وهو هذا زنجى • وكما اذا قلنا فى اثبات لاشئ من
 الانسان بحجر لان كل حجر جاد ولاشئ من الجاد بحجر وان ينتج لاشئ من
 الحجر بحجر وان وهو أخص من لاشئ من الحجر بانسان المنعكس الى لاشئ من
 الانسان بحجر والاخص مطلقا مما ينعكس الى المذهب أخص منه أيضا

لان الاخص من أحد المتساويين أخص من الآخر (وأما اذا كان اللازم
 من الدليل أهم من الدعوى مطلقاً أو مبيهاً أو أعم من وجهه فلا تقرب
 (فالاول) كما يقال هذا انسان لانه متحرك بالارادة وكل ما هو كذلك
 فهو حيوان فهذا حيوان • أو يقال لانه متنفس وكل متنفس حيوان
 فهذا حيوان فهذه النتيجة أعم مطلقاً من الدعوى • ومنه ما لو ادعى كل
 حيوان انسان واستدل عليه بقوله لان كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان
 ينتج بعض الحيوان انسان • وكما اذا قلنا في اثبات لاشئ من الحيوان بحجر
 لان كل حجر جاد ولاشئ من الجاد بانسان ينتج لاشئ من الحجر بانسان
 وهو أعم من لاشئ من الحجر بحيوان فهو أعم من عكسه أيضاً (والثاني)
 كما يقال هذا انسان لانه مفرق للبصر وكل مفرق للبصر فهو أبيض فهذا
 أبيض فهذه النتيجة أعم من وجه من الدعوى لان قولنا هذا أبيض يجتمع
 مع قولنا هذا انسان في الانسان الابيض ويفترقان في الزنجي والحجر
 الابيض • وكما اذا قيل في اثبات بعض الحيوان كاتب بالفعل لانه متعجب
 بالفعل وكل متعجب بالفعل فهو ضاحك بالفعل ينتج بعض الحيوان ضاحك
 بالفعل فهذا أعم من الدعوى من وجه (والثالث) كما اذا قيل في اثبات
 بعض الحيوان ناطق لانه فرس وكل فرس سهال ينتج بعض الحيوان سهال
 • أو قيل في اثبات هذا حيوان لانه جاد وكل جاد لا حيوان فهذا لا حيوان
 أولانه غير نام وكل غير نام حجر فهذا حجر فالنتيجة تبين الدعوى • وكذا
 اذا كان المدعى موجبة كلية عملية أو شرطية متصلة أو منفصلة وأن
 الدليل موجبة جزئية

(والحكم ان يكن لا تنراقتضى يدعى بالاستلزام هذا الاقتضا)
 (وانه تقارن للصدق في • ذهن فقط أو اذا بخارج يقي)
 (وفيهما لا بد من مناسبة • بتلك ما انفكا عن المصاحبة)
 (كأن ترى العملة فرددين • أو يوجد اللغير معاولين)

• أو بين هذين التضاييف انجلا • أو التساوي بين ذين قد علا
 الملازمة والازوم والتلازم والاستلزام كلها بحسب الاصطلاح بمعنى واحد
 وهو كون الحكم مقتضيا لآخر في الصدق كما في قولنا ان كان هذا انسانا
 كان حيوانا والحكم الاول المقتضى بالكسر هو الملزوم والحكم الثاني
 المقتضى بالفتح هو اللازم وحاصله أنه تقارن صدق الشئين في الذهن فقط
 أو في الخارج بدون انفكاك بينهما فالاول فيما وجوده ذهني فقط والثاني
 فيما وجوده خارجي (وهو من مقولة الاضافة كالمصبة لان كلام من
 المتقارنين لا يتعقل الا بتعقل الآخر فاذا كانا موجودين خارجا فهو
 موجود خارجا أيضا عند الحكماء لانه عرض وأما عند أهل السنة فهو أمر
 اعتباري لانهم لا يقولون بشئ من الاعراض الا كيف والآخر •
 وان كانا ذهنيين فهو ذهني (ولا يصدق معنى الاقتضاء على المتفقين في
 الوجود ككون الانسان ناطقا والحمار ناقحا فلا حاجة الى تقييد الاقتضاء
 بالضرورة كما فيده المسعودي في شرح آداب السمرقندي (والاقتضاء هو
 وجود المناسبة الخاصة أي المناسبة التي يسببها لا ينفك عن المصاحبة
 في الصدق ونخرج بذلك المناسبة العامة ككون جميع الموجودات الممكنة
 معلولة لشيء واحد وهو تعلق القدرة التمييزية بالحادث أو تعلق التكوين
 • وهي كأن يكون المقدم علة للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود • أو معلولة كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
 • أو يكونا معلولين لشيء واحد كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضيء
 فان وجود النهار وضاءة العالم معلولان لطاوع الشمس • أو يكون بينهما
 تضاييف كقولنا ان كان زيد أبيا لعمرو كان عمرو ابنه • أو يكون بينهما
 تساوي بأن يكون أحدهما في قوة الآخر فيلزم من وجود كل منهما أو انتقائه
 وجود الآخر أو انتقاؤه كاللزم بين الفردية وعدم الزوجية في قولنا كلما
 كان هذا العدد فردا فهو ليس بزوج واللزم بين الانسان والناطق في نحو

ان كان هذا انسانا فهو ناطق (وان كان اللازم أعم يلزم من وجود الملزوم
 وجود اللازم لا العكس ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم فهو كلما
 كان الشيء انسانا فهو حيوان فلا يقال كلما كان الشيء حيوانا فهو انسان
 ولا كلما لم يكن الشيء انسانا لم يكن حيوانا (وانما نحن تعريف الاستلزام
 بما بين الاحكام للاحتياج اليه في الاستدلال ومنع تقريب الدليل دون
 ما يقع بين المفردات اما لانه ليس بمعتبر عند أهل الاصطلاح واما لانه
 لا ينفك التلازم بينها عن التلازم بين الاحكام كقولنا كلما كان الشيء
 انسانا كان حيوانا فكما وجد التلازم بين الانسان والحيوان كذلك وجد
 بين الحكم بكون الشيء حيوانا والحكم بكونه انسانا فاستغنوا ببيان التلازم
 الاحكام عن تلازم المفردات اذ هو يعلم بالمقايسة على ما ذكرنا من انه اذا
 علم أن التلازم بين الاحكام هو اقتضاء أحد الحكمين يعلم بالقياس عليه
 أن التلازم بين المفردات هو اقتضاء أحد المفردين للآخر وفي اقسام
 التلازم أربعة لانه يكون في ثبوتين أو نفيين أو ثبوت ونفي أو نفي وثبوت
 وهو اما في الشرطية المتصلة أو المتفصلة (فالتصلة) اذا كان طرفاها
 متصادقين طردا وعكسا كالجسم والتأليف جري فيهما الاولان وهما
 التلازم بين ثبوتين أو نفيين طردا وعكسا بمعنى أن ثبوت كل منهما يستلزم
 ثبوت الآخر ونفيه يستلزم نفي الآخر فهو كلما كان الشيء جسما كان
 مؤلفا وكلما كان مؤلفا كان جسما وكلما لم يكن مؤلفا لم يكن جسما وكلما لم
 يكن جسما لم يكن مؤلفا (وان كانا متصادقين طردا كالجسم والحدوث
 جري فيهما التلازم الثبوتى طردا فهو كلما كان الشيء جسما كان حادثا
 لا عكسا فلا يقال كلما كان الشيء حادثا كان جسما • ويجري فيهما
 التلازم النقي عكسا فهو كلما لم يكن الشيء حادثا لم يكن جسما لا طردا فلا
 يقال كلما لم يكن الشيء جسما لم يكن حادثا لان كلا من الجزء الذي لا يتجزأ
 والعرض ليس بجسم مع أنه حادث (والتفصلة) اذا كان طرفاها متعادين

طردا وعكسا وهو في الحقيقة أي مانعة الجمع والخلو كالحدوث والوجوب
 في قولك الشيء إما حادث أو واجب فانه ينافي ثبوت كل منهما ثبوت الاستمرار
 ونفيه نفيه جري فيهما الاستمران أعني التلازم بين ثبوت ونفي وعكسه فهو
 كلما كان الشيء حادثا كان ليس بواجب وكلما كان ليس بواجب كان
 حادثا وكلما لم يكن حادثا كان واجبا وكلما كان واجبا لم يكن حادثا (وان
 كانا متعاندين اثباتا فقط أي لم يجتمعا على الصدق مع جواز كذبهما وهو
 في مانعة الجمع كالتأليف والقدم في قولك الشيء إما مؤلف أو قديم فانهما
 لا يجتمعان اذ لا يوجد شيء مؤلف وقديم وقد يرتفعان كما في الجزء الذي
 لا يتجزأ أو كان عرض جري فيهما الثالث وهو استلزام الثبوت للنفي طردا
 وعكسا فهو كلما كان الشيء مؤلفا كان ليس بقديم وكلما كان قديما كان
 ليس بمؤلف • ولا يجري فيهما استلزام النفي الثبوت فلا يقال كلما لم يكن
 الشيء مؤلفا كان قديما لان كلا من الجزء الذي لا يتجزأ والعرض ليس
 بمؤلف مع أنه ليس بقديم (وان كانا متعاندين نفيًا فقط أي لم يجتمعا على
 الكذب مع جواز صدقهما وهو في مانعة الخلو كالاساس والخلل في قولك
 الشيء إما ذو اساس أو يمتثل فانهما لا يرتفعان اذ لا يوجد ما ليس له اساس ولا
 يمتثل وقد يجتمعان في كل ذي اساس يمتثل بوجه آخر جري فيهما الرابع
 وهو استلزام النفي للثبوت طردا فيصدق كلما لم يكن له اساس كان محتلا اه
 من مختصر ابن الحاجب وشرحه لابن السبكي ملخصا (تنبيه) كما يكون
 التساوي بين الوجوديين يكون بين العدميين فهو كلما كان زيدا ليس له ابن
 فهو ليس باب ويكون بين ملزوم صدقي ولازم وجودي فهو كلما لم تكن
 الشمس طالعة كان الليل موجودا وكلما لم يكن وجود الممكن من نفسه
 كان وجوده من غيره وبين ملزوم وجودي ولازم صدقي فهو كلما كانت
 الشمس طالعة فالليل ليس بموجود وكلما كان وجود الممكن من غيره لم
 يكن وجوده من نفسه (والموجبة الكلية المتصلة تستلزم قضيتين

منفصلتين احدهما مانعة تجمع وهي من عين المقدم ونقيض التالي
والاخرى مانعة تنحل وهي من عين التالي ونقيض المقدم وهذان
الاتصالان متعاكسان على الزوم أى متى تحقق منع الجمع بين أمرين
يمكن حين كل منهما مستلزما لنقيض الآخر متى تحقق منع الطلوع بين
أمرين يمكن نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر مثلا اذا قلنا كلما
كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا تكون مانعة الجمع اما ان
تكون الشمس طالعة او ليس النهار موجودا وتكون مانعة الطلوع اما ان
لا تكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا والمنفصلة الحقيقية
الموجبة تستلزم أربع متصلات مقدم متصلتين منها عين أحد الجزأين
وتاليهما نقيض الآخر فاذا قلنا العدد اما زوج او فرد فالاوليان كلما كان
العدد زوجا فهو ليس بفرد وكلما كان العدد فردا فهو ليس بزوج والاخران
كلما لم يكن العدد زوجا فهو فرد وكلما لم يكن العدد فردا فهو زوج وكل
واحدة من غير الحقيقية أى مانعة الجمع ومانعة الطلوع تستلزم الاخرى
مركبة من نقيض جزأيه (فاذا قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا
فهى مانعة الجمع يعنى أن الله اثنى بينهما فى الصدق ويجوز كذبهما بالطلوع
عنهما كما ان يكون حيوانا وتستلزم صدق قولنا اما ان يكون هذا الشيء
لا شجرا او لا حجرا وهى مانعة الطلوع يعنى أن العناد بينهما فى الكذب فقط
ويجوز صدقهما بأن يكون لا شجرا ولا حجرا بل يكون حيوانا (واذا قلنا
اما ان يكون زيد فى البصر واما ان لا يفرق فهى مانعة الطلوع ويجوز صدقهما
بأن يكون فى البصر ولا يفرق وتستلزم صدق قولنا اما ان لا يكون زيد فى
البصر واما ان يفرق وهى مانعة الجمع ويجوز كذبهما بأن يكون فى البصر
ولا يفرق كما اذا كان ساجحا أو فى سفينة أو فى الساحل

المدار

الوصف ان يصلح لان يرتب عليه حكم بالمدار لقب

والدائر

والدائر الحكم الذي يرتب • والدوران ذلك الترتيب

الدوران لغة الطواف واصطلاحاً ترتيب الشيء على الشيء الذي له صلاح
العليه أي كون الشيء بحيث يحصل عند حصول شيء آخر يصح تعليل
الشيء الأول بذلك الشيء الثاني بالترديد وهو السبر والتقسيم أيضاً وهو بأن
يتخصص أولاً أوصاف الأصل ويرد في علة الحكم هل هي هذا الوصف
أو هذا ثم يبطل عليه كل حتى يستقر على وصف واحد فيستفاد من ذلك
عليه الوصف المذكور كما يقال علة حرمة الجراما الاتخاذ من العنب
أو الميعان أو اللون المخصوص أو الرائحة المخصوصة أو الاسكارا
الاتخاذ من العنب والميعان ليسا بعلة لوجودهما في الدبس وانحل بدون
الحرمة والرائحة ليست بعلة لوجودها في السفرجل والكمثرى بدون
الحرمة واللون ليس بعلة لوجوده في الخشاف بدون الحرمة فتعين الاسكار
للحرمة والشيء الأول المرتب هو الدائر والشيء الثاني المرتب عليه هو الدائر
(فالترتيب جنس شمل الدوران وغيره من الترتيب الاتفاقي كترتيب وجدان
المال عند الخروج الى مكان معين وقوله صلاح العلية فصل يخرج الترتيب
الاتفاقي كما في المال المذكور لأن الخروج الى مكان معين لا يصلح أن
يكون علة لوجودان المال (وأقسام الدوران ثلاثة إما أن يكون وجودا
لاعدما أو عدما لاوجودا أو وجودا وعدما معا) (فالأول) كترتيب الملك
على الهبة فإن وجوده مرتب على وجودها وأما عند عدم الهبة فلا يجب
أن يكون الملك معدوما لجواز تحققه بشئ آخر كالبيع وغيره (والثاني)
كالطهارة بالنسبة الى جواز الصلاة فإن عدم الجواز مرتب على عدم
الطهارة وأما عند وجودها فيجوز أن لا تجوز الصلاة لسبب انتفاء شرط
آخر كاستقبال القبلة (والثالث) كترتيب وجود الرجم على الزنا الصادر
من المحسن فيحصل الرجم بحصول زنا المذكور وية عدم عدمه (وبين
الدوران والتلازم عموم وتخصص مطلق والتلازم أعم لاجتماعهما في

صورة يكون الدائر والمدار فيها قضيتين متلازمين يصلح أن تكون
احداهما صلة للآخرى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان النهار
موجودا وصديق الملازمة بدونه في استلزام وجود المعلول بوجود علته
كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة

﴿التعريف﴾

﴿أقسام تعريف لذى التحقيق • لفظي أو اسمي أو حقيقي﴾
﴿أما الحقيقي فذا لما وجد • ليس الجزئي ولا الماقصد﴾
﴿وأما فيه تفصيل مفهوم علم • لا سم بوجه ما كعلم قدر سم﴾
﴿للمبتدى لكنه اذا حصل • في خارج فلا حقيقي انتقل﴾
﴿فان به تعلم حقيقة فحد • وان يميز عن سوى رسمه بعد﴾
﴿والكل اما ناقص أو ذو غمام • وبسطها في فن منطق يرسم﴾

التعريف اما حقيقي أو اسمي أو لفظي (فالتعريف الحقيقي) تعريف الماهيات
الحقيقية أي ما يستلزم تصوره تصور الشيء على تقدير كونه موجودا
أي في الخارج ولا يجري في الجزئي ولا المعدوم (والتعريف الاسمي) قول
دال على تفصيل مفهوم اعتباري غير معلوم الوجود في الخارج سواء اشتهر
بالعدم كالغناء للطير المنعوت بأوصاف هيبية أولا كالعلم اذا رسم للمبتدى
أي عند الشروع فيه فيلزم معلومية المعنى للسامع أي كونه متصورا له
بوجه ما قبل التعريف ثم اذا حصل في الخارج ينتقل للحقيقي مثلا تعريف
المثلث بشكل يحيط به ثلاثة اضلاع قبل معرفة وجوده اسمي وبعد
معرفة حقيق • وقال السعد في شرح المقاصد ان تعريف العلم المذكور
في مقدمة الشروع اسمي وبعد الا حاطة بمسائله بنقل حقيقيا (وكل منهما
ان كان بالكنه أي بالذاتيات لتصور الحقيقة فهو حد وان كان بالوجه
أي بالعرضيات للتمييزهما عدا فهو رسم وكل من الحد والرسم اما تام
أو ناقص وبسط ذلك في فن المنطق وانما ذكرت الاقسام هذا وسيلة لبيان

الشروط اذ باعتبار الدعوى الضمنية بتوفرها أو بقدرتها منها ترد المنوع
ومع ذلك فلنستذكرها تكمينا للافائدة فنقول (الحدا التام ما كان بجميع
الذاتيات وهي جنسه وفصله القريبان كالحيوان الناطق للإنسان) (والحد
الناقص ما كان ببعضها أي بالفصل القريب فقط كالناطق أو به وبالجنس
البعيد كالجسم الناطق للإنسان) (والرسم التام ما كان بالجنس القريب
والخاصة اللازمة كالحيوان الضاحك للإنسان) (والرسم الناقص ما كان
بالخاصة فقط كالضاحك أو بها وبالجنس البعيد كالجسم الضاحك للإنسان
• أو بعرضيات تختص بجلتها بحقيقة واحدة كقول بعضهم في تعريف
الإنسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار يادى البشرية فمالك بالطبع

• وشروطه جمع ومنع وهو ما • ساواه صدقا ان يكن تم اعلم
• وفقد المحال كالدور في • جلالة أجلي من المعرف
• وحسنه اذا خلا عن الغلط • في لفظه وعن مجاز ما ارتبط
• بواضح القرينة المعينة • ولم تكن ثمرة هذا بينه
• كذا ان مشتركا عنها خلا • وذى غرابة به قل الجلال

شروط صحة التعريف الحقيقي والاسمي ثلاثة الاول مساواة للمعرف
بالفتح في الصدق وهو أن يكون المعرف بالكسر جامعا لافراد المعرف
مانعا من دخول غير هاء ذاتي المعرف التام لما قال الدواني المساواة في
مطلق المعرف بالكسر ليست بذهب الحقيقة في فاتهم قالوا المقصود من
التعريف التصور سواء كان بوجه مساو أو أعم أو أخص وللصناعة في
جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبار غير المساواة نعم نشترط في المعرف
التام (ويبان المساواة في الصدق أن يكون كل ما صدق عليه المعرف
بالكسر صدق عليه المعرف بالفتح وهو معنى الاطراد أي اذا وجد الحد
وجد المحدود ويلزمه أن يكون مانعا من دخول غير افراد المعرف فيه
وكل ما صدق عليه المعرف بالفتح صدق عليه المعرف بالكسر وهو معنى

الانعكاس أي إذا وجد المحدود وجد الحده أو إذا اتقى الحد اتقى المحدود
 ويلزمه أن يكون جامعاً للأفراد المحدود • ومثله الرسم والمرسوم (الثاني)
 خلوه عن الحالات كاللور والتسلسل (والثالث) كونه أجلى من المعروف
 • وشروط الحسن فيه خلوه عن الاغلاط اللفظية • وعن اشتغاله على
 لفظ مجازي بدون قرينة معينة للمراد ولا يكفي فيه القرينة المانعة عن
 ارادة الحقيقة إذا المعاني الدالة ألفاظها على المقصود بالالتزام لها لوازم
 متعددة فلا يتعين ارادة اللازم الذي هو المقصود في مقام التعريف إلا
 إذا وجدت القرينة المعينة للمراد وكل معينة مانعة ولا عكس • وهذا
 إذا لم يكن المجاز مشهوراً أو لا فهو سائغ فيه بدونها • وكذا عن المشترك
 بدون القرينة المعينة للمراد عند عدم جواز ارادة كل واحد من
 معانيه على سبيل البديل أو لم يكن بينها استلزام ولا فيجوز خلوها عنه
 • ومن اشتغاله على لفظ غير ظاهر الدلالة عند السامع كالالفاظ الغريبة

• لفظية تفسير لفظ ما توضح • بواضح من لفظ أو مصطلح •

• ولو مرر كما إذا به قصد • تعيين معنى دون تفصيل عهد •

• وإن يكن السامع ليس يدري • بذلك المعنى قد لا يجري •

التعريف اللفظي هو ما يقصد به تفسير لفظ غير واضح الدلالة بالنسبة إلى
 السامع دال على معنى معلوم عنده حال كونه غير عالم بوضع ذلك اللفظ له
 باللفظ واضح الدلالة عليه بالنسبة إلى السامع أيضاً به يحصل التصور ثانياً
 وهو طريق أهل اللغة وأصحاب الاصطلاح • ويكون بمفرده سواء كان
 مرادفاله كتعريف الفضة فربما لا يسد والقود بالقصاص أو أعسم على
 ما جوزه السعد كتعريف الورد بالزهر أو أخص على ما جوزه أبو الفتح
 كتعريف الطيب بالمسك (فإن لم يوجد مفرد ذكر مركب يقصد به تعيين
 المعنى لا تفصيله كقول المتكلمين الخلاء بعد موهوم وهو الفراغ الذي
 تتميز به الأبرام وإذا لم يكن السامع عالماً بالمعنى لا يمكن التعريف اللفظي

له (والفرق بينه وبين الاسمى ان اللفظى لا يفيد تحصيل صورة وانما يفيد
 تمييزها ليعلم ان اللفظ موضوع بازاها فما كاله التصديق ولا يندرج تحت
 القول الشارح ويكون مرادف ولا يتصور فيه رسم لكونه غير مركب
 بالتركيب المعهود في القول الشارح • وأما الاسمى فهو مندرج تحت
 القول الشارح ولا يكون مرادف وينأتى فيه الرسم • ثم زاد بعضهم
 قسما سماء تعريفا تنبيهيا وقال في تعريفه هو ما يقصده ازالة غفلة المخاطب
 عن الصورة الحاصلة في الخزانة ليشتغل اليها بالانجاش الى كسب جديد
 في احضارها وهو اللفظى متخذ ان ذاتا مختلفان اعتبارا مثل ان تعريف
 الغضنفر بالاسد باعتبار ان القصد به اعلام معنى هذا اللفظ لمن سمعه ولم
 يعلم معناه يكون تعريفا لفظيا وباعتبار ان القصد تنبيهه المخاطب على هذا
 المعنى الحاصل في ذهنه غير ملتفت اليه يكون تعريفا تنبيهيا اهـ (وأطلق
 عليه الجلال الدواني التعريف اللفظى حيث قال في شرح التهذيب اذا
 قيل انطلا، محال فيقال ما انطلا، فيجاب بانه بعد موهوم فهذا تعريف لفظى
 والغرض منه احضار صورة مخزونة وهو بمنزلة التصور ابتداء اهـ

تقسيم الكلى الى جزئيات

- تقسيم كلى بجزئيات • ضم قبسود متباينات
- لعمام مفهوم فن ذا الضم • فى كل قبسود ما حصول قسم
- وصديق مقسم عليها جار • وهو حقيقى أو اعتبارى
- فأول بحرف اما أظهر • تفصيل مقسم ولو مقدرات
- كالحى اما حيوان ناطق • أى مدرك أو حيوان ناهق
- والحى اما ناطق أو صاهل • تضمن التعريف فيه حاصل
- لا ان يا جمال بدا كالكلية • اسم وفعل ثم حرف فاعله
- وشرطه حصر ومنع فاقتم • وقسمه أنخص مما قد قسم
- وبين أقسام لا تبين • ومنه عقل وهذا كائن

في السبر كالمه لوم اما قبل وجد • أو هو معدوم وثالث فقد في
 التقسيم لغة تحليل شيء وتجزئته واسطالاما ينقسم الى نوعين تقسيم الكل الى
 الى جزئياته وتقسيم الكل الى أجزائه (فالأول) هو ضم قيود متباينة الى
 مفهوم كلي ليحصل بانضمام كل قيد اليه قسم منه فيكون المقسم صادقا
 على أقسامه وهو قاطع حقيقي أو اعتباري (فالحقيقي) ما يخلصه حرف
 الانفصال وهو اما لکن لا يجب فيه • سواء كان مع تفصيل المقسم تحقيقا
 ممكن أن يقال الحيوان اما حيوان ناطق أي مدرك أو حيوان صاهل
 • أو تقديرًا كأن يقال الحيوان اما ناطق أو صاهل لان المقسم مقبدر
 حيث تد في الكل وعلى كل فهو يتنوع من تعريفها • وأما ان ذكرت الاقسام
 اجمالا كقول ابن الحايك الكلمة اسم وفعل وحرف فلا يتضمن تعريفها
 (وشروطه أربعة) (الأول) الحصر أي الجمع بأن لا يترك في التقسيم ذكر
 بعض ما دخل في المقسم (الثاني) المنع بأن لا يذكر في التقسيم ما لم يدخل في
 المقسم (الثالث) أن تكون الانقسام أخص مطلقا من المقسم في الحكم لان
 كل قسم مركب من المقسم وقيد ففي تقسيم الحيوان الى انسان و فرس
 الانسان مركب من الحيوان والناطق والفرس مركب من الحيوان
 والصاهل فيقال بحسب الجمل كل انسان حيوان بدون العكس وبحسب
 التصق كلما تحقق الانسان تحقق الحيوان بدون العكس المكي فيكون
 المقسم أعم من المقسم لصدقه عليه وعلى غيره • ولو كان القسم أعم مطلقا
 من المقسم لزم انقسام الشيء الى نفسه وإلى غيره كتقسيم الضاحك الى
 حيوان وزنجي • ولو كان أعم من وجه لزم انقسام الشيء الى نفسه وإلى
 غيره كتقسيم الانسان الى أبيض وأسود بدون ملاحظة المقسم في القسم
 يعني بدون ملاحظة انسان أبيض أو الحيوان الى انسان وأبيض • ولو
 كان بعض الاقسام مرادفا لنفس المقسم كأن يقال الانسان اما بشر
 أو زنجي أو مساو يا غير مرادف كأن يقال الانسان اما ناطق أو صاهل

بالفعل أو يقال الانسان اما متجهب أو زنجي لزم أن يكون نفس الشيء في الواقع قسما منه أي من نفسه في هذا التقسيم وهو معنى قولهم يلزم منه تقسيم الشيء الى نفسه وإلى غيره (الرابع) أن يكون بين الاقسام تباين اذا المقصود من التقسيم التمايز بين الاقسام فلترادف القسمان كما اذا قيل الحيوان المفترس اما أسد أو ليث أو تساويا غير مترادفين كما اذا قيل الحيوان الناطق اما ناطق أو انسان يلزم ان يكون نفس الشيء في الواقع قسما له في هذا التقسيم • وان كان بعضها أخص مطلقا من بعض نحو الجسم اما حيوان أو انسان روي يلزم ان يكون قسم الشيء في الواقع قسما له في هذا التقسيم لان الاخص قسم من الاعم • وان كان أخص من وجه كقولك الجوهر اما حيوان أو أسود يلزم عدم التمايز بين الاقسام مع أنه مقصود من التقسيم واللازم كلها باطلة • ومنه العقلي • وهو التقسيم الذي يحكم العقل بمجرد تصور أقسامه بافحصار المقسم فيها بالسبب بأن يكون مترددا بين النفي والاثبات كقولك المعلوم اما موجود أو لا أي على مذهب نفاة الاحوال كالأشعري وقليل يرد بلاترديد كقولك العدد زوج وفرد ويقابله الاعتباري وشرطه أن لا يجوز العقل قسما آخر للمقسم بمجرد ملاحظة مفهوم التقسيم والابطال الحصر العقلي

• ومنه ما يدعى بالاستقرائي • يؤخذ من تتبع الاشياء •
 • مثل انحصار الدلالة الذي • ثلث أقساما لها في المأخذ •
 • ومنه نقلي كحصرنا البديع • فجاء في الكتب من حسن الصنيع •
 • وحصر ذي التأليف جعلي • من نوع الاستقراء لمن به احتذى •
 • ومنه أي من تقسيم الكل الى جزئياته ما يسمى بالتقسيم الاستقرائي •
 • وهو ما يستند فيه الى التبع فيما علمت أفرادها كتحصيل الدلالة في أقسامها الثلاثة وثلاث بالبناء للفاعل وضميره يعود الى الانحصار ويمكن

الترديد فيه بين النفي والاثبات ليقل الانتشار ويسهل الاستقراء لكن لا بد أن يبقى حيث ذب بعض الأقسام من سلا سواء كان في القسم الأخير كقولك العنصر أما أرض أو ماء أو هواء أو لا وهو النار • أو في الوسط كقولك العنصر أما أرض أو لا والثاني إما غير ماء أو ماء والاول إما هواء أو لا وهو النار • أو في الاول كقولك العنصر إما غير أرض أو أرض والاول إما غير ماء أو ماء والاول إما هواء أو لا وهو النار والقسم المرسل في جميع هذه الصور أهم مما وجد بالاستقراء ومعنى هذا العموم أنه لا ينحصر مفهومه في النار بحسب العقل حيث يجوز أن يكون في مفهومه شيء آخر غير ما وجد بالاستقراء كالنور والكهرباء وشرطه أن لا يوجد في الواقع قسم آخر وان جواز العقل وجوده سواء دل البرهان أو التنبية على بطلانه أو لم يدل (تنبيه) زاد بعضهم قسما سماه قطعا وهو ما لا يجوز العقل فيه قسما آخر بالنظر إلى الدليل أو التنبية وإن جوزه بمجرد ملاحظة مفهومه ولم يذكره العلامة السجاقلي في الولدية فقال شارحها والمصنف أدرج القطعي في العقلي كما هو رأي البعض أو في الاستقراء كما هو رأي بعض آخر ومنه نقل يستند فيه إلى التنبع فيما لم تعلم أفراده كحصر البديع في الجناس والتورية وغيرهما مما ذكر في الكتب المتداولة (وحصر المؤلف كتابه في خمسة أبواب مثلا جعل في بالنسبة إليه واستقراء بالنسبة لمن احتذى به في قراءة الكتاب حتى استقرأه

والاعتباري الذي لم تمتنع • أقسامه في واحد أن يجتمع •
 لأنها تصادقت ذاتا كما • تبين من حيث مفهومهما •
 كقولك الإنسان أما كاتب • أو شاعر وشرط هذا الواجب •
 كقول في الحصر والمنع وما • عدا في تعقل قد حتما •
 التقسيم الاعتباري هو ضم قيود متغيرة مفهوم متصادقة ذاتا إلى
 المقسم كقولنا الإنسان أما كاتب أو شاعر وكتقسيم المنطق الكلي إلى

أقسامه الخمسة لان القيود الخمسة في ذلك التقسيم تصادقت في شيء واحد
 كالمثلون بضم الميم وفتح اللام ومعناه ما يتصف بالون فانه جنس للأسود
 والاحمر وفتح للمكيّف بضم ففتح أى الموصوف بالكيف وفصل للكثيف
 وخاصة للجسم وعرض تام للحيوان (وانما كان جنسا للأسود والاحمر لانه
 أعم من كل منهما تساوله الابيض والأسود والاحمر والاصفر الى غير ذلك
 وفوق المكيف لانه أخص منه فان المكيف يعم الحار والبارد كالهوا وبخلاف
 المثلون وفصل للكثيف أى الجسم الكثيف اذ تعريفه جسم مألون وخاصة
 للجسم فان ما ليس بجسم كالجوهر المجرد ليس بالون وهو شرطه كشرط
 التقسيم الحقيقي في الحصر أى الجمع والمنع ذهنا وخارجا أما في ما عدا ذلك
 من كون القسم أخص مطلقا من المقسم فهو بحسب التعقل فقط وان كان
 مساويا في الخارج وكذا كون الاقسام متباينة انما هو في التعقل لافي
 الواقع فلا يضر مصادقتها في شيء اذ هي مفهومات اعتبارية

تقسيم الكل الى أجزائه

تقسيم الكل الى أجزاء • تفصيل ما فيه من الاشياء

وهذا كالانسان حتى ناطق • أو هو لحم وعصب صفائق

تباين المقسم والاقسام • وحصره والمنع شرط اسام

تقسيم الكل الى أجزائه عبارة عن تحليل الكل وتفصيله الى أجزائه الذهنية
 كما يقال الانسان حيوان وناطق أو الى أجزائه الخارجية كقولك الانسان
 لحم وعصب وصفائق وهو تفصيل ماهية المقسم لا تفصيل ماهية الاقسام
 ومن ثم لا يصدق على أقسامه ضرورة أن الكل لا يحتمل على الجزء من
 حيث انه جزء ويكون داخلا في ماهية المقسم فهو الحكم على المقسم بأن
 ليس له جزء خارج عن الاقسام (ولا يجوز ادخال حرف الانفصال في هذا
 التقسيم فلا يقال السكتنجيل اما غسل أو خل بل يقال السكتنجيل صل
 وخل لان الكل لا يتحقق بكل واحد من الأجزاء بل بالمجموع من حيث هو

مجموع وشروطه أربعة (الأول) الحصر أى الجمع (الثاني) المنع بأن يذ كر في
 الأقسام جميع ما كان جزءاً من المقسم اذ لو لا لم تكن الأقسام المذكورة
 فيه ماهية المقسم فلا تحصل ماهيته وهذا ما لم تقم قرينة على ارادته مثل
 رب وقدوم التبعية في تصور من أقسامه كذا وكذا • ولا يذ كر فيها ما لم
 يكن جزءاً من المقسم اذ المركب من الشئ وغيره لم يكن عينه (الثالث) تباين
 الأقسام بحسب الحمل (الرابع) مباينة كل قسم للمقسم بحسب الحمل
 أيضاً أما بحسب التحقق فينبههما عموم مطلق لانه كلما تحقق الكل تحقق
 الجزء ولا عكس

آداب البحث

• ولا يترك الإيجاز والاطناب • ولا يناظر حين أنيهاها •
 • ولا يجنب غفكاً ورفع الحس • وذاعرابه كالاسطقس •
 • ويجمل والدخل في الكلام • من قبل فهم ذلك المرام •
 • لا بأس في إعادة المسألة • للفهم تاركاً للدخل له •
 • ولا يظن خصمه حقيراً • وليك الحق به ظهيراً •
 آداب البحث المستفيدة للبيان عشرة (أحدها) الاحتراز عن الإيجاز لئلا
 يكون مغلاً بفهم المقال (ثانيها) الاحتراز عن الاطناب والافئودي الى
 الملل (ثالثها) الاحتراز عن المماطرة مع المهابة والافئوتغل ذهنه بجلالة
 قدرانحص (رابعها) الاحتراز عن الضحك ورفع الصوت بالمقال لانهما
 من مهات الحق أو الجهال يسترون بذلك جهالهم لئلا يغلبهم خصمهم
 (خامسها) الاحتراز عن استعمال الالفاظ الغريبة كالاسطقس أى
 ما يتهى اليه الشئ في التحليل ضد العنصر فانه مبدأ التركيب والافئودي
 الى عسر الفهم (سادسها) الاحتراز عن استعمال الحمل في الكلام لئلا
 يؤدى الى تردد في فهم المرام (سابعها) الاحتراز عن الدخول في الكلام
 قبل فهم المرام والافئولزم الخطي في البحث والافئام أو الالزام خطأ ولا
 بأس بالاعادة لأجل الفهم (ثامنها) التصريح بالتعرض لما لا يدخل له في

المرام والافتتشر الكلام ويحصل البعد عن الصواب (تاسعها)
 الاحتراز من ظن خصمه ضعيفا فلا يؤديه بها وانه الى اصدار كلام ضعيف
 فيكون مغلوب الخصم الضعيف بالالزام أو الأتخام وهذا أشنع ما يكون
 في المقام (العاشر) أن ينوي بالمناظرة أن يكون ظهيرا للحق

﴿شروط المناظرة﴾

﴿شروطها ضبط قوانين النظره سؤالا او جوابا كما اشتهر﴾
 ﴿كذلك علم المتناظرين ما • تناظر اقيه بقول العلماء﴾
 ﴿من نظري لم يكن بالمتضع • اذ طلب الواضح علما لا يصح﴾
 ﴿وباصطلاح لم يجوز أن يعترض • على اصطلاح ما بهذا المعترض﴾
 شروط المناظرة أربعة (أحدها) ضبط قوانين النظر في كيفية ايراد
 الاسئلة والاجوبة وكيفية ترتيبها على ما اشتهر في كتبها المحتررة (ثانيها)
 أن يكون كل من المتناظرين عالما بالمسألة التي يناظران فيها أما إذا
 جهلها كما لو مع من لا المام له بعلم العروض أصلا عروضا يفتقر صدر
 أول بيت من البردة مخبون ولا يدري السامع معنى ذلك الا أنه حفظه
 وتكلم به عند شخص ولم يكن ذلك الشخص عالما بذلك أيضا ولم يعلم ذلك فهذا
 النزاع بينهما يسمى معاندة ولو جهلها أحدهما فالجاهل معاند والعالم أحق
 قال سيدي محي الدين بن العربي

خاطب الناس بالذي عرفوه • لا تكن منكرا لما ألقوه
 وتجاهل مع الجاهول وسلم • لهم في الكلام ما زيفوه
 وإذا كنت مبصرا بين عني • فاكتم الحق حيث لم يعرفوه
 انما سادت الرجال بهسدا • وبهذا استعجن ما كشفوه

وقوله بقول العلماء متعلق بتناظر ارضعنا معنى آخذين فيتكلم في كل علم بما
 هو من وظيفته كالكلام في علم الكلام فانه يجب أن يتكلم فيه باليقينيات
 المفيدة للاعتقاد لانه لا يكفي في الاعتقاد الامارة فلا يتكلم في اليقيني

بوظائف الظنى كأن يعارض دليلا قطعيا كالقرآن بامارة ظنية كالقياس
 لانه لا يفيد شيئا ولا يتكلم بالعكس أى لا يتكلم فى الظنى بوظائف اليقيني
 أيضا كان يتكلم فى الدليل الظنى بأنه لا يفيد المطالب لاحتمال أن يكون
 كذا لان غرض المعلن ح اثبات الظن بذلك الشئ وكون الدليل محتملا
 لغيره لا ينافى ذلك كما فى آداب السيد وشرحها الرشيدية (نالتها) ان تكون
 من النظريات ولم تكن متعلقاتها واضحة عند من تلقى اليه • ونخرج بقيد
 كونها نظرية البديهيية الجلية فانها لا يرد عليها المنوع لا بشاهد ولا بدونه
 وقد تقدم بيان البديهي الجلى والمستقرة بمعنى المثبتة بدليل الاستقرار
 التام ككل شئ يموت والمولدات ثلاثة الخيران والمعدن والنبات ومقولة
 الجوهر واحدة ومقولات العرض تسعة لا بشاهد ولا بدونه وطلب التنبيه
 على البديهي انما يكون فى البديهي غير الجلى كما تقدم والمستقرة
 باستقراء ناقص كفوائس كل حيوان يحرك فكذلك الاسفل عند الاكل
 لا بشاهد يظهر به خلل الاستقرار • كأن ينقضه فى مثالنا بالتمساح وهو
 الشاهد • ونخرج بقيد أن لا نكون متعلقاتها واضحة ما اذا كان المنوع
 واضحا عنده اذ المنع بمعنى طلب الدليل للوضوح طلب تفصيل الحاصل
 فيكون مكابرة لان معنى الوضوح ان يكون متعلقه مسلما عنده جازما به
 لسبب من الاسباب سواء كان جزما مطابقا للواقع حاصلا بالبداهة أو
 بالبرهان أو بهلا من كما حاصلا بالدليل الفاسد أو بالتقليد أو بغلط الحس
 والنقض لهو المعارضة مكابرة لمصادمتها البديهي عنده • وقوله علم أى
 مناسب وهو المماثل للمطالب تميز للواضح دفع به ايها أن المراد بالواضح
 الواضح مطامع انه ليس كذلك اذ المراد به الواضح بالعلم المناسب قال
 السيد فى رسالته الا دايمة جرت كلمتهم على انه لا يجوز طلب التصحيح
 والتنبيه والدليل على المعلوم مطلقا والحال ان ذلك اذا لم يكن المطلوب ممكنا
 أن يعلم بوجه آخر • وتوضيحه ما قاله الصبان على ملاحظتى على رسالة العبد

في الآداب ان النقل ان كان معلوم العصة علمائنا لا للمطلوب فطلب
تخصيصه مكابرة أما اذا كان مطلوب طالب التصحيح فوق ما عنده كان يطلب
اليقين والذي عنده ظن فالطلب لائق (رابعها) أن تكون المناظرة جارية
على اصطلاح واحد اذ لا يجوز أن يأتي باعتراض مبني على اصطلاح على
مدعى مبني على اصطلاح آخر ليس فيه ذلك المستعرض عليه بفتح الراء
مثلا لو قال المعال على اصطلاح المتكلمين الشئ هو الموجود فليس
للسائل ان كان عالما به أن يقول على اصطلاح الحكماء لان لم ذلك
فان الشئ يتم الموجود والمعدوم وانما لم يكن له ذلك لانه لا مشاحة في
الاصطلاح (وآثر المتكلمون تخصيص اطلاق الشئ على الموجود فقط
لان الشئ يطلق على الله تعالى كقوله تعالى قل أي شئ أكبر شهادة قل
الله وقوله تعالى وقد خلقنا من قبل ولم تل شيئا أما اذا لم يكن السائل عالما
بالاصطلاح الذي بني عليه المعلل كلامه ومنع فعلى المعلل أن يجيبه
بالتصريح ببيان الاصطلاح الذي بني عليه

وما تجرى فيه المناظرة

• تكون في التعريف والتقسيم • ومدعى النقل بالتعميم •
• وفي دليل المدعى وفي السند • قطعا ارسوا حسبما ورد •
• وفي عبارة وفي المقدمة • جزأ حقيقيا وحكما •
• كذلك المركب الناقص ان • قيد قضيه كدائما بين •
• وتلك في الانشاء تجرى حينما • خالف في كالتصديق العلما •
المناظرة تجرى في تسعة أمور (أحدها) التعريف (ثانيها) التقسيم
(ثالثها) المدعى (رابعها) النقل بالتعميم أي سواء كان تعريفا أو تقسيما أو
مركبا تاما (خامسها) المدعى أي المركب التام (سادسها) سند المنع قطعا
كان أو غيره (سابعها) العبارة أي اللفظ (ثامنها) المقدمة ولو مطوية
وهي ما يفهم من سياق الكلام (تاسعها) المركب الناقص اذا كان جزأ

للقضية سواء كانت حلية أو شرطية موجبة أو سالبة بأن كان قيداً
 للمحكوم به أو للمحكوم عليه أو قيد النسبة وهو ما يقصد بجزء منه
 الدلالة على جزء معناه ولا يصح السكوت عليه كروى ودائماني قولك هذا
 العالم روى دائماً فإنه تصديق معنى وكذا سبعة عشر من قولك هؤلاء
 رجال سبعة عشر وسباني بيانه في آخر مجت المناظرة في الدعوى ولا
 تجرى في الانشاء لانه تصور ساذج ليس معه حكم الا في العبارة اذا خالفت
 قول علماء العلوم العربية كالصوفاء والصرف أو كان نقلاً فيجوز فيه
 ما يجزى في النقل كالوقال قال النبي صلى الله عليه وسلم موتوا قبل ان تموتوا
 في الانشاء في ایجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود وأقسامه خمسة وهي الامر
 والامام والالتماس والنهي والتثنية وهو يعم التثنية والترجي والتسداء
 والقسم والتجيب والتسريع كما في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني
 وضعته أنثى وبرأه الطيب والابكار الموضوعة للاخبار عن الفعل اذا
 استعملت في طلبه بطريق الانشاء على سبيل المجاز فهو كتب عليكم
 الصيام وأطاب منكم القيام (واختلاف في الاستفهام فجعله بعضهم قسماً
 برأيه وأدرجه بعضهم في التثنية • ولا في المفرد كالتصورات التي في ضمن
 التصديقات وهي الموضوع والمجهول كالعالم ومتغير في نحو قولك العالم متغير
 والمقدم والتالي في نحو قولك ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً
 الا انه يستل عماداً كطلب بيان المراد منها وبيان مرجع الضمير وقد
 يعترض على ألفاظها من جهة عدم مطابقة القوانين العربية كما سيأتي في
 المناظرة في العبارة

• أجزاء البحث •

- أجزاء بحثنا المبادئ الأولى • تعيين مدعى به يفصل •
- بعد سؤال سائل فيما نحن • ونكتة الاشارة في الخلاف •
- كذا التقرير بقصد البادى • كى لا يقول ليس ذا مرادى •
- ولم يكن في كل لفظ يقبل • لانه يلزمه التسلسل •

والثاني أوساط أي الدلائل • وثالث مقاطع فواصل
 أي من ضروريات أو ماسلما • منى انتهى البحث إليها اختتام
 أجزاء البحث ثلاثة (الأول المبادئ) وهي تعيين المدعى إذا كان فيه خفاء
 أو أجمال أو اشتراك أو مجازة لا قرينة واضحة تدل على المراد ولم يرد كل معاني
 المشترك على البدل ولم يكن بينها استلزام ولم يكن المجاز مشهورا ولذا قيل ما
 تمكن فيه الإيهام حسن فيه الاستفهام ويكون التعيين إما بإفراز أجزائه
 من معنى إلى آخر أو بإفرازه من مذهب إلى آخر بعد طلب السائل منه بيان
 ما يسوغ بيانه كما إذا ادعى المعلل أن النية ليست بشرط في الوضوء • فينبغي
 للسائل أن يقول ما النية وما الشرط وما الوضوء • فيقول المعلل الآية
 أصلا ما قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى والطاعة هنا رفع الحدث
 مثلا والشرط أمر خارج عن الشيء يتوقف عليه تأثير المؤثر في الشيء
 لا وجوده والوضوء غسل الوجه واليدين إلى المرفقين والرجلين إلى
 الكعبين ومسح ريع الرأس • فيقول السائل على أي مذهب عدم شرطيتها
 • فيقول المعلل على مذهب أبي حنيفة (وإن كان نقلا فيقول السائل من
 أي كتاب نقل هذا فيقول المعلل من كتاب الهداية مثلا وفي قول ما يسوغ
 بيانه إشارة إلى أنه ليس للسائل أن يطلب من الناقل الدليل على المدعى أو
 على مقدمة من مقدمات الدليل الذي نقله معه إلا إذا تصدى الناقل لإثبات
 المدعى فلا سائل ذلك لأن الناقل حينئذ أخذ من منصب المدعى فيطالب بما
 يطالب به (والسؤال موجه أيضا فيما يخاف المشهور يطلب بيان النكته في
 أي رسالة ذلك المخالف وكذا التقرير للمعلل بمقصوده كي لا يقول فيما بعد
 ليس مرادى كذا) ولا يقبل في كل لفظ لأن ذلك لجناح وتعت مضوت فائدة
 المناظرة إذ يلزمه التسلسل (والثاني الأوساط) وهي الدلائل (والثالث
 المقاطع الفواصل) أي المقدمات التي إذا انتهى البحث إليها ينقطع من
 الضروريات أي اليقينيات سواء كانت ابتداء أو انتهاء ومن

والظنيات المسئلة (فالضروريات) كاجتماع النقيضين وارتقاءهما
 والدور والتقدمي لانه يقتضى تقدم الشئ على نفسه وتأخره عنها وفي هذا
 اجتماع الضدين (أما الدور المسمى كافي المتضايقين فهو ليس بمحال الا ان يقع
 بين أجزاء التعريف أو بين المعرف والتعريف • وكالتسلسل بالشروط
 المخصوصة لانه يقتضى مساواة الاقل للأكبر وسيأتي بيان الدور
 والتسلسل في مبحث النقض الاجالى • وكذلك حدوث العالم لانه ينتهى الى
 مشاهدة تغير الاعراض وهذه كلها بديهية لكن كون ما ذكره موجودا في
 الجزئيات منه ما هو بديهي ومنه ما هو نظري مثلا لو قلت هذا قائم ولا قائم
 فوجود اجتماع النقيضين في هذا المركب بديهي ولو قلت الانسان حيوان
 ناطق لم يتركب من العناصر والحيوان جسم نام حساس تركب من الامزجة
 فوجود اجتماع النقيضين في هذا التعريف نظري (والظنيات المسئلة) هي
 قضايا تسلم عند الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسئلة فيما
 بينها خاصة أو بين أهل العلم كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه كالألو
 استدلال حنفي على وجوب الزكاة في حلى البالغة بقوله عليه السلام في الحلى
 زكاة فقال شافعي هذا خبر واحد فلا تسلم انه حجة فيقول المعلن قد ثبت هذا
 في علم أصول الفقه ولا بد أن تأخذه ههنا مسلما (وإن لم يكن من معتقديك)
 وهو جواب جدلي كافي القطب على التسمية (وفيه عند تعريف القياس
 بأنه قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر مانعه وقوله
 اذا سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجب ان تكون مسئلة في نفسها بل
 يجب ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر ليندرج في الحد القياس
 الصادق المقدمات وكاذبها كقولنا كل انسان مجروح وكل مجروح جاد فان هاتين
 القضيتين وان كذبتا الا انهما بحيث لو سلمت لزم عنهما لذاتيهما ان كل انسان
 جاد

وظائف المناظرين

وظائف المناظر المناقضة • أي منعه والنقض والمعارضه

﴿سؤاله والسند والتحرير • اثباته الممنوع والتفسير﴾
 ﴿ولم يكمل وتووير السند • نفسه بالاستقلال من هذى بعد﴾
 ﴿ولا المجازاة والاشتباه في المعارض بالمعروض ممن قد ذهل﴾
 ﴿والدخل في الدليل بالتحقيق • تسليمه التعيين للطريق﴾
 وظائف المناظرين ثمانية وهي المنع والنقض والمعارضة والسؤال
 الاستفساري وسند المنع والتحرير واثبات الممنوع بالدليل أو بإبطال المنع
 أو بإبطال السند وتعيير الدليل • أما الحمل وتووير السند ومجازاة
 الخصم واشتباه المعارض بالمعروض والدخل في الدليل والتسليم وتعيين
 الطريق فليست أقساما مستقلة بل هي داخلة فيما تقدم وكما استأنى
 مفصلة فلا حاجة للتطويل ببيانها هنا وهناك والدخل يحرك ويمكن في
 القاموس دخول كفرج وعنى دخلا ودخلا وفي المصباح دخل عليه بالباء
 للمفعول إذا سبق وهمه إلى شيء فغلط فيه من حيث لا يشعر اه لكن
 السكون هنا متعين للوزن

﴿الناظرة في الدعوى والدليل والمقدمة﴾

﴿المنع في المقدمات قد عهد • أي طلب الدليل ان ذاما وجدي﴾
 ﴿كليت الصغرى به مسلمة • أو الشرط لم يكن متممة﴾
 ﴿أو أن تقريب الدليل لم يتم • أي أنه لم يسداه ما لازم﴾
 ﴿ومنه تسليم بأن يقول لا • أسلم الصغرى ويعدده تلاي﴾
 ﴿سلمت لامعة قد اذى الصغرى • فلا أرى مسلما في الكبرى﴾
 المنع ينقسم إلى حقيقي ومجازي (فالمنع الحقيقي بمعنى طلب الدليل على
 مقدمة معينة من الدليل ويسمى المناقضة والنقض التفصيلي لتفصيل
 السائل وتعيينه مورد المنع وهو المقدمة وطريق التعبير بذلك أن يقول
 صغرى دليلك هذا أو كبراه أو مقدمته الواضحة أو الرافعة ممنوعة أو غير
 مسلمة أو شرائط دليلك غير متوفرة أو تقريب دليلك لم يتم أي أنه غير

مستلزم للدعوى (وَمِنْهُ التَّسْلِيمُ) وقد يسمى التَّنْزِلُ ومجازاة الخصم ويكون
 من السائل والمعلل فالثاني سبباً في مجتبه مجازاة الخصم والاول هو أن
 يفرض السائل صحة ما منعه من غير اعتقاد بصحته لعدمها ولذلك قال الجلال
 السيوطي في الاتقان في مجادلات القرآن هو أن يفرض الحال وطريق
 التعبير به أن يقول السائل بعد قوله لا أسلم الصغرى سلمتها فلا أسلم الكبرى
 وفائدة التسليم الاشعار بأن منع المقدمة الاخرى لا يتوقف على منع
 المقدمة الاولى ثلثا يتوهم المعلل أنه اذا دفع منع الاولى يندفع منع الاخرى
 (وتنبيه) قديم المنع المناقضة والنقض والمعارضة وهو الدخيل في مقابلة
 الدليل سواء كان بطريق المطالبة أو الإبطال كما في تقرير القواين ومثل
 مقدمة الدليل مقدمة التنبيه (والمنع المجازي) يكون في المدعى والتعلل
 غير المدللين وسبباً في بيانه نظماً

(مجردا عن سند أو مع سند • وهو الذي عليه في المنع استدلال
 أن كان بالجواز أو قطعياً • أو ظاهراً لفظاً حلياً
 (فأول لم لا يجوز كون ذا • كذا وثان كيف وهو هكذا
 (وثالث لو كان ذا كذا لم • مثاله بل ذا كذا وهو الاثم
 (وقد جرى في ماض ان يشبه • ذهنا بعروض لمن لم يشبه به
 (كالحيوان هو في الانسان • وأول جنس كذا الثاني

المنع ان كان بلا سند يسمى منعاً مجرداً وان ذكر معه سند فهو والمنع مع
 السند والسند ما يستدل عليه السائل في المنع على انه قول للمنع (وأقسامه
 باعتبار صورته ثلاثة الجوازي والقطعي والحلي بفتح الحاء وكسر اللام
 المشددة أي الذي يبين الغلط وهو الاثم أي الاقوى من القسمين الاخرين
 • كأن يقول في الجوازي بعد قوله لا نسلم الشيء القلاني لم لا يجوز كون ذا
 كذا • وفي القطعي كيف والامر كذا • وفي الحلي لو كان الامر كذا لم
 ما ذكرتم وليس كذلك أو انما يتم ما ذكرتم لو كان الامر كذا وما له أن

ما ذكرتم غلط منشوء فهم الامر القلا في كذا والحال انه ليس كذلك
ومنشأ الغلط أربعة أمور في الاول اشتباه العارض بالمعروض وهو أن
تحكم بحال المفهوم على ما صدق عليه ذلك المفهوم فيقول السائل هذا
من باب اشتباه العارض بالمعروض اذ ليس الكلام في المفهوم بل فيما صدق
عليه المفهوم • أو بان تحكم بحال ما صدق عليه المفهوم على المفهوم
فيقول السائل هذا غلط من باب اشتباه العارض بالمعروض اذ ليس
الكلام فيما صدق عليه المفهوم بل في المفهوم • مثاله في الاول الانسان
حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس • وربما تغير العبارة
فيقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان والثابت للثابت
لشيء ثابت لذلك الشيء فيكون الجنس ثابتاً للانسان فقد حكم بحال مفهوم
الحيوان أي بالجنس على ما صدق عليه ذلك المفهوم أعني على الانسان
وهو غلط اذ الصغرى كاذبة لان الانسان اذا أخذ نوما منفردا أي بدون
مشاركة نوع آخر ليس هو الحيوان فقط بل هو الحيوان الناطق والحيوان
الناطق ليس جنسا بل نوع • ومثال الثاني قولنا الجوهر موجود في
الذهن فهو قائم بالذهن وكل قائم بالذهن فهو عرض ينتج ان الجوهر عرض
فقد حكم بحال ما صدق عليه المفهوم على المفهوم أعني أنه حكم بالقيام
بالذهن الذي هو حال الموجود على ما صدق عليه المفهوم أي الجوهر وهو
غلط اذ الصغرى كاذبة أيضا فان الجوهر لا يقوم بالذهن وانما الذي يقوم
بالذهن مثاله في الثاني اشتباه مدلول بآخر كما لو قال المعلن هذا الشيخ ليس
بإنسان فيقول الذي يحمل لان سلم انه ليس بإنسان انما يصح ما ذكرتم لو كان
ذلك الشيخ غير مستقيم القامة يادى البشرية عريض الاظفار وليس كذلك
فالاشتباه وقع في مدلول الناطق بغير مدلول الناطق في الثالث اشتباه مفهوم
بآخر كما اذا استدلل المعلن على أن الحيوان لا يحمل على الانسان بأن
الحيوان جزء من الانسان وكل جزء لا يحمل على الكل ينتج الحيوان

لا يحمل على الانسان فيقول السائل لا نسلم الكبرى وانما تصح لو كان
الجزء من الاجزاء الخارجية المبينة فلا يصح الحمل لكن الحيوان ليس جزءاً
من الاجزاء الخارجية للانسان بل هو من الاجزاء الذهنية والجزء
الذهني يحصل على الكل فالاشتباه في المفهوم الذهني بالمفهوم الخارجي
• وكما اذا قيل امكان الممكن ليس معدوماً في الخارج والا لا تنفي الامكان
على تقدير ثبوته هذا خلف فيقول السائل في حل هذه المغالطة لا نسلم
الملازمة مستنداً بانها انما تصح لو لم يكن فرق بين امكانه معدوم ولا امكان له
لكن بينهما فرق اذ معنى الاول الاتصاف بصفة عدمية فيكون الامكان
ثابتاً في نفس الامر معدوماً في الخارج ومعنى الثاني سلب الاتصاف
بالامكان فيكون منفيهما او منشأ ادعاء الملازمة توهم المثل عدم الفرق
في الرابع توهم وقوع شيء يتم ما ذكره على تقدير وقوعه • كما لو قيل هذا الشيء
(كالانسان) الذي يستلزم وجوده وعدمه المطلوب (كالحيوان) اما
موجوداً أو معدوماً وأياً ما كان يلزم ثبوت المطلوب لا امتناع تخالف اللازم
عن الملزوم وحل هذه المغالطة ان يختار كون الشيء المذكور معدوماً
ويمنع الملازمة مستنداً بانها انما تتم لو عدم ذلك الشيء بانتفاء ذاته مع بقاء
صفته التي هي كون انتفائه مستلزماً للمطلوب كأنهم المعالط وليس
كذلك فان عدمه بانتفاء ذاته وثبات الصفة معاكفاً لا ممدى على
الوادية في تقييده • قال مصلح الدين اللاري الحبل لا يقع الا بعد النقض
الاجمالي وليس كذلك نعم وقوعه بعده أكثر من وقوعه بعد غيره وسيأتي
بيانه عند ذكر منع النقض

ثم المساوي للنقيض والاخص • ونفسه بقوة المنع تخص
في واقع أما الأعم مطلقاً • فذال في زعم الذي به اتفق
ومثله الأعم من وجه كذا • مبين بها استناد نبذا
أقسام السند باعتبار النسب ستة • المساوي لنقيض الممنوع وبعضه

يعبر بمساواته للمنع فيكون مجازا في النسبة الملائمة بين المنع وبين تلك
المساواة اذ المنع كانه مكان لها • والاخص منه مطلقا • والاعم منه
مطلقا • والاخص منه من وجه الاعم منه من وجه • ونفس نقيض
الممنوع والمباين • ومثال السند المساوي لوقال المعلل هذه الدراهم زوج
لانها تنقسم بمساويين فيقول السائل لانسلم انها تنقسم بمساويين لم لا يجوز
ان تكون فردا • فهذا السند مذكور على سبيل التجويز • ولو قال كيف
وهي فرد فهدا مذكور على سبيل القطع ولو قال لانسلم انها زوج انما
يصح ما ذكرته ان لو كانت غير فرد وليس كذلك فالمنع مع هذا السند يسمى
حلا • ومثال السند الاخص منه مطلقا لو قال هذا جاد لانه لا حيوان
فيقول السائل لانسلم انه لا حيوان لم لا يجوز ان يكون انسانا • ومثال
الاعم منه مطلقا لو قال هذا جبر لانه لا انسان فيقول السائل لانسلم انه
لا انسان لم لا يجوز ان يكون حيوانا • ومثال الاخص منه من وجه الاعم
من وجه لو قال هذا متنفس لانه انسان فيقول السائل لانسلم انه انسان لم
لا يجوز ان يكون أبيض • ومثال نفس النقيض لو قال هذا ناطق لانه
انسان فقال السائل لانسلم انه انسان لم لا يجوز ان يكون لا انسانا (تنبية)
صرح في المختارية بأن السند قد يكون نفس النقيض وبه يرد على
الآمدى في قوله لم يذكر في كتب هذا الفن كون السند نفس النقيض
للممنوع فالظاهر ان ذكر نقيض الممنوع بعد المنع ليس بسند في عرف
الفن بل هو تصوير للمنع اه • على أن بعض المتأخرين قال في اثبات
الصانع جميع الممكنات من حيث الجميع ممكن فله علة وهي لا تكون نفس
ذلك المجموع فقال صاحب المواقف ان أردت بالعلة في قولك فله علة العلة
التامة فلم لا يجوز ان تكون نفس المجموع اه • فالسبع مقدر كما ذكره
الآمدى أي لانسلم انها لا تكون نفس المجموع ويتعين حينئذ أن يكون
قوله فلم لا يجوز سندا مع انه نفس النقيض • ومثال المباين لو قال المعلل

هذا الشيخ ليس بضاحك لانه ليس بانسان فقال السائل لانسلم انه ليس
 بانسان لم لا يجوز ان يكون حجرا (وقس على ذلك ما اذا قال المعلن هذا
 ليس بانسان لانه ليس بحجر وان فقال السائل لانسلم انه ليس بحجر وان لم
 لا يجوز ان يكون حصوا كالا ارادة فانه سند مساو لنقيض المنوع وهو
 انه حيوان وسند كور على سبيل التجويز ولو قال كيف وهو نام متحرك
 بالا ارادة فهو سند مذ كور على سبيل القطع ولو قال انما يصح ما ذكرته ان
 لو كان غير نام متحرك بالا ارادة وليس كذلك فالمنع معه هو الحل • ومثال
 الاخص مطلقا لم لا يجوز ان يكون متجبا بالفعل • ومثال الاعم مطلقا لم
 لا يجوز ان يكون جسم • ومثال الاخص منه من وجه الاعم من وجه لم
 لا يجوز ان يكون ابيض • ومثال نفس النقيض لم لا يجوز ان يكون حيوانا
 • ومثال المباين لم لا يجوز ان يكون شحرا • وأمثلة أخرى • لو قال المعلن
 هذا الشيء لا ناطق لانه لا انسان فمع السائل فان استدل بانه كاتب فالسند
 مساو لنقيض وان يادروى فاحص منه • مطلقا وان بانه حيوان فاعم منه
 مطلقا وان بانه ابيض فاعم منه من وجه وان بانه انسان فنفس النقيض
 وان بانه جاد فباين (والتقوى في الواقع يكون بالمساوى للنقيض
 والاخص منه مطلقا ونفس النقيض اذ بالمساوى والنفس بطرأ على
 المنوع المجهولية وبالاخص بطرأ عليه الخفاء واذا جهل المدعى أو خفي
 لزمه قوة المنع) وأما غيرها فالتقوى به انما هو في زعم المستد به من ثمة كان
 الاستناد به غير جائز

والمنع قد يكون ظاهرا وقد • يفهم معنى من جوازي السند
 الماع اما ان يكون ظاهرا كما امثل له فيما تقدم واما ان يفهم من السند
 الجوازي كما ان يقول لم لا يجوز كذا وتقدم ما يصلح مثالا له في السند النفسى
 • وما به يكون اثبات السند • أو انما يزيل تنويرا بعد
 تنوير السند ما يذ كولا ثبات السند أولا زال الخفاء • فالاول كما اذا قيل

كيف وان وجوب شيء بدليل لا يتنافى وجوب الشيء الاستحباب بالدليل والا لم
يجب عليه الاثني واحد كما في الكلبي (منع المقدمة بمعنى جزء الدليل)
كما لو قال الممثل هذا الشيخ ليس بضاحك لانه ليس بانسان وكل ما ليس
بانسان ليس بضاحك ينتج من الشكل الاول هذا الشيخ ليس بضاحك ولو قال
في الكبري وكل ضاحك انسان ينتج من الشكل الثاني هذا الشيخ ليس
بضاحك فيقول السائل لا نسلم انه ليس بانسان لم لا يجوز ان يكون ناطقا
او كيف وهو ناطق سواء ذكر الكبري وهي وكل ناطق انسان او طواها
فالناطق مساو للانسان الذي هو نقيض الممنوع او انما يصح كونه لا انسانا
لو لم يكن متحركا بالارادة بادي البشرية ضاحكا • ولو قال لم لا يجوز ان يكون
زنجيا كان استنادا بالاختصاص اذ الزنجي اخص من الانسان • ولو قال لم
لا يجوز ان يكون انسانا فالانسان نفس نقيض لا انسان (أما الاصل مطلقا
فصوم لا يجوز ان يكون حيوانا • والاعم من وجه الاخص من وجه فحوم
لا يجوز ان يكون أبيض • والمباين فحوم لا يجوز ان يكون حجرا) ولو أخذ
الممثل المطلق في النتيجة بدل المقيد بأن قال كل من قال ان الانسان حجر
قال انه جسم وكل من قال انه جسم فهو صادق ينتج كل من قال ان الانسان
حجر فهو صادق فيقول السائل ان أردت بقولك فهو صادق انه صادق في
جميع أقواله فلا نسلم صدق الكبري وان أردت انه صادق في انه جسم
تكون النتيجة قولنا كل من قال ان الانسان حجر فهو صادق في انه جسم
ولا نزاع فيه الا انك لم تأت بهما بتمامها لان الدليل لم يستلزمها فلم يتم
التقريب (منع المقدمة بمعنى شرط الاتجاج) كما لو قال الممثل مشير الى
نحاس هذا نحاس لانه براق أحمر من طرق ذائب بالنار وليس كل براق أحمر
من طرق ذائب بالنار فحاشا ينتج من الضرب الرابع من الشكل الاول هذا
ليس بنحاس فقال السائل لا نسلم تحقق شرائط الاتجاج كيف وكبراه سالبة
بجزئية ومن شرائط الاتجاج في الشكل الاول ككلمة الكبري ولو جعلت

الكبرى هنا كلية بمعنى لاشئ من البراق الاحمر المنطرق الذائب بالنار
فخاص تكون كاذبة لان بعضه فخاص (ومثله لوقال المعلل هذا انسان لانه
متحرك بالارادة وبعض المتحرك بالارادة انسان فممنوع السائل اشتغال
الدليل على شرائط الانتاج الذي هو كلية الكبرى ولا يصح ايرادها
كلية أعني وكل متحرك بالارادة انسان لانها كاذبة (منع المقدمة بمعنى
تقريب الدليل) كما لوقال المعلل هذا انسان لانه متحرك بالارادة فقال
السائل ان كانت المطوية وكل متحرك بالارادة انسان فهي كاذبة لانه ذكر
في الصغرى هذا أوسط لا يحمل على جميع افراد محمول المطلوب وان كانت
وكل متحرك بالارادة حيوان فالتقريب ممتنع

والنقض في التشكيك والمعارضة • لم يحسن بل تحسن المناقضة •
لا يحسن ايراد النقض والمعارضة اذا كان المستدل على مقدمة مشككا
مغالطاً لانه لا يدعي حقيقة ما قاله وهما يجريان في دعوى الحقيقة وانما غرضه
ابقاع الشك في ذهن المخاطب وهو باق بعدهما فلا ينفعان أما المناقضة
فانها يحسن ايرادها اذا الغرض منها ظهور تلك المقدمة وهو يكون بالمنع
والسند الخي • ١٥ من آداب السيد وشرحها الرشيدية ملخصاً بزيادة
ومنع مدعي مجازاً جعلاً • عن طلب الدليل ان ما دلل
أما بغير لفظ منع ان صدر • فهو حقيقي كذا فيه نظر
وان مدلاً فكن مقدمه • في طلب الدليل للمقدمة

القسم الثاني من قسمي المنع المنع المجازي وهو منع المدعي غير المدلل بما
يشتق من لفظ المنع وما يعناه كالمناقضة بمعنى طلب بيانه كما لوقال المعلل
العالم حادث فقال السائل مدعاً ممنوع سواه كان مجرداً أو مع السند فهو
كيف وهو أثر القديم • أما لو كان المنع بغير لفظ المنع فخوفه نظر أو هو
مطلوب البيان فهو حقيقي مثال ذلك ما لوقال المعلل عدد ورق هذا الكتاب
مثلاً زج فقال السائل ذلك ممنوع لم لا يجوز ان يكون فرداً فيكون السند

مساويا لنقيض الممنوع وهو عدد ورق هذا الكتاب ليس بزواج وهذا في
 المدعى التقري أمّا البديهي الحق فكما لو قال السني حقائق الاشياء ثابتة
 ومنع السوفسطائي ذلك ومنه المركب ناقص في وقد تقدم تعريفه كأن
 تقول هذا العالم انسان رومي دائما فان الرومي دائما كل منهما مركب
 ناقص وقيد للمعكروم به وهو بمنزلة قولنا هذا رومي دائما فليسائل ان يمنع
 روميته وان يمنع دوام النسبة فان أثبت المعلن الممنوع بدليل فيتوجه عليه
 ما يتوجه على الدليل (تقيبه) يطلق المركب على معنيين أحدهما المجموع
 المركب من حيث هو مجموع والاخر ما يدخل في المركب مشلا كما في زيد
 مركب بالمعنى الاول وزيد مركب بالمعنى الثاني وكذا جاء وقس عليه سائر
 المركبات والمراد هنا المعنى الثاني واذا جرى المنع في المدعى المدلل سواء
 كان باقظ المنع أو بغيره يكون بمعنى طلب الدليل على شيء من مقدمات
 دليله مجازا **دفع المنع**

والدفع من معلن أن يوردا • دليلا أو تقيبه المؤيدا
 ولم يجب أن يتصدى للسند • بعد لاظهار الذي به فسد
 والبعض قال واجب فيحصل • على استناد بالحواز الاول
 ويحمل الثاني على القطعي • لصورة الدليل كالطبي
 أو فليصرر وهو أن يبين • في ذلك مذهباً عليه قد بيني
 أو أنه يؤول الذي منسج • بما يسوغ وبه الحسل مع
 وان لدفع الاتباس فسير • دليله فذلك مقبول لا يرى
 كما يرى في قصة التحليل مع • غرر اذا تفسير في ارفع
 للمعلن اذا كان الممنوع المقدمة بمعنى جزاء الدليل ان يوردا دليلا على صحتها
 ان كانت نظرية أو تقيبه ان كانت بديهيّة خفية ان كان ذلك المنع بضره
 (فايراد الدليل) كما لو قال المعلن في اثبات محدث العالم كلما كان العالم حادثا
 فله محدث لكن المقدم حق فكذلك التالي فقال المانع الوضع غير مسلم لم

لا يجوز أن يكون العالم قديماً فيقول المعلل لأنه متغير وكل متغير حادث • فلو
 قال السائل لا نسلم الصغرى فيثبتها المعلل بقوله لا نأشاهد فيه الحركات
 والسكات والآثار المختلفة وكل ما شوهد فيه ذلك فهو متغير • ولو قال
 لا نسلم الكبرى مستنداً بأنه لم لا يجوز أن يكون بعض المتغير قديماً فيثبتها بما
 تقدم (تنبيه) ليس المراد بالحدوث الحدوث الذاتي وهو كون الشيء مفقوراً
 في وجوده إلى غيره بل المراد بالحدوث الزمني الاختصاص منه مطلقاً وهو كون
 الشيء مسبوقاً بالعدم سبقاً زمانياً لأن الحكماء لا ينكرون حدوث العالم الذاتي
 بل ينكرون الزماني (فان قيل) الممكنات لا بد لها من علة فان جعلت ذات
 الباري تعالى أوسفة من صفاته العلى لزم القول بالاجباب وقدم العالم قدماً
 زمانياً لأن العلة لا تفارق المعلول وان جعلت تعلق القدرة التخييري بالحادث
 كما هو رأى الأشعرية أو تعلق التكوين المعبر عنه بالإيقاع والايحاد بالحادث
 كما هو رأى المازدية يحتاج إلى مرجع إذاً الحادث لا يصلح للعلية لمثله بدون
 مرجع وهذا المرجع ان كان حادثاً تنقل الكلام اليه ويلزم التسلسل في
 المرجحات وان كان قديماً لزم القول بالاجباب (يقال) المرجع هو الاختيار
 للباري تعالى وقد أوضحته في المطالب الحسن في أمور الدين وشعب الإيمان
 وحاشيتها مواهب الرحمن بأنه تعلق القدرة وتعلق الإرادة القديمين
 الصالحين فهو ذاتي للباري تعالى وقديم الا أنه حال أى واسطة بين الموجود
 والمعدوم وامتناع انفكالك العلة عن المعلول خاص بالوجوديات كما في التلويح
 للسلامة السعد ومن هنا يتضح اضطرار أهل السنة إلى القول بالأحوال
 (واستحسن صاحب الرشدية على آداب السبب بعد الاثبات أن يتعرض
 للسند المساوي لتقيض الممنوع وكذا الأعم منه مطلقاً مع كونه أهم من
 وجه من عينه بلا وجوب عليه إذ غرض المانع انما هو طلب الدليل على
 المقدمة وهو يتم بالاثبات فلا داعي إلى ايجاب دفع السند وأما كونه
 معارضاً فمعارض تبين إذ ليس مقصود المانع بسنده المعارضة بل انما

أورده لبعض تقوية منعه (نعم لو جعل المانع السند معارضاً بان يقيمه بعد
اثبات المعلن المقدمة بأن قال دليلك هذا وان دل على ثبوت الممنوع
فندي ما فيه وهو سند المنع فيثبت يجب على المعلن أن يدفعه بما يدفع
به المعارضة وهو خارج عما نحن فيه (وقال بعضهم بالوجوب فيحمل عدم
الوجوب على السند الجوازي والوجوب على السند القطعي لذكره على
صورة الدليل سواء صرح بكبراه أو طويت وكذا الحللي وهو أما إذا كان المانع
غير ضار بأن يكون انتفاء تلك المقدمة الممنوعة مستلزماً لمطلوبه فذلك فيما
إذا كان سند المانع شبهة لا على الاعتراف بدعوى المعلن المستدل عليها
بتلك المقدمة وذلك الاشتغال لا يوجد إلا إذا كان السند مبيناً وهو ما بان
تسدرج تلك الدعوى في ذلك السند أو بان يكون السند تفصيل تلك
الدعوى أو بان ينقوم بذلك السند مع المقدمة الأخرى دليل منتج لتلك
الدعوى (قالوا) كما إذا قال السني العالم حادث لأنه متغير وكل متغير لا يخلو
عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث يكون حادثاً وأثبت الصغرى
وهي كون العالم متغيراً بان العالم لا يخلو عن الحركة أي الكون في آئين في
مكانين والسكون أي الكون في آئين في مكان وهما حادثان وكل ما لا يخلو
عن الحوادث فهو متغير (فقال الفاسقي لا نسلم عدم خلوه عنهما لم لا يجوز
أن يخلو عنهما كما في آن حدوثه فهذا السند فيه اعتراف بحدوث العالم لأنه
اندرجت فيه الدعوى فلمعلن أن يردد قائلاً لا يخلو ما ان يكون الانحصار
ثابتاً أولاً فان كان ثابتاً فذلك والا يلزم ثبوت المطلوب أعني الحدوث وهو
ظاهر لأنه إذا لم يتصف الشيء المستبعد للكون بالكون المسبوق يجب ان
يكون منصفاً بالكون الأول وهو يقتضي حدوثه بلا اشتباه اهـ من
المسمودي على آداب السمرقندي (والثاني) كما إذا قال السني في اثبات
الصغرى لان كل جزء من أجزاء العالم كائن في حيز البتة فذلك الجزم باعتبار
كونه في ذلك الحيز أما مسبوق بكون آخر فيه فهو ساكن وأما مسبوق بكون

آخر في حيز آخر فهو متحرك (فقال الفيلسوف لا نسلم ذلك الا بمحض ان
 لا يكون مسبوقا بكون آخر أصلا كما في أن الحدوث فان الحادث في آن
 الحدوث حدوثه كائن في حيز وليس مسبوقا في ذلك الا أن يكون آخر أصلا
 فحينئذ يكون خاليا عن الحركة والسكون ففي هذا السند اعتراف بحدوث
 العالم لانه تقصير حدوثه (والثالث) كما اذا قال السني في اثبات الكبرى
 الاولى وهي وكل متغير لا يتخلو عن الحوادث لان التفسير انما يكون بانتقال
 الشيء من حالة الى حالة أخرى وتلك الحالة الاخرى لكونها حاصلة في ذلك الشيء
 بعدم ما لم تكن فيه حادثة البتة وهي صفة قائمة بذلك الشيء المنتقل اليها من
 الحالة الاولى لا امتناع قيام الصفة بدون موصوفها فيكون ذلك الشيء المتغير
 محلا للحوادث فاذا قال السائل لا نسلم الصغرى وهي لان التغير انما يكون
 بانتقال الشيء الخ سقنا بانه لم لا يجوز أن يكون التغير في ذلك المتغير بزوال
 ما كان فيه من الاوصاف لا يحصل أمر لم يكن فيه فلا يتحقق كونه محلا
 للحوادث (فلا محال أن يرد بين المقدمة الممنوعة وبين ذلك السند فيضم
 لكل منهما مقدمة فيثبت المطلوب بأن يقول ان كل متغير لا يتخلو اما أن
 يكون محلا لأمر حاصل بعد أن لم يكن أو محلا لأمر زائل كان فيه وعلى كلا
 التقديرين يكون ذلك المتغير محلا للحوادث أما الكبرى الاولى فظاهرة
 وأما الكبرى الثانية فهو أن كون الزوال أمرا عديميا لا ينا في كونه حادثا
 ولا كونه صفة لشيء لان الصفات الحادثة قد تكون وجودية كالسواد
 والبياض وقد تكون عدمية كالجهل بعد العلم والعمى بعد البصر يتبع ان
 كل متغير محل للحوادث (في هذا الاستدلال انتقال الى دليل آخر الا انه ليس
 من الالة طاع لان الانتقال اليه ليس من العجز (فان قيل) عدمية الشيء
 الواقع في الواقع وان كانت توجب كونه وصفالشيء لكن لا توجب كونه حادثا
 حتى يلزم أن يكون موصوفه محلا للحوادث لان الاعداد المنقضية الى
 الحوادث الجوهرية والعرضية كلها أزيلت غير متصفة بالحدوث وان لم

تتصف بالقدمية وأيضا فان الحادث عندهم عبارة عن موجود مسبق
بالعدم والعدم لا يصدق عليه انه موجود فضلا عن بقية القيود على أن
كلامه لا يليق أن يستدل به ولا يدل على ما يليق بذلك لان عدم تنافي شئ
لشئ أهم من استلزامه اياه (يعني ان عدم تنافي ككون الزوال عدما
لحادثيته أهم من استلزام كونه عدما لحادثيته والمقصود هنا الاستلزام
الخاص) والاعم لا يدل على الاخص أصلا (يقال) ان كان الشئ العدمي
الواقع في الواقع مسبوقا باللا وقوع لا يجوز أن يكون أريسا بالضرورة كما
أن محل النزاع ههنا كذلك بل يجب أن يكون حادثا لا بالمعنى الذي فسروه
وهو الموجود بعد عدم بل بمعنى الواقع المسبق باللا وقوع وهذا القدر كاف
في مطاوعنا وكان قوله كونه الزوال أمرا عدما لا يتنافى كونه حادثا ولا
كونه صفة لشئ اشارة الى ان كونه واقعا مسبوقا باللا وقوع ظاهر
لكنه انما بقي فيه نوع اشبهاء وهو أن كونه عدما يتنافى كونه وصفًا
حادثا لا اعتبار الوجود في مفهوم الحادث كما ذكرنا في معرض التنبيه الى
دفع هذا الوهم بقوله فهو أن كونه الزوال الخ وتوقيفه ما ذكرنا آنفا
قوله التعرير وهو ارادة المحرر معنى مجازيا غير ظاهر من اللفظ كما اوضح
والمحلول في المدعي والصغرى والكبرى في الدليل والجنس والفصل في
المعرفات والمقسم والقيود المتباينة في التقسيمات أو بيان المذهب الذي
بنى عليه التعريف أو أجرى عليه التقسيم مثال ذلك ما اذا قال الماهل
ينقسم المتنفس الى الانسان والحيوان فاعترض السائل بأنه يلزم أن
يكون قسم الشئ قسما له فيجاب بأن المراد من الحيوان ما عدا الانسان
مجازا من سلام اطلاق العام و ارادة الخاص فالعلاقة العموم والقرينة
المعينة ذكره في مقابلة الانسان (وهو في منع المقسمة التي بمعنى الجزء
بيان المراد من اجزائهم ابعضا في الخصوم و ككلا في العموم أو بيان
المذهب الذي بناها عليه قوله الحل) وقد تقدم بيانه في السند الحلي (واذا

كان المتنوع المقدمة بمعنى شرط الشكل فللمعلل الحل مثلا لو قال المعلل
 بعض الانسان ضاحك بالفعل وليس كل ضاحك بالفعل بيانا يتبع من رابع
 الشكل الاول بعض الانسان ليس بيانا فلو قال السائل لانسلم تحقق شرائط
 الانتاج كيف وكبراه مالبة جزئية مع انه من الشكل الاول الذي شرطه
 كلية الكبرى (فيقال في الحل انما يتم كون كبراه مالبة جزئية لو كان ليس
 كل موضوعا لسلب الجزئي فقط وليس كذلك لما صرح به القطب
 الرازي في شرح المطالع من قوله والصواب ان يقال ليس كل اما ان يعتبر
 سلبه بالقياس الى القضية التي بعده او بالقياس الى محمولها فان اعتبر
 بالقياس الى القضية فهو مطابق لرفع الايجاب الكلي وان اعتبر بالقياس
 الى المحمول فهو مطابق للسلب الكلي فهو هنا بالاعتبار الثاني فيكون بمعنى
 لاثني من الضاحك بالفعل بيانا (واذا كان المتنوع المقدمة بمعنى
 التقريب فللمعلل تحرير المدعى والحل وتفسير الدليل بالانتقال الى دليل
 لاثبات حكم الدليل الاول وله الانتقال الى دليل لاثبات الدليل الاول او
 الى دليل لاثبات حكم آخر يحتاج اليه الدليل الاول او الى حكم يحتاج اليه
 الحكم الاول (وهي موجهة ان لم تكن للجرح عن الانعام بان كان دليل
 المعلل صحيحا وكان قدح المعارض فاسدا الا انه اشتمل على تلبس ربما يقع
 السامع بسببه في الاشتباه استدلالا بجماعة التحليل عليه السلام مع غرود
 حين قال التحليل اثباتا لربوبية الله تعالى ربي الذي يحيي ويميت فقال غرود
 انا احيي واميت واخرج من السجن شخصين قتل أحدهما وترك الآخر
 ولما كانت معارضة باطلة لان اطلاق المجهون وترك ازالة حياته ليس
 باحياء لان الاحياء انما هو اعطاء الروح وجعل الجاهل حيا الا انه ربما
 يشبهه على السامع بانه احياء انتقل التحليل عليه السلام الى دليل اوضح
 من الاول لدفع الاتباس فقال ان الله يأتي بالشخص من المشرق فأت بها
 من المغرب فبهت غرود فقد انتقل التحليل عليه السلام من دليل الاحياء

والامانة من غير مجزئته عن اتمامه أعني كون الاحياء والامانة خاصين
بالله تعالى الى دليل الاتيان بالشمس من المغرب كفا في التوضيح لصدر
الشريعة . لكن في التلويح للسعد ان الانتقال بكلا شقيه موجه مجموع
اذ لما كان الغرض من المناظرة اظهار الصواب لزم جواز الانتقال لان
المقصود ظهور الحق بأي دليل كان اهـ (وضابط الفرق بين
الانتقال والتغيير بسا على مغايرة الدليل الثاني للاول في الحد الاوسط ان
كانا اقترائين وفي الجزء المتكرر ان كانا استثنائيين فان كان ما تضمنه
الدليل الثاني من الحد الاوسط أو الجزء المتكرر غير لازم لتحقيقه عند تحقق
ما تضمنه الدليل الاول بأن كان بينهما تبان او عموم وخصوص من وجه
او كان ما تضمنه الدليل الثاني أخص مطلقا عما تضمنه الاول فهو الانتقال
الى دليل آخره وان كان ما تضمنه الدليل الثاني لازما لتحقيقه عند تحقق
ما تضمنه الاول بأن كان بينهما مساواة او كان ما تضمنه الثاني اعم
مطلقا عما تضمنه الاول فهو تغيير الدليل هذا اذا اتفق الدليلان في كونهما
اقترائين أو استثنائيين (أما اذا اختلفا بأن كان أحدهما من الاقترائيات
والآخر من الاستثنائيات فلا بد لمعرفة ما بينهما من النسب من
تحقيق كيفية رد الاقضية الى بعضها وبيان مستوفى في تقرير القوانين
أو يطل المنع بأن الجزم مذاهب من البديهي الجلي "ما أخذ
أو أنت قد سلمته ليقنعه • وهو جواب جدي نفعه
وللمسلم الرجوع عنه ما • لم يزل من مذهبه قد علم
ينفع المعلن ابطال المنع مستدلا ببداية الممنوع مقدمة كان أو مدعى
بداية جلية بأن يقول ان منعك باطل لان الممنوع بديهي جلي وكل
بديهي جلي فهو باطل وكل ما منعه باطل فهو ثابت فالممنوع ثابت وهذا
الابطال بمنزلة اثبات الممنوع اذ لا يتصور الا بطلان في البديهي الجلي حتى
يتصور اثباته أو انقضاءه • أو بأنه مسلم عند المانع بان يقول ان ما منعه

ثابت عندك حين منعك لاه مسلم عندك من قبل وكل مسلم عندك من قبل فهو ثابت عندك حين منعك ويضم اليه وكل ثابت عندك حين منعك فهو باطل المنع (وهو جواب الزاوي جدي لا تحقيق لا سبكات الخصم لا اظهار الصواب • وللمسلم أن يرجع عن تسليم ماسله ما لم يكن من ضروريات مذهبه وما لم يكن بدعيًا جليًا فالثاني ظاهر أما الاول فكما لو قال شيخي لسني أنسلم حديث الخلافه بعدي ثلاثون فقال السني نعم فقال الشيعي اتلقوا الراشدون خمسة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن السبط فلو قال السني لا نسلم أن الحسن منهم لانهقاد الاجماع على الاربعة السابقين فيقول الشيعي ان هذا مبني على ماسلته أو لا فان الثلاثين كملت بعدة خلافه الامام المشار اليه وبذلك ينقطع البحث وليس للسني الرجوع عن التسليم لكونه من ضروريات مذهبه

• أو بعد اثبات مساواة السند • نقض ما المنع عليه قد ورد
• يبطله فذا للاثبات ارتقى • كذا الاعم من نقض مطلقا
• ومع انه اعم من عين آتى • من وجه الابطال فيه أثبتا

اذ لم تكن مساواة السند لنقض الممنوع بينه فالمعلل ان يثبتها وما لها ان كلما صدق السند صدق هدم المقدمة الممنوعة وبالعكس ثم يبطله فيثبت باطله الممنوع لان أحد المتساويين يستلزم الآخر وجودا وهدما فاذا بطل أحدهما بطل الآخر واذا بطل النقيض لزم ثبوت عينه لامتناع ارتفاع النقيضين مثلا لو قال المعلل العالم متغير وكل متغير حادث (فقال السائل لا نسلم ذلك لم لا يجوز أن يكون بعض المتغير قديما) فيقول المعلل هذا السند مساو لنقض الممنوع لانه اذا وجد قدم بعض المتغير وجد عدم كل متغير حادث وكذا العكس وكل ما شأنهما كذا فهما متساويان ينتج ان هذا السند مساو لنقض الممنوع ثم يبطل ذلك الجواز بالدليل كافي الرشيدية على آداب السيد وتقريراتها لمخصا • ومثل المساوي الاعم

مطلقاً من النقيض مع كونه أعم من وجهه من العين فبطلانه يستلزم بطلان
نقيض الممنوع فيلزم ثبوت العين كما لو قال المعلن هذا بقوله حيوان
فقال المانع لا نسلم انه حيوان كيف وهو لا انسان فهذا السند أعم مطلقاً
من نقيض الممنوع ومن وجهه من عينه كافي حسن باشأزاده على آداب
الكلتبيوى (و) كما اذا قال المعلن هذا حيوان لانه انسان فمنع السائل
واستند بلم لا يجوز أن يكون غير ضاحك بانفعل فكونه غير ضاحك بالفعل
أعم من وجهه من كونه انساناً وأعم مطلقاً من كونه لا انساناً فلو أبطل المعلن
هذا السند لا فائدة قطعاً لانه يحطل النقيض ضرورة ان ابطال العام مطلقاً
يستلزم للاخص ولا يلزم ههنا ابطال عين المقدمة لان ابطال الاعم من
وجهه لا يستلزم انتفاء الاخص من وجهه كافي المختارية (وأما السند الاعم
مطلقاً من نقيض الممنوع ولم يكن أعم من وجهه من عينه فانه وان لم ينفع
الاستناد به لانه لا يقوى المنع لعدم استلزامه نقيض المطلوب الا ان ابطاله
يضر المعلن لانه كما يبطل منع السائل يتناول بعض المقدمة المقصود اثباتها
لتحقق العموم مثلاً لو قال المعلن هذا فرس لانه لا انسان فقل السائل
لا نسلم انه لا انسان لم لا يجوز أن يكون حيواناً فالجيران أعم مطلقاً من
انسان نقيض لا انسان وابطال الحيوان بدليل يستلزم ابطال الانسان
وبعض افراد لا انسان ومنه الفرس ويؤدي الى ارتفاع النقيضين في
الواقع فينتقضه السائل باستلزام دليل ابطال الفساد وتقريره لو صح
دليلكم هذا بجميع مقدماته لزم ارتفاع النقيضين في الواقع (وأما السند
الاخص مطلقاً من نقيض الممنوع فهو وان نفع الاستناد به لانه يقوى المنع
لاستلزام الاخص الاعم الا ان ابطاله لا ينفع المعلن لان انتفاء الاخص
لا يستلزم انتفاء الاعم الذي هو نقيض المقدمة الممنوعة فلا يستلزم ذلك
الابطال بطلان النقيض فلا تثبت تلك المقدمة الممنوعة مثلاً اذا ادعى
المعلن بان هذا جاد لانه لا حيوان وكل لا حيوان جاد يتبع من ثالث الاول

هذا جاد فللسائل أن يمنع صفراء بأن يقول لا نسلم أنه لا حيوان لم لا يجوز
 أن يكون انساناً ثم لو ابطال المعلل هذا السند بقوله كونه انساناً باطل لأنه
 متحرك غير متعجب وكل متحرك غير متعجب لا انسان يتبع هذا الانسان فهذا
 الابطال غير مفيد لأنه لا يلزم من بطلان الانسان بطلان الحيوان حتى
 تثبت المقدمة المتنوعة (وأما السند الاعم من وجهه من نقيض المتنوع
 فلا يتفق المعلل ابطاله لأنه لا تلازم بينهما في الثبوت ولا في الانتفاء
 فلا يتقوى به المنع ولا يثبت باطله العين كما لو قال المعلل هذا ناطق لأنه
 انسان وكل انسان ناطق فهذا ناطق فقال السائل لا نسلم أنه انسان لم
 لا يجوز أن يكون حيواناً فالسند الذي هو الحيوان اعم من النقيض الذي
 هو الانسان من وجهه وأخص من وجهه ويجتمعان في الفرس وينفرد
 لا انسان في الجحر والحيوان في الانسان (وكذا اذا كان اعم من وجهه من
 نقيض المتنوع ومن عينه كما اذا قال المعلل هذا فرس لأنه حيوان وقال
 المانع لا نسلم أنه حيوان كيف وانه أبيض فالحيوان والابيض مجتمعان في
 انسان أبيض وينفرد الابيض في الجحر والابيض وينفرد الحيوان في
 الانسان الاسود • ويجتمع لا حيوان وأبيض في الجحر الابيض وينفرد
 لا حيوان في الشعر الاسود وينفرد الابيض في الانسان الابيض (وتنبه في
 في تقرير القوانين (ان قلت) المنع المجرد موجه فاذا ابطال السند بقي المنع
 مجرد فيحتاج الى الدفع فلا يكفي ابطاله في ابطال المنع (قلت) ان لم يستلزم
 ابطاله بطلان المنع فالامر كذلك والايثبت عين المتنوع فيسقط المنع
 بالكلية (تم) السند الذي هو نفس النقيض قل من ذكره في أقسام
 السند فضلاً عن بيان ابطاله يفيد المعلل مع أنه اذا ابطال النقيض ثبت
 المتنوع لاستحالة ارتفاع النقيضين

﴿مجاراة الخصم﴾

﴿وقد يرى معلل مسلماً • مجارياً لسائل ما زعم﴾

وينع

• ويمنع التلازم الذي يظن • ما بين دعوى ونقيض قد وهى •
• كقول كفار لرسول أنتم • من بشر ومثلنا قسملوا •
• بمقالتهم ومنعوا أن يلزما • نقي الرسالة الذي قد زعموا •

مجاراة الخصم هي أن يزعم السائل استلزام شئ شياً بنا على أن الوهم يحكم
بذلك الاستلزام لسبب قماران الملزوم مما لا مجال للمعلل أن ينكره لخصمه
واللازم يناقض دعوى المعلل فيعارض السائل بدعوى اللازم مع أنه
لازوم في الواقع فله علل في الجواب امر أن الاول تسليم دعوى السائل في
ثبوت الملزوم مجازاة له ومنع الاستلزام الثاني اثبات مدعاه بدليل آخر
والاول أشد تبكيتا للخصم من الثاني فمن ذلك لما ادعى الرسل الرسالة قوهم
قومهم أن البشرية تستلزم عدم الرسالة وأن الرسل لا يكونون الا من
الملائكة استعظا ما لامر الرسالة فعارضوا الرسل بقولهم ان أتم الا بشر
مثلنا فهذه صغرى الدليل وكبراه مطوية أى وكل من كانوا كذلك فليسوا
برسل ينتج أنتم لستم برسل فقالت الرسل ان نحن الا بشر مثلكم على سيد
الاعتراف بالبشرية في الواقع وبالمثلية مجازاة لهم والاف الرسل ليسوا مثل
من سواهم لما اختصهم الله به من نحو الفصاحة والادب وحسن المنظر
والاستقامة والعصمة ومنعوا الاستلزام مستدين به ولهم ولكن الله يمن
على من يشاء من عباده وقد من علينا بالرسالة (فان قيل) الظاهر في
المناسبة أن يقولوا نحن بشر مثلكم دون ان نحن بتسليم القصر الذي هو
تسليم الانتفاء لرسالة فينا في قولهم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده
(يقال) تسليم المثلية في البشرية هنا بطريق القصر على وفق كلام الخصم
كما هو دأب المناظرين للمشاكل رابطة صغرى مراد في التسليم وهو كثير في
كلام المصنفين حيث يقولون فان قلت كذا قلت نعم ولكن الامر كذا

• والنقض الاجالى •

• والنقض ابطال الدليل مجالا • يشاهد وذا قسمين انجلا •

• تختلف الحكم عن الدليل في • ما يقتضيه أو فساد ما عرف
 • كالدور أو تسلسل أو أن ذا • مخالف مذهب فليبدأ
 • لكن بتطويل أو اختصار • أو الخفاء النقض ضير جار
 • إلا إذا ما خفي التعريف عن • معرف فقيه نقض قد ركن
 ينقسم النقض إلى حقيقي وشبهى فالحقيقي ويسمى النقض الاجالى أيضا
 لأنه ورد للدليل بلا تفصيل موضع الخلل هو أن يدعى السائل بطلان مجموع
 دليل المعلن سواء كان دليل مدعى أو دليل مقدمة بشاهد وذلك الشاهد
 • أما جريانه في مادة اقتضاها مع تختلف حكمه عنه فيها سواء كان جريانه
 بتمامه أو بخلاصته وما يجري بالخلصة أمامه امكان الجريان بعينه أو
 بدون ذلك • وأما استلزامه الفساد كالتسلسل والدور وصدق النقيضين
 واجتماع الضدين وما أدى إلى ذلك كالترجيع بلا مرجع وحل النقيض على
 النقيض وسواة لا صغرا لا كبيرا ولا قلة لا كثرة منافاة مذهب • أما نحو
 التطويل والاختصار والخفاء والاستدراك أى الحشوفى ألقاظ الدليل مما
 لا فائدة فيه لكن لم يكن مفسد للمعنى إلا أنه مزيل بحسن الدليل وغيره
 لا يمتنهما فلا ينقضهما فلا يصح لاحد المناظرين أن يقول للآخر أن
 مذكرته من الدليل باطل لأن المعنى الذى أدبته بما ذكرته من العبارة يصح
 إذاؤه بأحسن منها وهو كذا وكذا وإنما لا يصح ما ذكره لأنه من تعيين
 الطريق وسبأنى تطمأنه ليس من دأب المناظرين إلا أنه على ما قال العصام
 بتوجيه عليه السؤال الاستفسارى عن بيان النكتة فى إثارة ذلك فيجب
 بيانها (ويستثنى من الخفاء التعريف عن المعروف فانه ينقض به) وإن
 خلا النقض عن شاهد من الذى مر مفصلا وهو دليل النقض بشرط تحقق
 فلا يقبل لأنه مكابرة إلا إذا كان الإبطال بدعيها جليا فان بداهته تقوم
 مقام الدليل ومن ثم كثيرا ما يوجد النقض بنحو وفيه نظرو فيه دور بدون
 دليل فمثال غير المقبول ما لو عرف المعلن الإنسان بعرضيات خاصة به

فموضوعه بعض الاطراف ابادى البشرية فقال السائل هذا التعريف منقوض
لكونه غير حاصره لانه لا يشمل مستورا البشرية بالشعر فهذا النقض غير مقبول
اذا الفرد المذكور غير محقق (ومثال البديهي ما لو عرف الحيوان بالمائى
على رجله المتنفس فنقضه السائل بانه غير حاصر افراده اى لخروج نحو
الحوت فهذا النقض بديهي وهو مقبول بدون شاهد يعنى بدون ان يبين
الفرد الذى لم يشمله التعريف \rightarrow والدور \rightarrow اما تقدي \rightarrow اوهى والدور التقدي
هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه اى لا يوجد الشيء الا وجد الاخر قبله
وذلك التوقف اما بمرتبة ويسمى مصرحا وظاهرا او بمراتب ويسمى مضمرا
وغنيا (فالمصرح كتعريف الكيفية عما يقع به المشابهة والمشابهة اتفاق
في الكيفية) والمضمر كما يقال الاثنان الزوج الاول ثم يقال الزوج الاول هو
المنقسم بمستويين ثم يقال المستويان هما الشيان اللذان لا يفضل
أحدهما على الآخر ثم يقال الشيان هما الاثنان وهو محال لانه يلزم عليه
تقدم الشيء على نفسه وتأخره عنها وهذا جاع بين الضدين (وفى تنوير
المطالع التعريف الدوري بمراتب ابدأ من الدوري بمرتبة واحدة وقال
التفاضل ان الدور الظاهر أشنع نظرا الى الظاهر \rightarrow والدور المسمى هو تلازم
الشيئين في الوجود بحيث لا يكون أحدهما الا مع الآخر كالتضايقين
كالابوة والبنوة وهو ليس بمحال الا ان يقع بين أجزاء التعريف أو بين
المعرف والتعريف \rightarrow والتسلسل \rightarrow هو ترتيب أمور غير متناهية ويبطل
الحال منه برهان التطبيق واشترط الحكماء في برهانه ثلاثة شروط (الاول)
كون الامور موحودة خارجا (الثاني) كونها مجمعة في الوجود (الثالث)
ان يكون بينها ترتيب طبيعي كالعلل أو وضعي كالابعاد ولايجزى في
الامور الاعتبارية والمعدومات الصرفة لانتفاء الشرط الاول ولا في
المعدن كالحركات الفلكية لانتفاء الشرط الثاني فانها متعاقبة في الوجود
لا مجمعة ولا في الموحودة المجتمعة التي لم تكن مترتبة كما بين النفوس

الناطقة بالمفارقة لا تنقاه الشرط الثالث (واعتقيد بالمفارقة لان المتعلقة
بالابدان متناهية لتناهي الابدان اذ لو لم تنقاه لزم عدم تناهي الابدان كما
في حاشية العصام على شرح العقائد النفسية أى لانه يلزم لكل بدن بعد
ينفذ به بعد البدن ولذلك المجد بعد آخر ينفذ به الاول ويتسلسل فيوفي
شرح الكلبيوى الحسن باشا زاده قد يقع التسلسل ولكن لا يكون محالا
كما يكون من طرف المعاولات أى ما من معاول الاوبعد معاول على
ما يشهد به جهور الحكماء القائلون بعدم الحشر والنشر وان كان عند
المتكاملين محالا مطلقا سواء كان بطريق التصاعد في جانب الماضي في
العلل أى ما من علة الاوقبلها علة أو التنازل في جانب المستقبل اه
فاستحالته فيما يدخل تحت الوجود على سبيل الترتيب سواء كان مجتمعا
أو متعاقبا كذا في ردتهات الفلاسفة تطراجه زاده وشرح الجلال الدواني
على العقائد العنصرية ولا يجرى في المعدومات والامور الاعتبارية (ثم
لا يحلوا ما أن يكون فيما انتهت سلسلته من جانبنا أرفيما لم تنته في الاول
كما لو قيل الباري تعالى قديم لانه لو كان حادثا لاحتاج الى محدث ومحدثه
الى محدث وتذهب سلسلة المحدثين لا الى بداية واجراء برهان التطبيق بأن
ينترع من أوصاف أفرادها جاتان أى علل ومعلولات اذ كل واحد هو
علة وثرية بالنسبة لما بعده ومعلول بالنسبة لما قبله ولكون المعلول الاخير
ليس فيه الامعولية فقط كانت سلسلة المعاولات أكثر واحد ثم نطبق بين
أفرادها بار نجعل الاول من السلسلة الاولى بازا الاول من السلسلة
الثانية والثاني من تلك بازا الثاني من هذه وهلم جرا فان لم تنهاها لزم مساواة
الناقص للزائد وهو محال وان تهاهت الناقصة لزم تناهي الزائدة لانها انما
زادت على الناقصة بقدرتها (فان قيل) ان التناهي انما يلزم في الطرف
الذي فيه التفاوت وهو جهتها أى فيما لا يزال في الطرف الاخر وهو جهة
الازل (يقال) المجموع المزيد فيه واحد أكثر من المجموع الذي هو أقل من

الاول

الاول بواحد فلو لم يتفاوتا لزم أن يوجد عددان متغايران ليس بينهما
 مفاضلة لعدم تناسلهم ما ولا مساواة لثبوت الفرد الزائد في أحدهما
 فيرتفع البقيضان وهو محال فما أدى اليه وهو عدم التناهي محال أيضا
 والثاني كالحركات الفلكية على زعم الحكماء أنها لا أول لها وأجواب
 برهان التطبيق في إبطال ذلك بأن نفرض سلسلة من الطوفان لما لا بداية
 له في الأزل نظير الحركات التي من الطوفان إلى ما لا بداية له ونفرض سلسلة
 أخرى من الآن إلى ما لا بداية له أيضا نظير الحركات من الآن لما لا بداية
 له وذلك بأن نزيد على الأولى كمية من الطوفان إلى الآن فنحصل السلسلة
 الثانية كالثانية إذا زيد عليها اثنان صارت عشرة والثمانية تغير العشرة
 ثم نطبق بين الأفراد أي نجعل الأول من الطوفانية بازا الأول من الآن
 والثاني من تلك بازا الثاني من هذه وهكذا فإن لم تنهاها لزم مساواة الأقل
 للأكبر وهو محال وإن تناهت الناقصة تناهت الزائدة أيضا لأنها
 زادت على الناقصة بقدر متناه . فالطبق والمطبق عليه مقصدان ذاتا
 مختلفان اعتبارا وهذا تعلم رد ما قيل لو كان هناك سلسلتان زائدة وناقصة
 لما أتبع الدليل لاحتمال أن الطوفانية أكثر أفراد الكثرة لا تمكث تمكث تلك
 (فان قيل) إذا أريد بمساواة الأقل للأكبر التماثل في القدر فهي ممنوعة
 لأنها فرع انحصار الأفراد وهي لا تنصير لعدم التناهي وإن أريد بها عدم
 تناهي كل من السلسلتين فلا نسلم الاستحالة كيف والتفاوت بينهما إنما
 هو في جهتنا أما في جهة الأزل فلا تفاوت (يقال المراد بالمساواة التماثل في
 التدوير لكن لا بالنظر للأفراد بل بالنظر للمجموعين بمعنى كونهما
 لا يحتوي أحدهما على ما ليس في الآخر والتماثل بهذا المعنى لا يتوقف
 على الانحصار لكنه مستحيل ضرورة أن أعداد المجموعتين بعض الآخر
 (فان قيل) إن كل واحد من الحركات الفلكية علة معدة بكسر العين أي
 مفيدة لاستعداد المعلول أي تهيتها لقبول الأثر من العلة المؤثرة بالنظر

لما فتحه ومعلول مستعد أي كونه بالقوة بالنظر لما فوقه كما في ردها فت
 الفلاسفة تلواجه زاده فلم تجر برهان التطبيق فيهما باعتبار العلل
 والمعلولات (يقال) حيث ان السلسلة من جابنا لم تنته بعد لم يوجد فرد فيه
 معلولية بلاعلية حتى يتصور زيادة سلسلة المعلولات على سلسلة العلل فلا
 تنأى سلسلتان احدهما أكثر من الاخرى (ثم الجريان بتمامه مع
 التخلف بأن لا يتفارت الدليلان في مدعى السائل ومدعى المعلل الا باعتبار
 المحكوم عليه في الصغرى ان كان الدليل اقترانيا جليا كالوقيل في اثبات
 حيوانية انسان زيد نام وكل نام حيوان وباعتبار جزء المحكوم عليه ان
 كان اقترانيا شرطيا ككلما كان هذا انسانا كان ناميا وكلما كان
 ناميا كان حيوانا وباعتبار الجزءين المتكرر وغير المتكرر ان كان
 استثنائيا واشتركا المقدم والتالي في الموضوع كان هذا ناميا فهو
 حيوان لا يمكنه نام وباعتبار صفات محمول الاستثنائي ان لم يشتركا في
 الموضوع ككلما كانت الارض مضيئة فالنهار موجود لكن المقدم حق
 الآن ينتج ان النهار موجود الآن يراد بالآن بعض ساعات النهار
 • فينقض الاول والثاني والثالث بغير يانه في الشجر مع تخلف حكم الدليل
 عنه فيها أعني ثبوت الحيوانية لهافيوضع الشجر مكان الحد الاصغرى
 الاقتراني الجلي ومكان جزء المحكوم عليه في الاقتراني الشرطي ومكان
 موضع الجزء المتكرر في الاستثنائي هكذا لان الشجر نام وكل نام حيوان
 وكلما كان هذا شجرا كان ناميا وكلما كان ناميا كان حيوانا ولان الشجر
 ان كان ناميا كان حيوانا لكنه نام • وينقض الرابع بغير يانه في بعض
 ساعات الليل اذا ظهر فيه البرق أو ضوء آخر فالجريان مع التخلف في هذه
 الامثلة هو الشاهد

• اجراء النقض بالاطلاصة •

• وان جرى ذاباطلاصة اعتبره من الصحيح وهو حساذ كرى •

﴿أما يكون ممكنا بالعين • اجراؤه أولا فمع التوصلين﴾
 ﴿فأقول بجحذف زائد جلا • أى لم يكن في علة قد دخل﴾
 ﴿وما تلا مشارك في علة • للحكم فالتقص لها في الجملة﴾

النقص الحقيقي الذي جرى بخلاصته يعتبر من التقص الصحيح كما تقدم وهو
 أما أن يكون ممكنا اجراؤه بعينه في مادة التقص أولا (والأول) يكون بجحذف
 الزائد أى ما لا مدخل له في علة الحكم كالوقال الحكيم العالم قديم لأنه أثر
 القديم ومستند إلى القديم فينقضه السني بأن دليلك جار في الحوادث
 اليومية فإنها أثر القديم مع تخلف حكمه عنه وهو القدم لأنها حادثة
 بالبداية فقد ترك لفظ ومستند إلى القديم وهو لا مدخل له في الاستدلال
 فلذا كان هذا التقص صحيحا (وإنما تخلف حكم الدليل عنه فيها بالطلان
 صفراء لأن العالم أثر الفاعل المختار أى معاول تعلق قدرته تعالى التمييز
 الحادث بالاختيار عند الاشعريه أو معاول تعلق تكوينه تعالى التمييز
 الحادث بالاختيار عند الماتريدية وكلما كان أثر الفاعل بالاختيار فهو
 مسبوق بالقصد أى الإرادة ينتج أن العالم مسبوق بالقصد فإذا جعلت
 هذه النتيجة صفري وضم لها وكل مسبوق بالقصد حادث ينتج أن العالم
 حادث (والثاني) يكون عند اشتراك مقدمة من دليل المدعى مع مقدمة
 من دليل الجريان في علة فالتقص في هذه الصورة نقص تلك العلة في
 الحقيقة كما إذا استدلل المعال على أن الحسن المشترك مدرك لأنه ما به
 الادراك وكل ما به الادراك فهو مدرك فيجريه الناقض بخلاصته في أن
 القلم كاتب لأنه ما به الكتابة وكل ما به الكتابة فهو كاتب فالعلة المشتركة كل ما به
 الفعل فهو فاعل اذهى بضم ملازمة اليها تقوم دليلا على كبرى دليل
 المدعى و بضم ملازمة أخرى اليها تقوم دليلا على كبرى دليل الجريان ففي
 الأول يقال كل ما به الفعل فهو فاعل وكلما كان كل ما به الفعل فهو فاعل
 كان كل ما به الادراك فهو مدرك وفي الثاني يقال كل ما به الفعل فهو فاعل

وكما كان كل ما به الفعل فهو فاعل كان كل ما به الكتابة فهو كاتب وهو العلة
عند الحكماء اما تامّة أو ناقصة (فالتامة) عبارة عن جميع ما يتوقف عليه
الشيء في وجوده وما هيته أو في وجوده فقط (والناقصة) أربعة أقسام
• الأول الجزء الصوري للشيء وبه يكون الشيء بالفعل ويسمى العلة الصورية
كالهيئة السريرية للسري • والثاني الجزء المادي وبه يكون الشيء بالقوة
وهو العلة المادية كالخشب للسري وهاتان علتان داخلتان في قوام
الماهية فخصتان باسم علة الماهية تميز الهماعن الباقيتين • والثالث
ما عنه يكون الشيء بالفعل وهو العلة الفاعلية كالتجار للسري • والرابع ما
لاجله يكون الشيء وهو الغاية أي العلة الغائية كالجلوس على السري للسري
وهاتان علتان خارجتان عن المعلول وتختصان باسم علة الوجود لتوقفه
عليهما دون الماهية (وكل واحدة اما قريبة أي بلا واسطة أو بعيدة أي
بواسطة كالعفونة والاحتقان مع الامتلاء بالنسبة الى الحمى فالاولى علة
فاعلية قريبة والثانية علة فاعلية بعيدة وكالجزء للشيء فانه علة مادية
قريبة وجزء الجزء مادية بعيدة (والغاية علة لعلية العلة الفاعلية أي
انها تفيد فاعلية الفاعل اذ هي الباعثة له على الاجتاد فهي متقدمة على
المعلول في العقل ومتأخرة عنه في الخارج اذا الجلوس على السري انما يكون
بعد وجود السري في الخارج (وقد يقال لعل الماهية جزء وركن وللعلة
المادية مادة باعتبار ورود الصور المختلفة عليها وهيولى من جهة
استعدادها للصور وعناصرها منها ابتدأ التركيب واسطقس اذ اليها
ينتهي التحليل ويقال للغائية غرض (واذا اطلقت العلة يراد بها الفاعلية
وتذكر البواقي بأوصافها (فان قيل) حصر العلة الناقصة في الاربعة
منقوض بالشرط مثل الموضوع كالثوب للصايب والالة كالقدوم للتجار
والمعاون كالمعين للنشار والوقت كالصيف لصبغ الاديم والداعي الذي ليس
بغاية كالجلوع للذئب وعدم المانع مثل زوال الرطوبة للاحراق والمعذني

الامور المتعاقبة مثل الحركات في المسافة للوصول الى المقصد لان كلا منها علة لكونه مفيد الاستعداد للمعلول لقبول الاثر من العلة الفاعلية بالنظر لما تحتته ومستعد أي كونه بالقوة بالنظر لما فوقه كما في ردتهافت الفلاسفة تلواجه زاده ومع ذلك فهي خارجة عن المعلول (يقال) انها بالحقيقة من تمة الفاعل لان المراد بالفاعل هو المستقل بالفاعلية والتأثير سواء كان مستقلاً بنفسه أو بخلية امر آخر ولا يكون كذلك الا باستجماع الشرائط وارتفاع الموانع والمراد بجماعه الشيء ما يستقل بالسيبية والتأثير كما هو المتبادر سواء كان بنفسه أو بانضمام امر آخر اليه فيكون ذكر هذا القسم مشتملاً على أمور الفاعل المستقل بنفسه وذات الفاعل والشرائط وعلى ان كل واحد منها يحتاج اليه المعلول وعلى انها ناقصة انما المتروكة تفصيله وبيان اشتماله على تلك الامور وقد ذكرناه (وقد جعل من تمة المادة لان القابل انما يكون قابلاً بالفعل عند حصول الشرائط) ومنهم من جعل الادوات من تمة الفاعل وما عداها من تمة المادة والفرق بين جزء العلة المؤثرة أي الفاعلية وشرطها في التأثير هو ان الشرط يتوقف عليه تأثير المؤثر لاذاته كيبوسة الحطب للاحراق اذا النار لا تؤثر فيه الا باسبابها والجزء يتوقف عليه ذات المؤثر فيتوقف عليه تأثير المؤثر أيضاً لكن لا ابتداء بل بواسطة توقف المؤثر على جزئه (تنبيه) عدم المانع ليس مما يتوقف عليه التأثير فلا يشارك الشرط في ذلك بل هو كاشف عن شرط وجود كزوال الغيم الكاشف عن ظهور الشمس الذي هو الشرط في تخفيف الثياب وعده من جملة الشروط تجوز في احوال العلة عند الاصولين فمختلف باختلاف المذاهب وبسطها في كتب الاصول (اذا عرفت ذلك فالمراد بالعلة في النظم ما يكون جزءاً مادياً للدليل

والنقض الشبهى

والنقض في الدعوى وفي النقل رعى • وهو مجاز وشبهى يادى

التنقض الشبهى من قبيل نسبة الخاص الى العام الذى هو الشبه مع قطع
النظر عن موصوفه كما يقال زيد انساني والالزم نسبة الشئ الى نفسه في
الخارج لان النقض المذكور هو الشبه بالنقض الحقيقى في مجرد الابطال
بخصوص الفساد أما النقض الحقيقى فهو ابطال الدليل بالتخلف أو بلزوم
فساد مخصوص كفى شرح الكلبوى لحسن باشا زاده ويجرى فى
الدعوى غير المدللة وهو دعوى بطلان شهادة فساد مخصوص كالمنافاة
لمذهبه والمخالفة للاجماع لكن بدون ملاحظة دليل مفروض دلالة
عليها (فالاول) كالوادعى الحكيم بأن الجسم مركب من الجوهر والفرد
أى الجزء الذى لا يتجزأ فقال السائل مدعاك باطل لانه مناف لمذهبك
فان الجسم على مذهبك مركب من الهولى والصورة (والثانى) كالوقال
المتصور رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى اليقظة فقال السائل
مدعاك باطل لانه مخالف للاجماع ومثل الدعوى المقول الملتزم بحته
سواء كان تعريفا غير لفظى أو تقسيما أو مركبا

❦ النقض المكسور ❦

❦ ومنه مكسور يحدف قيد • من حد اوسط وذانى الحد
❦ وذو مدخل فى الحكم للدليل • فكان فاسدا بهذا التعليل
التنقض المكسور هو أن يترك الناقض بعض قيود الدليل من الحد الاوسط
فى الشكل الاقترانى الجسمى ومن محمول الجزء المتكروى فى الاستثنائى اذا
اشترك المقدم والتالى فى الموضوع ويجرى الدليل فى مادة التخلف حاليا
عن ذلك القيد مع انه فى الحد ذو مدخل فى حكم دليل المعال أى انه من العلة
ومعى مكسورا لانكسار بعض شعب الدليل فضيه تشبيه لطيف (فى
الاقترانى نحو قول الامام الشافعى لا يصح بيع الغائب لانه مبيع مجهول
الصفة عند العاقلين أو أحدهما حين العقد وكل مبيع هذا شأنه لا يصح
بيعه فنقضه الخفية بأن هذا الدليل جار فى تزوج امرأة غائبة فانها مجهولة

الصفة حين العدم مع أن تزوجها صحيح عنده فقد تحذف الحكم أعني عدم
 صحة العقد عن الدليل في المرأة الغائبة وكل دليل هذا شأنه فهو باطل فقد
 حذفوا من الحد الأوسط قيد المبيع أي لم يقولوا فإنها مبيعة مجهولة الخ لعدم
 صحة ذلك إذا تزوج ليس يبيع ويحذف القيد المذكور صار النقض
 مكسورا وفاسدا • وفي الاستثنائي نحو أن كان هذا ناميا حساسا فهو
 حيوان لكنه نام حساس فاذا انقض بالشجر لانه نام فهو نقض مكسور وفاسد
 يحذف قيد كونه حساسا مع انه ذو مدخل في العلة (والتعليل في اللغة مصدر
 علاه أي سقاه سقيا بعد سقى وفي اصطلاح أهل المناظرة عبارة عن معنى
 آخر وهو تبين علة الشيء والعلة هنا ما يكون واسطة في حصول التصديق بما
 هو مطلوب وهو فساد الدليل لاعلة تحقق الشيء وما يتوقف عليه بحسب
 الخارج كما يقال فلان يسلل اذا كان يستدل بدليل على ثبوت ما هو مطلوب
 منه (وقد تكون تلك الواسطة مع ذلك علة لتحقيق النسبة في الواقع أيضا كما
 في البرهان اللمى الذى يفيد اللمية أى العلية في الذهن والخارج أى
 ان الاوسط فيه علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن أى علة لحصول
 التصديق بالحكم في الذهن وعلة لوجود ما يطابق النسبة في الخارج كقولنا
 هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط فهو محجوم فهذا محجوم
 فالاستدلال فيه من العلة على المعلول أو المؤثر على الاثر نحو هذه نار وكل نار
 لها دخان فهذه لها دخان وقد لا يكون كذلك بل يكون علة بحسب العلم
 والتصديق فقط كما في البرهان الاثني الذى يفيد اثنية النسبة في الواقع أى
 ثبوتها دون لميتها فيه كقولنا هذا محجوم وكل محجوم فهو متعفن الاخلاط ينتج
 ان هذا متعفن الاخلاط فالاستدلال فيه من المعلول على العلة أو الاثر على
 المؤثر فهو هذا دخان وكل دخان فن نار فهذا عن نار

(دفع النقض)

(ويُدفع النقض بنفي الشاهد • بالذم والتعريض بالمعاضد)

في السند القطعي في المكسور • والحل والنقض والتغيير
 يدفع النقض بنفي الشاهد أي دليل النقض بالمنع مع السند القطعي إذا كان
 النقض مكسورا أو بالمنع مع التصريح بالمعاضد أي المعاوان على دفع النقض
 أو بالمنع مع الحل أو بالنقض أو بالتغيير أي تغيير الدليل في المنع في صغرى
 قياس التخلف وهي قبيحة والقيد قضية حكما فهي تشير إلى مقدماتين
 يتعلق المنع بكل واحدة منهما الأولى الجريان أي أن دليلك جار في مادة
 كذا والثانية التخلف أي أن حكم الدليل يتخلف عنه فيها فيقول
 المعلل في منع المقدمة الأولى مستندا بسند قطعي لا نسلم أن دليلنا جار في
 تلك المادة كيف ونقضنا مكسور بحذف قيد من دليلنا له مدخلية في
 الحكم لا يوجد فيها ويقول في منع الثانية مستندا بتصريح المادة أو المدعي
 لا نسلم التخلف فإنه قد اعتبر في دليلنا جنية لا توجد في مادة النقض أو غما
 يتخلف لو كان المراد من المادة أو من المدعي ما فهمته وليس كذلك فإن
 المراد كذا فتكسور داخلة في حكم الدليل فلم يتخلف في مثلها لو قال المعلل
 الكلام صفة أزلية لأنه أسند إلى ذاته تعالى وكل ما أسند إلى ذاته تعالى فهو
 صفة أزلية (فلسا تل الأشعري أن ينقضه بأن يقول أن دليلك هذا جار في
 الخلق لأنه أسند إلى ذاته تعالى مع أنه أمر إضافي أذهو عبارة عن تعلق
 القدرة بالمقدور وتعلقا تميزا حادنا فلا يعقل إلا بإضافة القدرة إلى المقدور
 فهو حادث لا أزلي فقد تخلف حكم الدليل عنه في الخلق وكل دليل هذا شأنه
 فهو باطل (فالمعلل أن يقول لا نسلم أن دليلنا جار في الخلق إذ قد اعتبر
 فيه قيد لا يوجد في الخلق وهو أن الكلام أسند إلى ذاته تعالى من حيث
 قيامه به تعالى والخلق أسند إلى ذاته تعالى من حيث أنه تعلق القدرة وليس
 بقاتم به تعالى • أو يقول لا نسلم التخلف انما يتخلف لو كان المراد من الخلق
 ما فهمته وهو تعلق القدرة التخييري بالحادث بالمكن أما لو كان المراد منه
 التكوين وهو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى فتكون المادة داخلة في حكم

الدليل فالحرير الاول على مذهب الاشعري والحرير الثاني على مذهب
الماتريدي . وفي تحرير المدهي يقول الاشعري المراد من كون الكلام
صفة أزلية أنها غير متناهية بمعنى أنها لا تقف عند حد وكذلك المراد من
الخلق أنه غير متناه بمعنى أنه لا يقف عند حد ولو قال المعلق الصوم يفسد
بشرب الماء لأنه فعل مفقود لا مساك وكل فعل مفقود لا مساك مفسد
فينقضه السائل بأن الدليل جار في شرب الناس والحكم مختلف عن
الدليل فيه (فيجاب بتحرير المدهي أي أن قيد بلا مانع ملحوظ في الحد
الاطراف فاذا وجد المانع لم يحصل المختلف فتختلف الحكم عن الدليل في
الناسي لمانع وهو قوله عليه السلام في حقه سقاك الله الحديث (ومثله لو
قال من النار دليل للاسحاق فنقض السائل بأن هذا الدليل جار في ابراهيم
عليه السلام فتختلف عنه حكمه فيه فيمنع المعلق الكبرى بوجود المانع
وهو قوله تعالى كوني بردا وسلاما على ابراهيم . أو قال هذا محرق بصيغة
اسم المفهومول لأنه حطب ملق في النار أو قال خروج المسذى ناقض الوضوء
لأنه خروج النجاسة فكروج البول فانه ناقض فالاول دليل عقلي جار عنده
في الحطب المطلق بالطلاق وهو دواء يمنع الاحراق والثاني قياس شرعي جار
عنده في خروج دم الاستحاضة الا ان الدليلين ليسا باطلين لكون تختلف
الحكم عنهما فيما إذا كر لمانع وهو الطلق والاستقرار تمام وقت صلاة بحيث
صار عذرا (وتنبه) لو كان الدليل أمانة كقوله ازيد فرسه في باب الحمام
وكل من كان فرسه في باب الحمام فهو في الحمام (فيجاب بمنع الكبرى أيضا
بالاتفاق فاهل الوحد في حمرو فعلنا انه ليس في الحمام بوجه آخر لا يقدح
اقادته ظنا في حق زيد فلا يبطل بتختلف الحكم من دليل فيه (وهو في جواب
بالحرير وحده فانه وظيفة موجهة مثلا اذا قال المعلق الوضوء يشترط
فيه التيمم لانه طهارة كالتميم وكل شيء شأنه كذا يشترط فيه التيمم ونقض
السائل بأن دليل جار في الظاهر من الخبث مع ان التيمم ليست بشرط

فيه فيصيب المعلن بتصريح الدليل قائلا الوضوء والتيمم تطهران حكميان
 لا يرد عليهما التقض بالتطهر من الخبث لانه تطهر حقيقين والمعلن ان
 يمنع كلا من المقدمتين لكن المنع في الثانية على فرض تسليم الاولى والا
 فيلزمه الاعتراف بفساد الدليل من حيث لا يشعر بانه لو منع الاولى
 وهي الجريان ثم منع الثانية وهي عدم التخلّف بدون تسليم الجريان يلزمه
 الحكم بدون جريانه مع أن الحكم لا يكون الا مع الجريان فهو في الحقيقة
 اعتراف باجتماع التقيضين من حيث لا يشعر وطريق التعبير به لا نسلم
 الجريان سلناه فلا نسلم التخلّف في نفسه في ظاهر جوابكم فهو جوابنا في
 اذا كان التقض بواسطة الجريان والتخلّف وكان التخلّف مسلما عند
 المعلن الا انه لزم للسائل التخلّف في دليله أيضا فيقول المعلن ان دليلكم قد
 تخلف حكمه عنه في مادة كذا أيضا فهو جوابكم فهو جوابنا في
 جوابكم عن القبض الذي لزمكم هو جوابنا عن القبض الذي لزمنا (والمنع
 في قياس الاستلزام كما اذا قال السني حقيقة الجريان ثابتة واستدل عليه بان
 حقيقة الجرح حقيقة من من الاشياء وحقائق الاشياء ثابتة فقبض السائل
 قائلا قولكم حقائق الاشياء ثابتة يستلزم المحال لانها لو كانت كذلك فاما
 أن يكون ثبوتها ثابتا أولا فلي الثاني يلزم كون الحقائق ثابتة مع عدم
 ثبوت ثبوتها وهو محال وعلى الاول تتكلم في ثبوت الثبوت وهو كذا
 فيتسلسل وكل تسلسل محال (فيقول المعلن على اختيار الشق الثاني مانعا
 الصغرى والكبرى بالترديد ان أردت انه مستلزم للتسلسل مثلا في الامور
 الموجودة فلا نسلم الصغرى انما يستلزم ذلك لو اعتبر في الدليل قيد الوجود
 مع انه لم يعتبر ذلك بل اعتبر الثبوت وحقيقته ليست وجودية لانها اعتبارية
 وان أردت انه مستلزم للتسلسل مطلقا فالصغرى مسلمة لكن الكبرى
 ممنوعة لان التسلسل في الاعتباريات ليس بمحال بياها ان الواحد مثلا
 يستلزم أن يكون نصف الاثنين وثلاث الثلاثة وربيع الاربعة وهكذا وكلها

اعتبارية والتسلسل فيها ليس بمحال لانه يتقطع بانقطاع المعبر . أو
يقول على اختيار الشق الاول ان ثبوت الثبوت هو عين الثبوت فلا يلزم
التسلسل المحال وكذا قال المعلل حصول الشيء في المحل وجودي لانه
متقوم بوجوده وكل متقوم بوجوده وجودي فقال السائل هذا منقوض بلزوم
الدور يانه لو كان حصول الشيء في المحل وجوديا لاحتاج الى محل يحصل
فيه لانه عرض والاعراض لا بد لها من محال فالحصول حصول وهكذا
فيتسلسل (فيقول المعلل لا نسلم ذلك انما يتم مقالكم لو كان حصول
الحصول مغايرا له مع انه ليس كذلك بل حصول الحصول هو نفس
الحصول ومعناه انه في كونه حاصل لا يحتاج الى حصول زائد عليه
وهكذا كل صفة لا يغير مفهومها مفهوم موصوفها بما يشكر روعه فاما
نفس موصوفها لا امر آخر كوجود الوجود ولزوم اللزوم ووحدة الوحدة
وقدم القدم وحيدوث الحدوث وامكان الامكان وامثالها (مثال آخر)
لو قال المعلل هذا التصنيف يجب تصديره بالجد لان هذا التصنيف امر
ذو بال وكل امر ذي بال يجب تصديره بالجد فهذا التصنيف يجب تصديره
بالجد (فللسائل ان ينقض هذا الدليل بانه مستلزم للتسلسل لان الجد
نفسه ايضا امر ذو بال فيجب تصديره بالجد وهذا الجد ايضا امر ذو بال
فيجب تصديره بجد آخر وهكذا فيتسلسل (ودفعه من المعلل بجمع استلزام
التسلسل بناء على استثناء نفس الجد من حديث الجملة بان يقول
لا نسلم الصغرى وانما يلزم ان لو لم يكن الجد نفسه مستثنى بالاستثناء
العقلي من حديث الجملة كما استثنى نفس الجملة من حديثها قطعا
للتسلسل . أو يقول يجوز ان يكون جد واحد جد على نفسه وعلى
غيره من النعم فلا يلزم التسلسل (أو بالنقض بان يقول هذا النقص باطل
لانه مستلزم لبطان ما حكم الشرع بصحته وهو الجد على النعم التي من جلتها
تصنيف الكتب وكل دليل . هذا شأنه باطل قدليل . هذا النقص باطل ولو

قال السائل التقض ثابت لان عدمه يتوقف على تحقق نقيضه وبالعكس
فعدمه يتوقف على نفسه فيكون محالاً فيقول المعلن هذا دور مسمى وهو
ليس بمحال **المعارضة في الحكم والعلة**

ان الحقيقة للمعارضة • في الحكم والعلة جاءت عارضة •
• أو لاهما إقامة الدليل • على نقيض مدعى ذى القيل •
تنقسم المعارضة الى حقيقية وتقديرية والحقيقية اما معارضة في الحكم
أو في علة (فالمعارضة في الحكم) على ما عرفها به الجمهور هي إقامة الدليل
على نقيض ما أقام عليه الخصم الدليل أو ما يستلزم نقيضه بأن يساويه أو
يكون أخص منه مطلقاً فلا يمكن للخصم دليل على نقيض المدعى أو
ما يستلزمه لا تتصور المعارضة الحقيقية الا اذا كان ذلك بديهياً فان
بدهيته تقوم مقام الدليل (وعلى ما عرفها به بعض المحققين هي ابطال
الدليل بمقابلته دليل آخر مانع للدول في ثبوت مقتضاه أى بيانه انتاجاً
فالاول يقتضى تعلق المعارضة بالدلول وهو الانسب لهدم الكلام فهي
تسليم السائل دليل المعلن لا بمعنى اعتقاد ثبوت مدلوله لئلا تكون
معارضته تناقضاً بل بمعنى عدم التعرض له تلقائياً خلافاً ليدى يستدل على
ما ينافيه والثاني يقتضى تعلقها بالدليل وهو الاوفق بالمخارقات لان
المتداول تعارض الأدلة والانسب للمقام أى بيان الوظائف في الدليل جزأ
أو كلاً (كما لو ادعى المعلن نقي انسانية شبح بان قال هذا الشبح لا انسان لانه
يجر وكل جبر لا انسان فهذا الشبح لا انسان فيعارضه السائل بان دليله ان
دل على ما ادعى لكن عندي ما ينفي مدعاه وهو أن هذا الشبح ناطق وكل
ناطق انسان فهذا اثبات نقيض المدعى وان قال انه متعجب وكل متعجب
ضاحك بالقوة فهذا الشبح ضاحك بالقوة فهذا اثبات المساوى له وان قال انه
انسان من بلاد السودان وكل انسان من بلاد السودان زنجى فذلك الشبح
زنجى فهذا اثبات الاخص منه (ولو استدل الحكمى الفيلسوف على كون

العالم قديماً بانه أثر القديم وكل ما هو أثر القديم فهو قديم والعالم قديم
فعارضه المتكلم مستدلاً على عدم قدمه بانه متغير وكل متغير ليس بقديم
فالعالم ليس بقديم فدهوى المعارض التي هي عدم قدم العالم تنقيض لدهوى
المستدل التي هي قدم العالم ولو استدلل الشافعي على ان الترتيب في الوضوء
فرض بان الله تعالى ذكر غسل الوجه واليدين ومسح الرأس وغسل الرجلين
مربوباً بحرف الواو فيعلم ان تقديم المقدم وتأخير المؤخر فرض فعارضه الخنفي
مستدلاً على سنية الترتيب فدهوى المعارض التي هي كون الترتيب سنة
أخص من تنقيض دعوى الشافعي الذي هو (أي التنقيض) كونه ليس
بفرض (واغما يقال وان دل ولا يقال وان ثبت أو وان صدق لثلاث لا يلزم ثبوت
المدلول عنده فهي تسليم الدليل دون المدلول (فان قيل) المدلول لازم
للدليل فكيف يصح تسليم المزوم دون اللازم (يقال) تسليمه لخطأ منخله
لديه لا لعينه عنده وقد دل التعارض عليه (فان قيل) ان التعارض لا يدل
على ما فيه من الخلل بل يدل على ان الخلل في أحدهما لا يبينه فيصوز ان
يكون الخلل في دليل المعارض ويصوز ان يكون في دليل المعلن ولهذا كان
حكمها المساواة (يقال) هو كذلك لو لم يدفع المعلن اما يمنع شيء من مقدمات
دليل المعارض أو ينقضه اجالا أو التحريف بفعل ذلك يتقوى دليل المعلن
ويسقط دليل المعارض واذا لم يفعل شيئاً مما ذكر فللمساواة المذكورة له
أن يغير دليله وتقدم انه ان لم يكن التغيير للعبير لا بعد انقطاعا بل قال السعد
لا بعد انقطاعا مطلقا وسيأتي ما للمعلن ان يفعله تطمأ وهناك تأتي بالامثلة
لذلك ان شاء الله تعالى (وتصوير الاستدلال على فساد المدعى أن يقال ان
مدعى دليلك هذا قام على تنقيضه أو ما يساويه أو الاخص منه مطلقا دليل
وكل مدعى هذا شأنه فاسد (وعلى فساد الدليل أن يقال دليلك قام على
تنقيض مدلوله أو ما يساويه أو الاخص منه مطلقا دليل وكل دليل هذا شأنه
فهو فاسد والمعارض من قبيل النقص باستلزام اجتماع النقيضين

﴿وما بعلة في المقدمة • اذا توافها خصمه ليفسده﴾
 المعارضة في العلة هي المعارضة في المقدمة واطلق على المقدمة علة على
 اصطلاح أهل الأصول وهي أن يقيم السائل دليلا على نفي شيء من مقدمات
 دليل المعلن بعد اثبات المعلن تلك المقدمة بالدليل والتقييد بالبعدية
 احتراز عما اذا أقام الدليل على ذلك قبل الاثبات فإنه غصب (وهي بالنسبة
 إلى تمام الدليل مناقضة كذا في التلويح) لكن قال السيد في حاشية شرح
 حكمة العين اذا أورد المعلن مقدمة ولم يتعرض لبيانها بصير كأنه يدعي
 بدهتها وذلك بمنزلة البرهان فجاز إقامة السائل الدليل على فساد ما فعلى
 هذا يخرج عن أن يكون غصبا وبصير وادعى قانون التوجيه وان كان
 ما ذكره غير مشهور فيما بين المناظرين اهـ من شرح الكتبوى
 ﴿المعارضة بالقلب والمثل والغير﴾

﴿فان توافق بصورة • من شكل اول اذا ما انتظما﴾
 ﴿وبعض مادة كذا في الوسط • فالقلب ذى وان بصورة فقط﴾
 ﴿فالمثل والقلب بذى صورة • غير فذى أقسامها المشهورة﴾
 ان اتحد الدليلان المتعارضان في الصورة مثل ان يكون كل منهما من
 الشكل الاول واتحد في بعض المادة وهو الحد الاوسط في الاقترانيات أو
 الجزء المتكرر نقيض في قياس الخلق أو اثباتا في القياس المستقيم في
 الاستثنائيات يسمى معارضة بالقلب الدليل على المعلن فان السائل
 يجعل العلة شاهدة له بعد أن كانت شاهدة عليه • وان اتحد في الصورة
 واختاف في المادة يسمى معارضة بالمثل • وان تغيرا في الصورة سواء تغيرا
 في المادة أو لا يسمى معارضة بالغير (وأدخل بعضهم ما اتحد فيه مادة
 فقط في قسم المعارضة بالمثل • ﴿فالمعارضة بالقلب﴾ كقول الحنفى الماء
 البائع قلتين يتنجس بملاقاة النجس لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لم
 يحمل الخبث أى يضعف عن حمله فيكون مغلوبا (فيعارضة الشافعى بأن

الماء البالغ قاتين لا يتجسس بملاقاة التجسس لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء
فلقين لم يحمل الخبث أى لانه لا يقبله ولا ينقلب اليه فلا يتجسس فالدليل ان
متحدان في الصورة لكونهما من الشكل الاول وفي بعض المادة وهو الحد
الاولى ومثله قول المعتزلى رؤية الله تعالى يوم القيامة غير جائزة لانها
أمر نفاء الله تعالى بقوله لا تدركه الابصار وكل أمر هذا شأنه فهو غير جائز
وعارض الاشعري والماتريدي فقالا هي جائزة لانها أمر نفاء الله تعالى بقوله
لا تدركه الابصار وكل ما هذا شأنه فهو جائز وهذا في الاقتراى وأما في
الاستثنائى فكما لو قال المعتزلى هي غير جائزة لانها لو جازت لما نفاها لكنه
نفاها وعارض الاشعري والماتريدي فقالا هي جائزة لانها لو امتنعت لما
نفاها لكنه نفاها ولو امتنعت لم يفد نفيها سيما النقي بطريق التمدح (تنبيه)
ما ذكر جار على مذهب أهل الأصول ان لو حظ خروج الهيئة عن الدليل
على جعله من كم من مقدمات مرتبة أما ان اعتبر دخولها في صلح ان يكون
مثالا لأهل المعقول وأما على جعله مفردا فكان يقال رؤية الله غير جائزة
لنفيه تعالى اياها بقوله لا تدركه الابصار وعارض بان يقال هي جائزة
لنفيه تعالى اياها بقوله لا تدركه الابصار وهو كافي للمغالطات العامة الواردة
التي يمكن ان يستدل بها على جميع الاشياء مثل ان يقال الشئ الذى يكون
وجوده وعدمه مستلزما للمطلوب اما موجودا أو معدوما واما ما كان يلزم
ثبوت المطلوب (وتصوره في الانسان والحيوان بأن يقول الممثل اذا
كان الانسان الذى يستلزم وجوده وعدمه الحيوان ثابتا كان الحيوان
ثابتا لكن أحدهما ثابت فالحيوان ثابت وفيما رضى السائل بقوله هذا
الدليل وان دل على ما ادعيت به لكن عندي ما يدل على خلافه وهو أن
اللاحيوان ثابت لانه اذا كان الشجر الذى يستلزم وجوده وعدمه
اللاحيوان ثابتا كان اللاحيوان ثابتا لكن أحدهما ثابت فاللاحيوان
ثابت (ولو استدلل بها الفلانى على قدم العالم بان قال اذا كان الشئ الذى

يستلزم وجوده وعدمه قدم العالم ثابتا كان العالم قديما لكن المقدم حق
 فكذا تأليه . فثبت قدم العالم فيعارضه السني بان يقول العالم حادث لانه اذا
 كان الشيء الذي يستلزم وجوده وعدمه حدوث العالم ثابتا كان العالم
 حادثا لكن أحدهما ثابت فهو حادث . أو يورد تلك المغالطة على نقيض
 مدعي المعلل بصورة أخرى غير ما اختاره المعلل بأن يقال اللاقديم لازم
 لذلك الشيء وكل لازم لذلك الشيء ثابت فاللاقديم ثابت فيسلمه العالم ليس
 بقديم . أو يقال لو كان العالم قديما لم يكن الشيء الذي يستلزم وجوده
 وعدمه حدوث العالم موجودا أو معدوما والتالي باطل فيلزمه أن العالم
 ليس بقديم (ومثل أن يقول المستدل ولو على وجود المحال مدحا ثابتا
 والالكان نقيضه ثابتا وعلى تقدير ثبوت النقيض يصدق ان شيئا من
 الاشياء ثابت فيلزم من هاتين المقدمتين لو لم يكن المدعي ثابتا لكان شيء
 من الاشياء ثابتا وينعكس بعكس النقيض على ما ذهب اليه المتقدمون
 لو لم يكن شيء من الاشياء ثابتا لكان المدعي ثابتا هذا خلف ضرورة أن
 المدعي شيء من الاشياء وهذا المحال غير مأمي من عكس النقيض ولا من
 الصغرى والكبرى ولا من الصورة القياسية وانما لازم من فرض عدم
 المدعي والمستلزم للمحال محال (وكفا في المغالطة التي يستدل بها على فوع
 واحد من النظريات كقول المعلل كلما اجتمع القبيضان تحقق أحدهما
 وكلما اجتمع القبيضان تحقق الآخر يتبع من الشكل الثالث موجبة جزئية
 لزومية) (ومثل أن يقول المعلل القائل بالاختصاص قائل بالاعم والقائل
 بالاعم صادق والقائل بالاختصاص صادق) (ومثل ان يقول الاختصاص واقع على
 تقدير وقوع الاخص والا لازم وقوع نقيض هذا التقدير فيلزم وقوع نقيض
 الاخص على تقدير وقوع الاختصاص بعكس النقيض وهو محال فينتبه بزيادة
 دليل المعارض بما يفيد تقريرا أو تفسير الا بتدبلا أو تغييرا لا تقدح في كون
 معارضته قلبا كما صرح به في التلويح . والمعارضه بالمثل كما اذا قال

الفلسفي العالم قديم لانه أثر القديم (فعارضناه بان العالم حادث لانه متغير
فالدليلان متحدان صورة لكونهما من الشكل الاول متغايران مادة لتغاير
أوساطهما) والمعارضة بالغير كما لو قال الحكميم العالم قديم لانه مستند الى
القديم وكل ما هو مستند الى القديم فهو قديم أو لانه أثر القديم ولا شيء من أثر
القديم بحادث. فعارضناه بان العالم ليس بقديم لانه مستند الى القديم
وكل ما هو مستند الى القديم فهو حادث أو ولا شيء من أثر القديم بقديم
فالشكلان متغايران صورة لامادة. ولو عارضناه بأثر المختار ولا شيء من
القديم بأثر المختار أو لا شيء من أثر المختار بقديم أو بأن العالم ليس بقديم
لانه متغير ولا شيء من القديم بمتغير فالعالم ليس بقديم فالشكلان متغايران
صورة ومادة (ومثله ما اذا قيل الذهن بسيط لانه يلاحظ البسيط وكل ما
يلاحظ البسيط بسيط فعروض بان عندنا ما يتنافيه وهو انه كلما كان الذهن
يلاحظ المركب لا يكون بسيطاً لكن المقدم حق فكذا التالي

﴿المعارضة التقديرية﴾

﴿وان بتقدير دليل عارضه. قتلك تقديرية المعارضه﴾
المعارضة التقديرية هي ابطال النقل المترجم صحته أو المدعى غير المدللين
بأثبات نقيضيهما أو ما يستلزمه بملاحظة الدليل المفروض دلالة على
صنيفيهما وان لم يلاحظ ذلك لا تتصور المعارضة بل يكون غصباً وعباً ذكر
نبين أن التقديرية من قبيل نسبة اللازم لان تقدير الدليل لازم لتلك
المعارضة كما في حسن باشا زاده على الكلبيوى (والفرق بين النقص
الشبهى والمعارضة التقديرية بعد اشتراكهما في ابطال النقل والمدعى
غير المدللين ان الابطال في المعارضة بواسطة اثبات نقيضيهما أو ما
يستلزمه وبملاحظة دليل مفروض دلالة عليهما وأما الابطال في النقص
الشبهى فهو بدون تلك الوساطة والملاحظة بل بخصوص الفساد

﴿دفع المعارضة﴾

(والدفع بالمنع وبالنقض اشهر • عندا المحققين من ذوى النظر) •
 (وحرروا وأهدوا المعارضة • وهى لدى أهل الأصول ناهضة) •
 (ودون ذا الحكم بالنساقط • تغييره الدليل غير ساقط) •
 الوظائف من المعلن فى دفع المعارضة أما منع بعض مقدمات دليل المعارض
 الصغرى أو الكبرى حتى فى المعارضة بالقلب اذ دليل المعارض فيها وان
 يكن عين دليل المعلن لفظا إلا أنها يختلفان اعتبارا باختلاف المراد منها
 مثلا فى المثال الاول منها اذ يبلغ الماء قلتين لم يحصل انطبث فسرره الحنفى
 بالضعف عن حله وفسره الشافعى بعدم قبوله النجاسة لقوته فقد اختلف
 المعنيين فليست العينية بين الدليلين من كل وجه • وأما النقض الاجمالى
 على ما اشتهر عندا المحققين من أهل النظر • وأما التصريح وأهل المحققون
 من أهل النظر المعارضة على المعارضة (قال حسن باشا زاده فى شرح
 الكلبوى فى تعلق النقض والمعارضة بالمعارضة كلام لكن التحقيق أن
 النقض لا شئ فى جوازه عندا المحققين من النظر وأما المعارضة فلا تعارض
 لان حكمها المساطة وهى لا تدفعها • وأما الأصوليون فعلى جوازها
 (واذا لم يفعل شيئا مما ذكر فلكون حكمها المساطة كان له تغيير الدليل
 وتقدم ان السعد أطلق ذلك وغيره قسده بما اذا لم يكن عن عجز • ومن
 التغيير ما اذا كانت المعارضة فى مقدمة الدليل وأقام المعلن دليلا آخر على
 أصل المدعى لا معارضة على المعارضة اذ معارضة السائل ليست فى أصل
 المدعى (والفرق بين التغيير والمعارضة أن المعلن ان أتى بدليل أقوى من
 دليل المعارض بوصف غير تابع على رأى أهل الأصول أو بدليل يظهر
 منه فساد دليل المعارض على رأى أهل المعقول يكون تغييرا ولا يكن
 معارضة على المعارضة (فان قيل) ان دليل المعلن الثانى فى صورة التغيير
 يعارضه دليل السائل كما يعارض الاول فلا فائدة فى اثبات الدعوى بدليل
 آخر (يقال) لان سلم ذلك اذ يجوز أن يكون الدليل الثانى للمعلن أظهر مادة

وصورة من الاول أو مسلما عند المعارض أو يكون اختلال دليل المعارض
 مستفادا منه بلا خفاء فيعرض بسببه عن المعارضة فيكون دليل المعلن
 أقوى من دليل المعارض ولو سلم انه ليس بأقوى منه فيكون مجموع الدليلين
 أقوى من دليل واحد (وأيضا ذلك أن الدليل الثاني يستلزم مدلوله أما
 قطعاً أو ظاهراً أو عقلاً فالاول القطعي والثاني أما استقراء أو تمثيل والثالث
 الامارة فالمجموع أربعة والاول أقوى من البقية والبقية متساوية بحسب
 النوع لكن قد يكون بعضها أقوى من الآخر فغلبة الظن والاول يكون
 أقوى من مثله بالكثرة والثاني يصحكون أقوى من مثله بالكثرة
 وبنفسه أيضا إذا كان الظن في مقدماته أغلب وكذا الثالث لأن ما كان
 استقراره أكثر كان أقوى وأما الرابع فيعوى بنفسه وكذا بالكثرة هذا
 محمد خلافا لهما وتظهر القوة بخدش دليل المعارض باستلزامه الفساد
 أو الخلف وبهجر المعارض من دفع منع المعلن شيئا من المقدمات وبتحريم
 المعلن ما به يسقط دليل المعارض مثلا إذا قال المعلن هذا التصنيف أمر
 ذوبال وكل أمر ذي بال يجب تصديره بالحمد فعارض السائل بأن الواجب
 هو التصدير بالبسملة لقوله عليه السلام كل أمر ذي بال لم يبدأ بالبسملة فهو
 ابرأ وكلما كان الأمر هكذا لا يجب التصدير بالحمد فلم يعلل منع ملازمة
 دليل المعارضة بأن يقول لا نسلم انه كلما كان الواجب هو التصدير بالبسملة
 لا يجب التصدير بالحمد كيف ووجوب شيء لا ينافي وجوب الشيء الآخر
 بالدليل والالام يجب علينا الا شيء واحد (والمعارض أن يثبت هذه الملازمة
 بأن الابتداء لا يكون الا بشئ واحد فكما كان الأمر هكذا إذا وجب
 الابتداء بالبسملة لا يجب بالحمد لكن الأمر كذا فينتج إذا وجب الابتداء
 بالبسملة لا يجب بالحمد فتثبت الشرطية (والمعلن أن يمنع هذه المقدمة
 الواضحة قائلا لا نسلم ثبوت الانحصار المذكور مستندا بأنه انما يكون
 الأمر كذا إذا جمل الابتداء الواقع في كلا الحدين على الابتداء الحقيقي

والحال ان الباء في قوله بالبعثة ويحمد الله للمصاحبة والملابسة كافي قوله تعالى اهبط يسلم أى معه وهى أكثر استعمالا من الاستعانة لاسيما في المعاني وما يجري مجراها من الاقوال كافي كليات أبي اليعاقبة في قوله النقض بان يقول هذا الدليل مستلزم لعدم صحة الحديث الوارد في حق لزوم الابتداء بالحد وكل دليل هذا شأنه فاسد فالدليل السائل فاسد في قوله التحرير بان يقول ليكن المراد بما في حديث الجملة الابتداء الاضافي أو المراد بما في الحديثين الابتداء العرفي الممتد أو لتكن الباء للاستعانة وحقيقتها هنا التوسل بعد دخولها على المشروع فيسه الى شرفه والاعتداد بشأنه وتجاوز الاستعانة بأشياء متعددة فيندفع التعارض بين الحديثين في المعلن أن ينتقل من هذا الدليل الى دليل أوضح منه بأن يقول الحكم المذكور ثابت لان التصنيف نعمة من آلاء المولى تعالى وكل نعمة كذا يجب أن يحمد عليها والتصنيف يجب أن يحمد عليه (لكن يرد على هذا الدليل منع تقريبيه بأن يقال هذا الدليل لا يستلزم المطلوب أعني ان التصنيف يجب تصديره بالحد اذا اللازم من هذا الدليل مطلق الحد وهو أعم من التصدير والتأخير فكان المطلوب من الدليل غير لازم وكان اللازم منه غير مطلوب فلم يتم التقريب (والمعطل أن يثبت التقريب بان يحرك كلا من الكبرى والدعوى بان يقول قيد أو لا ملحوظ فيهما) ثم بعد هذا التحرير يرد المنع على نفس الكبرى من السائل بان يقول لان سلم أن الحد يجب في أول النعمة وانما يجب بعد وصول النعمة الى المنعم عليه وعمامها وليس للمعل أن يبطل هذا السند لانه سند أخص من نقيض المقدمة الممنوعة يعني أنه لا يجب ان يحمد عليها أو لا لانه يصدق ويتحقق مع تحقق الوجوب بعد الوصول ومع انتفاء الوجوب أصلا لان السالبة البسيطة لعدم استدامتها وجود الموضوع أعم من الموجبة المحصلة ولاشك ان انتفاء الأخص لا يوجب انتفاء الأعم والا فلا يتحقق العموم فلا يفيد ابطال السند

الاخص • بل يثبت التكبري بتهجير الحد الاوسط بأن يقول المراد أن هذا التصنيف نعمة مطلوبة الزيادة بمقتضى وعد الله الكريم بقوله تعالى لن شكرتم لازيدنكم وكل نعمة كذا يجب تصديرها بالمجد لتكون بركة الزيادة شاملة النعمة من أولها إلى آخرها (وهذا التهجير تفسير للدليل الأول بنوع زيادة شئ في الحد الاوسط بوجوب ايضاح فيه ويرفع الابهام عنه لا انتقال إلى دليل آخر • وللمعلل على قول من يجوز المعارضة أن يعارضه بما تقدم من الدليل المنتقل اليه بأن يقول دليلكم وإن دل على ما ادعيتم لكن عندنا دليل يدل على خلافه وهو أن التصنيف نعمة من آلائه تعالى وكل نعمة يجب أن يحمد عليها أولاً ثم بركته النعمة من أولها إلى آخرها اهـ من الكليني وشرحه الحسن بإشزاده ملخصاً

المعارضة بين الأحكام الشرعية

• في جميع جهات المعارضة • ولم تكن في نفس الأمر عارضة • ولا ترى ما بين قطعيين • لكن تكون بين ظنيين • التعارض حقيقة في الكتاب والسنة انما يتحقق إذا اتخذ زمان ورودهما والشارع متزه عن تزيل دليلين متناقضين في زمان واحد بل ينزل أحدهما سابقاً والآخر لاحقاً فإدراجنا التاريخ فوهمنا التعارض وإذا علمنا التقدم والتأخر علمنا السابق على المنسوخ واللاحق على الناسخ (ولا يقع التعارض بين القطعيين لا متناع وقوع المتناقضين ولا يتصور الترجيح لأنه فرع التفاوت في احتمال النقيض • ولا بين معلوم ومظنون أيضاً لأن المظنون لا يعارض المقطوع فلا يكون الا بين ظنيين

• فإن تقابل الدليلان ولا • مرجح للفرد منهم ما انفجلا • • فإن قد تساقتا أن يتحد • حكم محمل زمن أو ذا فقد • • وأنه يكون بين آيتين • أو في قراءتين أو في سنتين • • أو آية وسنة مشهورة • وما التعمان سوى ذا بصوره •

اما بالتوزيع بأن يجعل بعض افراد الحكم ثابتا بأحد الدليلين وبعضها
 بالآخر وكل واحد منهما ثابت بالآخر أو بالتغير بأن يبين مغايرة
 ما ثبت بأحد الدليلين لما انتفى بالآخر فالاول كقصة المدعي بين المدعيين
 بمجنينهما والثاني كما في قوله تعالى في سورة البقرة لا يؤخذكم الله باللغو
 في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم وفي المائدة لا يؤخذكم
 الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فالاولى توجب
 المؤاخذه على عيّن الكاذب وهي العيّن الغموس لأنها من كسب القلب أي
 القصد والثانية توجب عدم المؤاخذه عليها لأنها من اللغو وهو ما لا
 يكون له حكم ولا فائدة يعتد به ما شرعا اذ فائدة العيّن المشروعة وهي
 المعقودة فحق البر والصديق اذا العدة قول يكون له حكم والمستقبل
 كالبيع قال تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وذلك لا يتصور في
 الغموس والمخلص أن يقال المؤاخذه التي توجبها الآية الأولى على
 الغموس هي المؤاخذه في الآخرة والتي تنفيها الثانية هي المؤاخذه في
 الدنيا أي لا يؤخذكم الله بالكفارة في اللغو يؤخذكم بها في المعقودة
 ثم فسر الكفارة بقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين ولما تباينت
 المؤاخذهتان اندفع التعارض اهـ من التلويح للعلامة السعد وهذا في
 مذهب أبي حنيفة أما الشافعي فيوجب الكفارة في كليهما

وباختلاف الحمل * الكل من ذين على ما يقبل
 كما أن في آية التطهير * يطهرون بالتصنيف الكثير
 من زمن الحيض وبالتشديد في * أقسله فباغتسال ذابني
 باختلاف الحمل يحمل كل دليل على ما يقبله كقوله تعالى ولا تقربوهن حتى
 يطهرن بالتخفيف أي سكون الطاء وضع الهاء وبالتشديد أي في الطاء
 والهاء فبالتصنيف يفيد حمل قربان المرأة بعد الطهر وقبل الاغتسال
 وبالتشديد يفيد الحرمة قبل الاغتسال فحمل المخفف على منتهى أكثر

وقت الحيض وهو عشرة أيام والمشدد على أقله كافي التوضيح ويبنى بمعنى يتم
ضميره يعود إلى الطهر المظهر من يطهرن

❖ وباختلاف في الزمان اللاحق * ينسخ ما هو الدليل السابق
❖ كآية اعتداد ذات الحمل * بوضعهما قائما بالنقل
❖ وقد نزلت بعد التي في البقرة * فهذه صريحة مغيرة
❖ وقد يرى دلالة مغيرة * كما ظهر عن المبيح أنراي
❖ مثل حديث يغلب الحرام أن * يجتمع الحلال معه فاستبين

باختلاف الزمان يكون الدليل الثاني ناسخا للأول صريحا أو دلالة
❖ فالعريج كآية العدة الأولى وأولات الاحمال أبطن أن يضعن جاهن
والأخرى والذين يتوفون منكم فالأولى متراخية عن الثانية فتكون
ناسخة لها في حق الحامل المتوفى عنها زوجها والدلالة كما لحاظه يؤثر عن
المبيح نقلا بالحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام ما اجتمع الحرام
والحلال الا وقد غلب الحرام الحلال كافي المرأة من بحث المعارضة وبحث
العام (قوله وقد يرى نائب الفاعل المستتر فيه يعود إلى اللاحق

❖ ورجع الدليل وصف تابع * والبسط في كتب الأصول واقع
الترجيح في اللغة اثبات الفضل في أحد جانبي المعادلة وصفه بما لا يفصل
المماثلة فيسه ابتداء كالحبة في العشرة أي العشرة وجبة تقابل العشرة
وترجع عليها بخلاف العشرة ودرهم فلا تقابل بينهما وكذا الترجيح شرطا
ومنه قوله عليه الصلاة والسلام وزن وأرجح نحن معاشر الأنبياء هكذا نزن
أي زد عليه فضلا قليلا يكون تابعا بمنزلة الجود لا قدرا يقصد بالوزن للزوم
الربا في الاصطلاح بيان الرجحان أي القوة التي لأحد المتعارضين
على الآخر بوصف تابع أي اقتران الدليل الظني بوصف تابع يقوى به
على معارضة * ونخرج بالتابع ما لو قوى أحدهما بوصف ذاتي لا تابع
فانه لا يدرجنا (فقال ما قوى بوصف تابع فالأول أقام أحد المدعين شاهدين

عدلين والا - ثم مستورين فيرجح العدل لان بالعدل الا لها اثر كدمعنى
 صدق الشهادة فتنأ كدمعنى به شهادتهما بخلاف المستورين والعدل وصف
 تابع * ومثال ما قوى بوصف ذاتي لا تابع النص فانه اقوى بوصف ذاتي من
 القياس لانه من القطعي والقياس أضعف من النص لانه من الظني فلا
 يقال النص راجع على القياس لعدم التعارض بينهما اذ من شروط المعارضة
 التساوي ولا تسارى هنا لقوة النص بوصف ذاتي * وأصل الترجيح اجماع
 الصحابة والسلف على تعدد بعض الأدلة الظنية على البعض اذا اقترب به
 ما يقوى به على معارضته فانهم قدموا خبر عائشة في التقاء الختانين على خبر
 الانصار انما الماء من الماء * ورجحوا أيضا خبر من روت من أزواجه صلى
 الله عليه وسلم انه عليه الصلاة والسلام كان يصبح جنباً وهو صائم على
 ما روى أبو هريرة عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال من أصبح جنباً فلا يصيام له * وله أقسام متعددة * وقال ترجيح
 في الكتاب والسنة * بالمتن كترجيح النص على الظاهر والمفسر على النص
 والمحكم على المفسر والحقيقة على الجار والمريح على الكاية والعبارة
 على الاشارة والاشارة على الدلالة والدلالة على الاقتضاء * وفي السند
 كالترجيح بشفقة الراوى * وفي الرواية كترجيح المتواتر على المشهور
 والمشهور على الاحاد * وفي المروى كترجيح المجموع من النبي صلى
 الله عليه وسلم على ما يحتمل السماع كما اذا قال احدهما سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقال الا - ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم * وفي
 المروى عنه كترجيح ما لم يثبت انكاره وايتسه على ما ثبت * وبالحكم
 كترجيح الحظر على الاباحة * وبالأمر الخارج كترجيح ما يوافق القياس
 على ما لا يوافقه ولكل منها تفاصيل في المطولات * والترجيح في القياس
 بالأصل أى بحسب أصله فما عرف عليه نص أصري بما أول مما عرف بأخبار
 ثم في الأبياء يرجع ما يفيد ظناً أغلب وأقرب الى القطع على غيره وما عرف

بالإيمان. مطلقاً يرجع على ما عرف بالمناسبة لما فيها من الاختلاف * وبقوة
 الأثر أي معنى اللمحة كافي الاستحسان والقياس إذا الاستحسان إذا أقوى أثره
 يقدم على القياس * وبقوة ثبات الوصف على الحكم كقولنا في صوم
 رمضان أنه متعين فلا يشترط تعيينه بالنية كأنقل فإنه لتعيينه لا يحتاج
 إلى تعيين النية فهو أولى من قول الشافعي أنه فرض فيشترط تعيينه كالتقضاء
 (وتوضيحه أن وصف التعيين اعتبره الشارع في الودائع والمغصوب ورد
 المبيع فإسدا فإت رد الوديعة والمغصوب متعين فلا يجب أن يبين أن
 هذا الرد الوديعة أو المغصوب وكذا لا يجب التعيين في رد المبيع بما
 فاسدا وكذا في الإيمان البر واجب عليه متعين فلا يجب عليه تعيين أنه
 فعله لأجل البر فلكثرة اعتبار الشارع هذا الوصف أعني التعيين في
 سقوط التعيين كما أرى من وصف الفرضية الذي قال به الشافعي في
 الاستدلال على لزوم التمييز لأن تأثير الفرضية في الامتثال لا التعيين
 ولذا جاز الحج بمطلق النية * وبكثرة الأصول التي يوجد فيها جنس الوصف
 وأنواعه كقولنا في مسح الرأس أنه مسح فلا يسن تكراره كسائر
 المسوحات فهو أولى من قول الشافعي أنه ركن فيسن تكراره كأن غسل إذا
 يشهد لتأثير المسح في عدم التكرار أصول كسح الخف والتيمم والجوارب
 والجبيرة لا يشهد لتأثير الركن في التكرار إلا الغسل * وبالعكس أي عدم
 الحكم عند عدم الوصف كقولنا في مسح الرأس أنه مسح فلا يسن تكراره
 فهو أولى لا انعكاسه فإن كل ما ليس بمسح يسن تكراره من قوله ركن فيسن
 تكراره لعدم انعكاسه لأن المضمضة متكررة وليست بركن اه من مرآة
 الأصول لمختصراً بزيادة من التوضيح

في المناظرة في التعريف الحقيقي أو الالهي

في أن تعبير دعوى به ضمنه * أو فقدت شروطه المرعية

في فسترد المذوق أما الدفع من * معال فهو يتقبل قدز كن

في منع جنسية او فصليته * لانها عن بشر خفيه
 بان يقول ان هذا حكما * به كذا على اصطلاح الحكماء
 في سواه المنع مثل ما مضى * او غير التعريف أي بالمرتضى
 المنع لا يرد على التعريف الحقيقي والاعمى لان من اراد تعريف شئ
 لا يقصد الحكم بثبوته على المعرف بالفتح فلاحل بينهم ما حتى يصح منه
 اذا المعرف بالفتح ليس بصدد التصديق بثبوته بل بصدد ان ينقش
 بالقول الشارح في ذهن السامع صورة المعرف تفصيلا فلو قال لانسلم ان
 الانسان حيوان ناطق جرى ذلك مجرى أن يقال للكاتب لانسلم كتابك
 النقش ولا معنى له كما في حاشية المطالع للسيد * الا انه يفهم من الحدفهما
 الحكم بان هذا حدوذا لحدود وفود والمنع انما هو باعتبار الحكم الضمني
 فيا يجري على الالسنه من أنا لانسلم انه حدفو منع لذلك الحكم الضمني
 (فيجاب بما علم من صحة النقل والاثبات * وترد عليه أيضا الدعوى
 الضمنية في أجزائه أو بفقد أحد شروط صحته أو حسنه ولذا ذكرها
 مرتبة قول

المنع في دعوى الجنسية والفصليته
 اذا قال المعرف يحسد الانسان بالحيوان الناطق مثلا كان في ذلك القول
 الدعوى ضمنية بان الحيوان جنس والناطق فصل وهما ذاتيان للانسان أو
 قال يرسم بكذا كان فيه الدعوى بان أحدهما أو كليهما من العرضيات أما
 الأول ففيما اذا كان الرسم تاما لانه مركب من الجنس القريب والخاصة
 وفيما اذا كان الرسم ناقصا لانه مركب من الجنس البعيد والخاصة وأما
 الثاني ففيما اذا كان الرسم بعرضيات تختص بجلتها بحقيقة واحدة فليسائل
 أن يقول لانسلم ان هذا حدل للانسان وان الحيوان جنس والناطق فصل
 له لم لا يجوز أن يكونا عرضين عامين أو خاصتين لازمتين (وح يجب
 بغير النقل عن اصطلاح الحكماء على ابن النوع اذا كان له خواص مرتبة
 كالحيوان والناطق والاضاح أن قدمها مستبدا تبا له وذلك أمر تقرري

لا تحقيق اذ هي خفية على البشر فان الحيوان والناطق والضاكن بالنسبة
للانسان يحتمل كل واحد منها الجنسية والفصلية ولا مقتضى للمعكم بجنسية
الحيوان وفصلية الناطق وخاصية الضاكن الا الاصطلاح فما اعتبره أهل
الاصطلاح داخلا في المفهوم الذي هو حد ذاتي فان كان أعم فهو الجنس
وان كان مساويا فهو الفصل والافهوعرض وكذا الذاتيات والعوارض في
التعريف الاممي انما هي بحسب الاصطلاح كقول ابن الحاجب الاسم
مادل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه
دخول اللام الخ في النقص بعدم الجامعة والمائية في وينقض صحة كل
منها بعدم جامعته لافراد المعرفة فيما اذا كان أخص منه كتعريف
الحيوان بما يحرك فكه الاسفل عند الأكل فلا يشمل القساح أو بعدم
المائية عن غير افراد المعرفة فيما اذا كان أعم منه كتعريف المثلث
بانه شكل مضلع قيدخل المربع مثلا وكل تعريف شأنه ~~ك~~ كذا فهو فاسد
(وللمعلل منع الصغرى مستندا بأن الغرض في الاول تمييز الحيوان
عن الشجر فيما لو اشتبه على السامع ليكون كل منهما اجساما تاميا أو الغرض
بيان الافراد المشهورة ولا يضر في ذلك خروج القساح اذ هو فرد غير مشهور
 في وفي الثاني بأن الغرض تمييز المثلث عن الدائرة فيما لو اشتبه على السامع
ولا يضر دخول المربع حيث حصل المطلوب وهو خروج الدائرة واذا خلا
عن غرض مقبول فلا مجال للمنع كما لو عرفت الانسان بالانحص مطلقا من
المعرفة كالزنجي أو بالمباين له كتعريفه بالملك أو بالاعم مطلقا كدعريقه
بالحيوان أو بالاعم من وجهه كتعريفه بالحيوان الايض في وله حيث تدغير
التعريف في النقص باستلزامه المحال في والسائل نقض التعريف باستلزامه
الدور كتعريف الابن له ابن قال المحقق التقناراني أحد المتضايفين
لا يجوز أخذه في تعريف الآخر لان الحد يجب أن يعقل قبل الحدود
والمتضايفان تعقلهما معا في وللمعرف منع الاستلزام مثلا لو قال

المعرف الدلالة الوضعية كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم معناه للعلم بوضعه
فقال السائل انه قد حكم في هذا التعريف بأن فهم المعنى يتوقف على العلم
بالوضع ومن المعلوم ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى لانه نسبة بين
اللفظ والمعنى فيلزم الدور وهو وان لم يكن واقعا بين أجزاء التعريف الا أنه
واقع بين التعريف والمعرف \Rightarrow فلم يعرف منع الاستلزام وهو الصغرى
مستند بتغاير جهتي التوقف وذلك بامر ين كل منهما يستلزم الآخر كافي
السيلكوتى على المطول (الاول) تغاير جهتي توقف الفهمين بحسب الزمان
وهو أن فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ موقوف على العلم السابق بالتعيين
ومن المعلوم ان ذلك العلم السابق لا يتوقف على فهم المعنى في حال الاطلاق
بل على فهمه في الزمان السابق فلا دور (الثاني) تغاير جهتي توقف
الفهمين بحسب الاطلاق والتقييد وهو أن فهم المعنى من اللفظ موقوف
على العلم بالتعيين وليس العلم به موقوفا على فهم المعنى من اللفظ بل على
فهمه مطلقا \Rightarrow والسائل نقضه باستلزامه التسلسل وكل تعريف
يستلزم التسلسل محال \Rightarrow وللمعرف منع الكبرى مستندا بانه تسلسل
في الامور الاعتبارية * أو الصغرى بانه غير واقع لعدم الترتب اول الانقطاع
 \Rightarrow والسائل نقضه بانه ليس بأجلى من المعرفة (أعم من أن يكون
مساويا له في المعرفة * ضروريا كان كالتضاديين مثل تعريف الاب عن
له ابن وبالعكس * أو ناديا كالتضاديين مثل تعريف المتصور بما ليس له
سكون وبالعكس وكتعريف الزوج بما ليس بفرد وبالعكس * أو نادرا
اتفاقيا كتعريف الزرافة بحيوان يشبه جلد جلد الجمل لمن يعرفه وهذا
القييد للاحتراز من لا يعرف الجمل فانه لا يكون له هذا التعريف مساويا في
المعرفة بل تعريف بالانقضى (أو يكون مساويا له في الجهالة كتعريف الرخ
بحيوان يشبه النسر لمن لا يعرفهما) (أو يكون أنقى منه سواء كان ضروريا
كافي قسمي الدور مثل تعريف الشمس بانه كوكب ثم اثنان بانه

زمان طلوع الشمس فوق الافق هذا في المصرح ومثل تعريف الاثنين بأنه
 زوج أول ثم يعرف الزوج بأنه المنقسم الى المتساويين ثم تعريف المتساويين
 بالشئين اللذين لا ينقص أحدهما عن الآخر ثم تعريف الشئين الاثنين
 هذا في المضمرة * أو عاذا كتعريف النار أي الحرارة السارية في الجواهر بأنها
 شيء يشبه النفس في اللطافة وعدم الرؤية والحركة دائماً فان النار متحركة
 بحركة دورية كما ان النفس متحركة بحركة تخيلية إلا أن النفس أخفى من
 النار اذا النار يمكن ادراكها بالاحساس دون النفس • أو نادراً اتفاقاً
 كتعريف النار بالطفيف المطلق لمن لم يعرف الخفة (أو يكون مبايناً له
 كتعريف الانسان بالجحر) وللتعريف التحرير بالاستقلال أو بكونه سندا
 للمنع بحيث يظهر كون التعريف أبلي والافتغير التعريف كذا أو بعضاً
 من النقص باعتبار فقد شرط الحسن • برد النقص باعتبار دعوى ضمنية
 وهي ان تعريفه عار عن اللفاظ الغريبة ومخالفة القوانين العربية
 أو اللفظ المشترك أو انه ازبدون القرينة المعينة للمراد (قالا أول)
 كتعريف الساربانها اسطقس فوق الاسطقسات فانه لفظ غير مأثور
 الاستعمال (والثاني) كما اذا اشتغل على الاضمار قبل الذكر أو العطف
 على مع مولى عاملين مختلفين أو نحوهما مما يستتبعه علماء العربية
 (والثالث) كلفظ العلم في تعريف أي فن باعتبار موضوعه بانه علم
 بحيث نفيه عن كذا أو باعتبار غايته بانه علم يعرف به كذا أو بعصم عن كذا
 (والرابع) كتعريف الشجاع بالاسد • وللعلل أن يجيب في منع عدم
 القرينة عند الاشتراك مستنداً بان كذا قرينة * وله منع الكبرى
 بأن يقول لا نسلم ان كل تعريف مشتغل على المشترك عند دخول القرينة
 ليس بحسن انما يتم ذلك لو لم يجز ارادة كل واحد من معانيه على سبيل
 البديل أو يقول محل ذلك اذا لم يكن بين المعاني استلزام (مثلاً لو عرف
 علم البيان بانه علم يعرف بمراعاته ايراد المعنى الواحد المدلول عليه

بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه (فقال
 السائل هذا التعريف مشتمل على المشترك بدون قرينة معينة وكل
 تعريف كذلك يذهب حسن التعريف لانه يقع في الخيرة من جهة انه
 لا يدري المعنى المراد من المشترك وهذا يناقض الغرض من البيان والكشف
 ويبين جهة الاشتغال بأن يقول العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على
 متعلقه وهو المعلوم أى القواعد المعلومة عن الأدلة التي يعرف بها ذلك
 الايراد اما مجازا مشهورا أو حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في
 الحصول ووسيلة اليه في البقاء وهو الملكية كذلك والمراد به أحد
 الثلاثة فيلزم على هذا استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة معينة
 (فلمعرف أن يقول لا نسلم ان كل تعريف مشتمل على المشترك ليس بحسن
 اذ محمل ذلك اذ لم يكن بين المعاني استلزام أما اذا كان بينهما ذلك كما هنا فانه
 يجوز * بيانه أن الملكية كيفية راضية في النفس يقتدر بها على
 ادراكات جزئية والادراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد لا القواعد
 شأنها أن تحصل من تتبع الجزئيات والقاعدة قضية كلية تعرف
 منها أحكام جزئيات موضوعها بعضها الصغرى سهولة الحصول والقواعد
 المذكورة ينشأ عنها الملكية بسبب ممارسة النفس لها بالاستنباط فقد
 استلزم كل منها الاخر فكانت بمنزلة الشيء الواحد والمقصود حيث
 بالتعريف شيء واحد فكأنه لا اشتراك كما أفاده السيد كوفي * واذا لم يقيد
 السائل بلفظ بلا قرينة فلمعرف التردد بأن يقول ان أردت اشتماله
 على المشترك بلا قرينة فلا نسلم الصغرى وان أردت اشتماله عليه مطلقا
 فالصغرى مسلمة لكن الكبرى ممنوعة * أو يقول ان أردت اشتماله على
 مشترك غير جائز ارادة كل من معانيه على سبيل البديل فالصغرى ممنوعة
 وان أردت اشتماله عليه مطلقا والكبرى ممنوعة (والسند للمنع هو جواز
 ارادة كل واحد من معانيه على سبيل البديل أو كون معانيه بينها استلزام

أوبيان أن ثمة قرينة دالة على المعنى المراد وهي كذا ^{في قوله} أنه يجب عن
الاعتراض بمخالفة القوانين بأن يقول لا نسلم أن كل تعريف مشتمل على
مخالفة القوانين ليس بحسن ^ككيف وهي ليست محصورة في كيفية
مخصوصة عند الجميع إذ قد يستحسن بعض العرب ما يستقبحه الآخرون
أو يمنع الصغرى مستندا بالتمريض كما سيأتي في بحث العبارة ^{في} والسائل
المعارض بغير الطريق المشهور فيما إذا ادعى المعلل بأن تعريفه حد حقيقي
وهو أن يقول حدك هذا معارض بالحد الفلاني سواء كان أرفع منه أو
مساويا له وكل تعريف هذا شأنه باطل لأنه لا يكون للشيء الواحد حقيقتان
مختلفتان فلا يكون له حدان تامان بحسب الحقيقة لا متساويان صدقا ولا
متباينان والاتعداد بالجنس والفصل انقريبان وهو باطل لأنهم اتفقوا
على أن الفصول محل لتعصيل الأجناس وتعيينها وإذا كان فصلا كل منهما
علة للجنس لزم توارد علتين مستقلتين على معلول واحد وهو باطل ^{في} مثلا
لو قال المعروف العلم ما يصح من الموصوف به أحكام الفعل فلامعارض أن
يقول أن حدك هذا معارض بأنه الاعتقاد المقتضى لسكون النفس وكل
تعريف هذا شأنه فهو باطل (ومثله لو قال المعلل الإنسان هو الحيوان
الناطق فلامعارض أن يقول حدك هذا معارض بأنه متنفس ضاحك وكل
حد هذا شأنه فهو باطل والصغرى في هذا القياس مشتملة على ثلاث
مقدمات كون ما عرّفه المعروف بالكسر معرّفا بالقض بما ذكره المعارض
وكون ما ذكره حدا وكونه معارضا للتعريف الأول (فلامعارض أن يمنع
مقدمات المعارض الثلاث ^{في} ولو قال تعريفني حد حقيقي ونسلم كون تعريف
المعارض حدا حقيقيا أيضا مع كونه مباينا باطل تعريف المعلل وانقطع
البحث إذ لا يكون شيء واحد تعريفان بحسب الحقيقة متباينان أما لو لم
يبين تعريف السائل تعريف المعلل واعترف المعلل بكون تعريف السائل
حدا حقيقيا فلا يضر إذ يجوز أن يكون شيء واحد تعريفان غير

متباينين أحدهما متلا تام والآخر ناقص وإن كان أحدهما أو كلاهما
بحسب الاسم فيجوز تباينهما وإن كانا حدين تامين أذيجوز أن يكون اللفظ
الواحد مفهوماً متبايناً لتعدد وضعه كالعين فإن لكل من معانيها حداً
تاماً باعتبار الوضع وأما الحدود الناقصة فيجوز تعددها مطلقاً ولو لم يدع
المعلل كون تعريفه حداً حقيقياً لا تصح معارضته ولو عورض فله المنع
مستنداً بقصر بر صفة تعريفه

المناظرة في التعريف اللفظي

اللفظية يدخل في المتقول • والدفع بالتعويض للمتقول

الاولى اعتبار دعوى ضمنا • فاللع والدفع كإقضاء مناه

للسائل منع التعريف اللفظي بمعنى طلب تعينه لأنه داخل في المتقول
(وللمعلل دفعه بتعويض النقل عن أهل اللغة أو الاصطلاح بمعنى العرف
العام أو الخاص) (وللسائل أيضاً اعتبار الدعوى الضمنية من المعلل أعني
أن تعريفه • ساء للمعرف النقض بأنه غير جامع لأفراد المعرف إذا كان أخص
منه كالوعرف اللهو باللعب فإن اللعب نوع من اللهو وأي اللهو هو ما لا يكون
فيه فائدة يعتد بها سواء كان فيه لذة أو لا وهو أعم من الكلام وغيره
واللعب ما فيه لذة فهو أخص والنقض بأنه غير مانع أغيار أفراد المعرف إذا
كان أعم منه كالوعرف السعدان بأنه نبت فإن السعدان ليس مرادفاً
للنبت بل هو نوع منه مخصوص لمشولة ترعاء الأبل (ويجيب بأن ذلك مبني
على • ذهب بجوز به أو بما يقتضيه الحال كما تقدم

المناظرة في التقسيم

يفقد شرط أو دعوى تعتبر • ضمنية نقض ودفعه أشهر

تقسيم الكل إلى جزئياته ينقض يفقد أحد شروطه أو باعتبار دعوى
ضمنية فيه ودفعه كما سبق • النقض يفقد الجبر • قال الكاظمي في حكمة
العين ويشترط في التضاد الحقيقي أن يكون بين الضدين غاية الخلاف

كالسواد والبياض فقال شارحه هذا الشرط يبطل انحصار اقسام التقابل
في الاربعة يعنى التقابل بالعدم والملكة كالعمى والبصر وبالتضاد
كالابوة والبوة وبالايجاب والسلب كقائم وغير قائم وبالتضاد كالسواد
والبياض لوجود قسم آخر وهو أن لا يكون بينهما غاية الخلاف كالجمرة
والصفرة والعلامة أثير الدين سمى هذين بالمعاندين (ويجواب عن هذا
الاعتراض بأنه غير مضر للحكماء لانهما ادعوا انحصار التقابل في الاربعة
اذ ليس لهم دليل على ذلك بل اصطلاحوا على انها اربعة اقسام لاحتياجهم
اليها في العلوم ومثله لو قال المقسم المعلوم اتمام وجود أو معدوم فينقضه
السائل بأن هذا التقسيم غير حاصر لا قسامه لتحقق قسم آخر خارج عن
الاقسام داخل في المقسم وهو الحال الذي هو لا موجود ولا معدوم فيجيب
المقسم بمنع الكبرى مستندا بتعريف المقسم هكذا لا نسلم تحقق قسم آخر
داخل في المقسم خارج عن الاقسام لم لا يجوز أن يكون المراد من المعلوم
معنى لا يشمل الحال ولو سلم انه داخل في المقسم فلا نسلم انه خارج عن
الاقسام لم لا يجوز أن يكون المراد بالموجود معنى شامل لاله والهو ثابت
وقد يجاب بمنع الكبرى مستندا بتعريف المقسم هكذا لا نسلم أن كل تقسيم غير
حاصر فهو باطل لم لا يجوز أن لا يكون المراد الحصر بل المراد التوطئة مثلا
لتعريف الوجود والمعدوم تعريفا لفظيا أو المراد بيان الافراد المشهورة
لله علوم أو بتعريف المذهب أى انه مبني على مذهب نفاة الاحوال وهم
الاشعرية وقد يظن السائل التقسيم الاستقرائي في الواقع المرددين
التي والاثبات تفهما عقليا في الحقيقة فينقضه مثلا لو قال المقسم العنصر
اما أرض أولا والثاني اما ماء أولا والثاني اما هوا أولا وهو السارفي يقول
السائل هذا التقسيم غير حاصر لا قسامه لانه مقارن بحوازم آخر داخل
في المقسم خارج عن الاقسام كالنور والكهرباء وكل تقسيم غير حاصر فهو
باطل (فيجاب بمنع الكبرى مستندا بتعريف المقسم بأنه استقرائي لا عقلي

والقسم الذي يجوزته أفعى النور والكهرباء غير متحقق في الواقع أنه من
العنصر والتقسيم الاستقرائي لا يبطل الوجود قسم آخر خارج عن
الاقسام داخل في المقسم في الواقع ويجوز المنع بالترديد بأن يقال إن أردت
بقولك أنه يجوز العقل فيه قسما آخر أن هذا التقسيم عقلي فالصغرى
ممنوعة لأن هذا التقسيم استقرائي ولا يضر فيه تجويز العقل قسما إذا لم يكن
متحققا في الواقع وما يجوزته غير متحقق في الواقع أنه من العنصر وإن أردت
أنه تقسيم استقرائي فالكبرى ممنوعة لأن القسم الذي جوزه غير متحقق في
الواقع ولا يبطل الاستقرائي بغير المتحقق وهو في التقسيم العقلي لو قال
المقسم المجازي ينقسم إلى مفرد مرسل ومفرد استعارة تصريحية أو ممكنة
والى مركب استعارة تشبيهية فللسائل أن يقول هذا التقسيم غير حاصر
لتحقق قسم آخر داخل في المقسم خارج عن الأقسام وهو المجاز المركب الذي
علاقته غير المشابهة كقول الشاعر

هوى مع الركب الهيامين مصعد * جنيب وجفاني بمكة موثق
فإن هذا المركب موضوع للأنباء والعرض منه اظهار التحزن والتصر
المسيبين من الأنباء على وجه الانشاء بقريضة حال الشاعر وهو كونه
قال هذا البيت وهو في السجن كما يدل عليه ما قبله وهو

هجت لسراها وأنى تحلمت * إلى وباب السجن دوني مغلق
فهو مجاز إلا أنه غير داخل في القسمين وكل تقسيم غير حاصر فهو باطل
(وللمقسم منعه بأن هذا حصر نقلي ولا يضر فيه وجود قسم آخر في الواقع
تبيين وجوده بعد التقسيم المنقول وهو لو قال المقسم الإنسان أما قرص
أو زنجي فتقرير القبض هكذا أن هذا التقسيم غير مانع لذكر القرص في
الاقسام وهو غير داخل في المقسم ويلزم فيه أن يكون قسم الشيء في الواقع
قسما منه وكل تقسيم شأنه كذلك فهو باطل وإنما كان القرص قسما
للإنسان لأنهما قسمان حقيقيان للحيوان وكل شيتين شأنهما كذلك فهما

متباينان أما الصغرى فبعدمية وأما الكبرى فلأن كل قسم بالنسبة إلى
 القسم الآخر مباين في التقسيم الحقيقي **في** القضا بعدم اختصاصية القسم **في**
 لو كان القسم أعم من وجهه **كما** لو قال المقسم الأساس أما أبيض أو
 اسود فلا سائل القضا بأن الأقسام أعم من وجهه من المقسم ويلزمه
 انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره وكل تقسيم كذا شأنه فهو باطل **في** قوله ملل
 المبع بغير الأقسام بطريق تقدير المقسم فيها فكانه قال الإنسان الإنسان
 الأبيض والإنسان الأسود فيكون من قبيل وضع القيد وهو أبيض
 واسود موضع القيد وهو إنسان أبيض وإنسان اسود فيكون القسم
 أخص مطلقا **في** مغالطة مشهورة **في** لو قسم المقسم الكلمة إلى الاسم والفعل
 والحرف فيقول السائل هذا التقسيم باطل لأنه تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى
 غيره لأن مورد القسمة كل كلمة وكل كلمة أتماء أو فعل أو حرف فمورد
 القسمة أتماء أو فعل أو حرف وأيا ما كان يكون تقسيما للشيء إلى نفسه
 وإلى غيره **في** وجوابه بطريق الحل أن الكلمة التي هي مورد القسمة أعم
 من الاسم والفعل والحرف فإن المراد بها مطلق الكلمة من غير نظر إلى
 كونها اسما أو فعلا أو حرفا أي مورد القسمة هو مفهوم الكلمة والمحكوم
 عليه في قوله وكل كلمة اسم أو فعل أو حرف ما صدق عليه مفهومها فلا يلزم
 النتيجة لعدم تكرار الوسط إذا المراد من أحدهما المفهوم ومن الآخر ما
 صدق عليه المفهوم والتكرار بحسب المعنى شرط فكان السائل أشبه
 عليه التكرار بحسب اللفظ بالتكرار بحسب المعنى فلم يفرق بينهما وقس على
 ذلك **في** تقسيم الكل إلى أجزائه إذا اتفق الشرط الأول أو الثاني يقال
 هذا التقسيم باطل لأنه غير حاصر لأقسامه لو وجد قسم آخر داخل في المقسم
 خارج عن الأقسام أو لو وجد قسم آخر خارج عن المقسم داخل في الأقسام
 وإذا اتفق الشرط الثالث يقال فيه تصادق الأقسام وإذا اتفق الشرط
 الرابع يقال إن الأقسام صادقة على المقسم (فإن كان دفعه ممكنا فيدفع

بالتقياس في ذلك على ما تقدم والافلا غير التقسيم

﴿ المناظرة في المنقول ﴾

﴿ وناقل لا الترام مانقل ﴾ * يطلب بالتصحيح ان كان جهل

النقل الذي لم يلتزم الناقل صحته أي لم يقل وهو صحيح مثلاً ولم يجعله مقدمة
للدليل ولم يقم عليه دليلاً يطلب تصحيحه ان كان مجهولاً أي صدق نسبته الى
المنقول عنه وان كان معلوماً علماً اسبائياً مما تلا للمطلوب بأن كانا طيبين
أو يقيذين فلا يصح طلب تصحيحه اذ هو مكابرة والتقييد بالمناسب احتراز
عما اذا كان مطلوب السائل فوق ما عنده كأن يطلب اليقين والذي عنده
ظن فالطلب لا ثبوت كما اذا قال الناقل قال الشافعي الوضوء يحتاج الى نية لانه
عبادة فيقول السائل اطلب منك تصحيح هذا النقل أولاً نسلم أن الشافعي
قال ذلك وليس له أن يقول لا نسلم أن النية شرط في الوضوء (ومطالبة
الناقل بالتصحيح لانه قد يضع غير المنازع مقام المنازع ويستعمل في أثناء
المث ما هو مسلم عند ذلك الغير على انه مسلم عند المنازع الزامه بالتقرير
كما اذا قال الناقل العالم حادث خلاف المتكلمين بحضور فلسفي يقول بقدوم
العالم فانه يفتري حيث يقول الناقل فيعترف بأن مذهبه مذهب المتكلمين
ثم يقول الناقل في أثناء المثل ان الواجب تعالى فاعل مختار على انه
مذهب المتكلمين ويبنى على ذلك اثبات حدوث العالم بأن الفاعل المختار
يفعل بالارادة وكل ما يفعل بالارادة فهو مسبوق بالعدم فقد وضع
المتكلمين القائلين بحدوث العالم مقام الحكماء المأزعين فيه القائلين
بقدمه تقريراً لا حدهم ثم أثبت حدوث العالم بناء على هذه المقدمة المسئلة
عند المتكلمين ولا يسع الفيلسوف منعهما لأنها مسئلة في المذهب الذي
انحسب اليه وبذلك حصل للفيلسوف في الالتزام ومنشؤه عدم طلب التصحيح
﴿ أما اذا التزم الناقل مانقل فقد صار مدعياً فينتوجه عليه ما يتوجه على
المدعي مثلاً لو قال قال الامام ابو حنيفة لا تجب زكاة الفطر على المديون

ثم قال لأن عدم المدار أى العلة في وجوبها يشمل الضعيف والمدينون وأثبت
ذلك بالقياس الخلق هكذا الوجبت الزكاة على المدينون لوجبت على الفقير
والتالى باطل بالاجماع فالمقدم مثله * بيان الملازمة أنه كلما تحقق
الوجوب على المدينون لم يتحقق شمول العدم وكلام يتحقق شمول العدم
يتحقق شمول الوجوب ينتج كلما تحقق الوجوب على المدينون تحقق شمول
الوجوب فالوجوب على المدينون ملزوم لنقيض شمول العدم كافي للصغرى
ونقيض شمول العدم مستلزم لشمول الوجوب كافي الكبرى ثم تحصل
النتيجة صغرى ويضم اليها وكما تحقق شمول الوجوب تحقق الوجوب على
الفقير ينتج كلما تحقق الوجوب على المدينون تحقق الوجوب على الفقير
وهو المطلوب فيكون الوجوب على الفقير من لوازم شمول الوجوب اللازم
لنقيض شمول العدم اللازم للوجوب على المدينون ولازم اللازم لازم
ولو بوسائط وأما بطلان اللازم فبالاجماع (وهذه المقدمات ظاهرة
الاكبرى القياس الاول أعنى قولنا وكلام يتحقق شمول العدم يتحقق
شمول الوجوب * ويبانها أن يقال لو لم يثبت شمول الوجوب على تقدير
عدم شمول العدم ثبت نقيضه أى عدم شمول الوجوب على ذلك التقدير
والا لارتفع النقيضان * فإذا لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجوب
وهو ينكس بعكس النقيض الموافق الى قولنا اذا تحقق شمول الوجوب
تحقق شمول العدم وهو محال فشمول الوجوب مستلزم لشمول العدم في
العكس ولكون ذلك محالاً ثبت المطلوب وهو شمول العدم على تقدير عدم
شمول الوجوب وعليه يلزم انتفاء الافتراق في عدم الشمول فلا سائل
أن يقول قولكم لو لم يثبت شمول الوجوب على تقدير عدم شمول العدم
ثبت عدم شمول الوجوب أمّا أن يكون المراد منه أنه لو لم يلزم هذا الثبوت
يلزم عدم ثبوت الوجوب أمّا أن يكون أنه لو لم يثبت ذلك مجرداً عن اللزوم
ثبت هذا مجرداً عنه * فان كان المراد الاول فلا نسلم انه اذا لم يكن شمول

العدم مستلزما شمول الوجوب يلزم أن يكون مستلزما لعدم ذلك الشمول
كالا نسان فانه لم يستلزم ايضا حلا بالفعل ومع ذلك لا يستلزم عدمه وقولكم
والا لارتفع النقيضان غير مسلم وانما يلزم لو كان سلب اللزوم مستلزما لعدم
ثبوت ذلك الشيء وهو مجموع لجواز أن لا يكون لازما ومع ذلك يكون ثابتا
* وان كان المراد اننا في كان قولكم والا لارتفع النقيضان مسلما لكن
قولكم وهو ينعكس ممنوع لانه على ذلك التقدير يكون قضية اتفاقية
لازومية لعدم المناسبة بين تحقق شمول الوجوب وتحقيق شمول العدم مع
انها لا بد منها كما تقدم في بحث الملازمة والاتفاقية لا تنعكس كما بين في
الميزان (وقال بعضهم الغلط هنا في القضية الحاصلة من انتفاء الكبرى
المقابلة اذا لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجوب لان القضية
الحاصلة من انتفاء الموجبة الكلية لازومية تكون قضية قيمها سلب
اللزوم وهي هنا قولنا ليس كلما يتحقق شمول العدم يتحقق شمول
الوجوب لازوم السلب اعني قولنا كلما يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول
الوجوب ولو سلم لزوم السلب فهي لم يؤت بها هنا كلية بل هي بها موهمة
وهي في قوة الجزئية والموجبة الجزئية لا تنعكس عكس النقيض
(واقصر المسعودي على كونه في العكس حيث قال في تصوير الممع لان سلم
انعكاس قولكم اذا لم يتحقق شمول العدم لم يتحقق شمول الوجوب الى قولنا
اذا تحقق شمول الوجوب تحقق شمول العدم لم لا يجوز أن لا تنعكس بناء
على انها جزئية * أو يقول لان سلم لزوم تلك القضية التي جعلتها عكسا
وانما يلزم ذلك أن لو صدقت كاتبة وهو ممنوع (وجعله شيخ الاسلام في
الكبرى حيث قال ما معناه لان سلم انه كلما يتحقق شمول العدم يتحقق شمول
الوجوب والا لكان شمول الوجوب من لوازم عدم شمول العدم واللازم
منتفيا اذ لو كان شمول الوجوب من لوازم عدم شمول العدم لكان شمول
العدم من لوازم نقيض شمول الوجوب بحكم عكس النقيض أي قولنا كلما

لم يتحقق شمول الوجوب بتحقيق شمول العدم وذلك باطل وان تقبض شمول
الوجوب أي عدم تحقق شمول الوجوب متحقق في الافتراق وأقله في الفقير
مع عدم تحقق شمول العدم اهـ * ومثال ما اذا جعله مقدمة دليل ما لو قال
العالم حادث قال العلامة الذبي لانه مؤلف من الجزء الذي لا يتجزأ

* وجوزوا النقض الشبهى اذا * بدافساد ولبعارضه كذا *
* أعنى بتقديرية والناقل * يدفع بالتعصم عنه السائل *
* وإذا بان يقيم بالتصريح * دليل لا ويشير للتصريح *
* وجاز تحرير ومنع بالسند * ونقضه الدليل أيضا قد ورد *

جوز بعضهم في الدل النقض الشبهى بخصوص الفساد فيما إذا أخطأ الناقل
فيه كما لو نقل أحد عن الفلاسفة حشر الأجساد فقال السائل هذا
النقل باطل لانه ما فلهما هو من ضروريات مذهبهم * أو قال المتصوف قال
شيخى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقعة فقال السائل هذا
النقل باطل لانه يخالف للاجماع * وأما النقض بانه فى المذهب الناقل
فليس هو موجها الا اذا استزم حكم المنقول كما فى حسن باشا راده على
الكلنبوى (والمعارضة التقديرية كما لو قال السائل فى المثال المتقدم ان
فرض عندك دليل على صحة نقلك فعندى دليل على نقيها وهو أن رؤية
النبي عليه السلام فى البقعة مخالفة للاجماع * واذا نقل المعلن عن
أهل السنة امتناع رؤية الله تعالى يوم القيامة فتصوير المعارضة فيه
بأن يقول السائل ان نقلك هذا وان فرض أن عندك ما دل عليه
فعندى دليل قائم على خلافه وهو أن علماء التوحيد وعلماء التفسير
وعلماء الحديث صرحوا فى كتبهم بأن رؤية الله جائرة بل ستمنع ولا بد وكل
نقل هذا شأنه فهو فاسد * والناقل التعصم اما باقامة الدليل المصرح به
أو المشار اليه مثلا لو قال الناقل قال الاستاذ الله منكلم بكلام أزلنى وقال
السائل هذا النقل ممنوع (والاثبات بالدليل المصرح به أن يقول الناقل

ان هذا الكلام مسطور في المقاصد وكل كلام فيه فهو قول الاستاذ
 فينتج هذا الكلام كلام الاستاذ والكبرى نظرية فيثبتها بقوله لان
 هذا الكتاب تأليفه * أو يقول هذا الكلام مسطور في المقاصد وكل
 مسطور فيه فقله صحيح ينتج هذا الكلام نقله صحيح (والاثبات بالدليل
 المشار اليه أن يحضر الناقل الكتاب المنقول منه فان الاحضار بمنزلة
 أن يقال ان هذا الكلام مسطور في هذا الكتاب وكل كلام مسطور فيه
 فهو كلام الاستاذ لان هذا الكتاب تأليفه أو بمنزلة أن يقال ان هذا كلام
 مسطور في هذا الكتاب وكل مسطور فيه فنقله صحيح كما في شرح الولدية
 للآدمي قوله التصريح بالوقال الناقل قال العلامة الاجماع حجة فانه يكون
 العلامة منقولاً عنه والاجماع حجة منقولاً وقال العلامة الخ زقلا (فاذا
 قال الخصم لا نسلم ذلك بناء على ما فهمه من أن المراد بالعلامة التفاتاً إلى
 عالمائه لم يقل ذلك القول وانما القائل به غيره فيكون المنع وارداً على
 دعوى ضمنية بأن المنقول عنه التفاتاً إلى * فيجيب بتصريح المنقول عنه بأن
 يقول الناقل ان المراد بالعلامة القطب الشيرازي لا السعد التفاتاً إلى
 (وان منع بناء على ما فهمه من أن المراد بالاجماع أي اجماع كان فيكون
 المنع وارداً على دعوى ضمنية أن المنقول حجة مطلق الاجماع * فيجيب
 بتصريح المنقول بأن يقول الناقل المراد من الاجماع اجماع المجتهدين
 (وان منع بناء على عدم تصديقه الناقل في نقله من الكتب كزمنة لا لحفظه
 أو لعدم وجوده المنقول فيكون المنع وارداً على النقل * فتصريحه بأن يقول
 الناقل ليس المراد من الكثر الكتاب المشهور بكثر الدقائق للنسفي بل هو كتاب
 آخر لغيره قوله المنع مع السند في المثال المتقدم أعني نقل جواز رؤية النبي
 صلى الله عليه وسلم بقطة مقدمة الدليل في التقض قوله لانه أي النقل
 مخالف للاجماع وفي المعارضة قوله لانه أي الرؤية مخالفة للاجماع فيقول
 الناقل لا نسلم ذلك كيف والتب عليه السلام يسمع سلام من يسلم عليه

* أركيف والنبي عليه السلام في قبره بركة سلام من يسلم عليه وكل من
كان كذلك فرويته بقطعة جائرة * وله نقض الدليل بأن يقول الناقل أن
دليلك على بطلان رؤية النبي عليه السلام بقطعة جائرة في رؤية المشايخ الذين
نقل عنهم بالتواتر أنها حصلت لهم بقطعة كالثاذه ولحسن سيرتهم وظهور
الكرامات على أيديهم حصل اليقين بصداقهم فقد تخلف حكم الدليل عنه
فيها وكل دليل هذا شأنه فهو باطل * وأما دليلك يستلزم أن يكون
النبي عليه السلام معدوما وهو مخالف للاجماع من أنه حي في قبره وكل دليل
هذا شأنه فهو باطل * **المسطرة في العبارة**

* عبارة فيها انتقاد خلف * قانون نحو مثلا أو صرف *
* جوابه بالمنع والتحرير * **المادة أو مذهب التعبير**
العبارة هي اللفظ وهي إما العبور والمخاطب منه إلى المعنى ويمكن أن تكون
بمعنى التعبير أي التفسير على حد قوله تعالى إن كنتم للرؤيا تعبرون وهي إما
اللفظ لأنه يفسر مراد المتكلم للسامع مجازا مرسل علاقه السببية
* واشتهر أن ناقض العبارة مستدل وموجهها مانع فتنقض العبارة سواء
كانت تعريفا أو تقسيما أو دليلا أو مقدمة دليل أو منقولا أو التزام صحة لفظه
ومعناه دعوى السائل بطلان ما مستدلا بمخالفتها قانون اللغة أو الصرف أو
نحوهما من العلوم العربية كما لو قال المعلن

جزى ربه عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
فيقول السائل هذه عبارات مخالفة لقانون التصويف كل عبارة شأنها
كذاف هي فاسدة ويثبت الصغرى بأنهم مشتملة على الإضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة (في باب يمنع الصغرى وهي الاشتغال مستندا
بتصريحها أي لم لا يجوز أن يكون الضمير في جزى ربه راجعا إلى الجزاء المفهوم
من قوله جزى أي رب الجزاء * أو يمنع تلك الكبرى ويستند بتقرير المذهب
الذي بنيت عليه من مذاهب أهل العربية أي لم لا يجوز أن يكون الكلام

مبنية على ما جوزه الاخفش وابن جني في مثل ذلك

﴿ تعيين الطريق ﴾

﴿ ارادة السائل للمعلل ﴾ * دليلا آخر اوصف اكل ﴾

﴿ تعيينه الطريق لكن ليس ذا ﴾ * دأب الذين ناظروا فليبدوا ﴾

هو أن يعترض السائل دليل المعلل بأنه مشغل على التطويل أو الاختصار أو على مقدمة مستدركة أو على الخفاء مما لا يزيل حتمته بل يزيل حسنه وأن الاولى له أن يستدل بدليل يريه اياه خال عن المذكوران (فيجاب بأن هذا الاعتراض من قبيل تعيين الطريق أي ترجيح الطريق للسؤل فيه وهو ليس من دأب المتناظرين لأن وجود الراجح لا يوجب بطلان المرجوح على انه ربما يكون ذلك راجحا عند السائل مرجوحا عند غيره لاختلاف الآراء الا اذا خالف المشهور فیتوجه عليه الاستفسار من بيان نكتة الاثار

﴿ الدخول في الدليل ﴾

﴿ الدخول في دليلهم أقسام ﴾ * كفي الدليل صغير ما يرام ﴾

﴿ أو هو محتاج الى مقدمه ﴾ * أولم يكن للمدعي مستلزمه ﴾

﴿ فأول ان كان حشوا مفسدا ﴾ * فذلك الاستدراك نقض قدمه اكل ﴾

﴿ وان يكن مزيل حسن فهو من ﴾ * قيل تعيين الطريق فانتبه ﴾

﴿ والاحتياج ان الاستلزام قد ﴾ * بدا فنع أو لحسن فليرد ﴾

الدخول في الدليل على ثلاثة أقسام (الأول أنه مشغل على مقدمة مستدركة لاطائل فتحها) (الثاني أنه محتاج الى مقدمه أخرى) (الثالث أنه غير مستلزم للمدعي * فالأول ان كان حشوا مفسدا يكون الدخول نقضا بالفساد وان كان غير مفسد بل مزيل لحسن الدليل فيكون من قبيل تعيين الطريق وقد مر أنه ليس من دأب المتناظرين * والثاني ان كان الاحتياج من جهة حسن الدليل فهو من قبيل تعيين الطريق أيضا فليرد وان كان من جهة الاستلزام للمدعي فيرجع الى منع التقريب * والثالث هو منع التقريب

(لكن يتوجه المبع على الدعاوى الضمنية بسلامة الدليل مما يزيل حسنه
 مثلا لو قال المعلن العالم حادث لانه متغير ومستند الى الفاعل المختار فالمعلن
 كما انه ادعى ان دليله غير مشتمل على مقدمة مستدركة دعوى ضمنية
 فلا سائل ان يعارض بفسررض دليل على الدعوى الضمنية فيقول ان
 فرض دليل على صحة دعوته والفتندي دليل على خلافها وهو ان في دليلك
 قيد ازائدا وهو قولك ومستند الى الفاعل المختار وكل دليل هذا شأنه
 فهو مشتمل على مقدمة مستدركة قد يملك مشتمل على مقدمة مستدركة
 فان اعترف به المعلن فقد انقطع البحث والا فتجربى المداطرة من الطرفين
 الى ظهور الصواب **الانتقال من بحث الى بحث**

وليس الانتقال من بحث الى * سواء مع ترك لدفع قبلا
 * كدخله في سند وان منع * صلاح الاستناد فليدع
 * كذا ابطال الصلاحية له * أى اذا اعم من نقض المسألة
 * ومنعه الجواز في الجوازي * بسند الجواز كالجوازي
 * وطلب الدليل أى على السند * كمنع تزوير الجوازي يرد
 * ومنع ما يملك كالدليل من * قطعيه ومنع منع ان يبين
 الانتقال من بحث الى بحث آخر ان كان الاثبات به على قصد تسليم المنع
 وانظار فساد ما ذكر معه دفعا لتوهم صحته مثبتا ما منعه السائل فهو موجه
 في بعض أقسامه أما ان اشتغل به بدون اثبات ما منعه السائل فقد يجز عن
 اثبات مدعاه وهو على ثمانية أنواع (الاول الدخيل في السند) بانه في
 حد ذاته غير مستقيم أى في قطعه خلل لمخالفته القواعد المرعية أو فيج
 لمخالفته الجمهور في العلوم العربية سواء كان في متن اللغة أو قافون شرحها
 كالصرف والنحو * أو في معناه فساد مخصوص كاستلزام الدور واجتماع
 الضدين وارتفاع النقيضين وصدقهما (الثاني منع صلاحية السند
 للسندية) بمعنى طلب الدليل على الصلاحية (الثالث ابطال صلاحية

السند السندية) باعتبار الدعوى الضمنية من السائل وهي ان سندی
 صالح للسندية مستنداً به محرره مطلقاً أو من وجهه أو بما يقتضيه لتقيض
 الممنوع لأن كلامها لا يقوى المنع فهو باطل وصف السند لا بطلان ذاته
 كما لو قال المعلن هذا الشئ ليس بانسان لانه غير متنفس فقال السائل
 لانسلم انه ليس بانسان لم لا يجوز أن يكون حيواناً * فقال المعلن صلاحية
 الحيوان للسندية باطلة لانه أعم من المسمى وثبوت الأعم لا يستلزم
 الاخص (وكما لو قال المعلن هذا العدد زوج لانه اثنا عشر وكل اثني عشر
 زوج فقال السائل لانسلم صفراً كيف وهذا العدد مساو كسوره فقال
 المعلن ان أردت بمساواته كسوره انه فرد فهو باطل لانه منقسم بمساويين
 وان أردت انه أعم من الفرد والزوج فلا يصلح للسندية لأن السند ما يقوى
 المنع وهذا لا يقويه الا أن ذلك لا ينفع المعلن لانه اذا لم يصلح للسندية يبقى
 المنع مجرداً وهو موجه بخلاف ابطال ذاته فيما تقدم فانه ينفعه لكن ليس
 من جهة اخلاء المنع عن السند بل من جهة أن ابطاله يستلزم ابطال تقيض
 الممنوع فيلزم ثبوت عينه كما تقدم (الرابع منع جواز السند المذكور على
 سبيل الجواز) كأن يقول السائل لانسلم هذا لم لا يجوز أن يكون الامر كذا
 فيقول المعلن من باب المقابلة والمجازاة لانسلم جواز أن يكون الامر كذا
 لم لا يجوز أن يكون كونه كذا امتنعاً وهو غير مسجوع لان ما كل المنع الجواز
 وما كل السند الجوازي كذلك والجواز ان ليس بينهما تقابل حتى يلزم من
 ثبوت أحدهما رفع الآخر (الخامس منع السند الجوازي) بمعنى طلب
 الدليل عليه وان كان نظرياً وهو عبث لأن اللازم على العمل اثبات
 المقدمة الممنوعة سواء كان المنع مجرداً أو مع سند وسيأتي ان منع المنع
 لا يوجب اثبات المقدمة الممنوعة فتح ما يؤيده لا يوجب ذلك بالاولى
 (السادس منع تنوير السند الجوازي) وهو غير مسجوع لانه يدفع مثبت
 السند أو موضحه لا يبطل تقيض المقدمة الممنوعة حتى يلزم ثبوتها فلا يجب

على السائل اثباته كافي المختارية (السابع منع السند القطعي) الذي لم يذكر على صورة الدليل أما المذكور على صورة الدليل فضعفه موجه ويتعين أرجاعه الى مقدمته (الثامن منع ذات المانع) كأن يقول منعه مردود أو مدفوع وهو مكابرة فلا يسمع لانه تعلق الشك بالشك باعتبار المنشأ وذلك أن المانع طلب الدليل ومنشؤه شك المانع ولا معنى للطلب على الطاب .

في الغصب

- في المنع بالدليل قبل ما مرد * معطل دليله غصبا بعد
- في اذا ادعى الفساد في المقدمة * فكأن لمنع معه محتمل
- في الا اذا عني استناد القطع * وأنه تقوية للمنع
- في فذلك تحريري الا فاضل * قد أوجبوا به جواب السائل

الغصب دعوى السائل فساد مقدمة دليل المعلن مع الاستدلال على فسادها بدليل أو تنبيه قبل استدلال المعلن عليها كالوقال المعلن الخلق الزكاة واجبة في حلي النساء لانه متناول النص وهو قوله عليه السلام في الحلي زكاة وكل ما هو متناول النص فهو جائز لا ارادة فهو مراد ينتج ان محل النزاع مراد به مقال السائل الشافعي لان سلم أن محل النزاع متناول النص وان سلمناه فلان سلم أن كل ما هو متناول النص جائز الارادة وان سلمناه فلان سلم أن كل ما هو جائز الارادة مراد لانه لو تحقققت الارادة لتحقققت مع جميع لوازمها من وجود المقتضى وارتفاع الموانع والمنايع هنا موجود وهو قول النبي عليه السلام لازكاة في حلي النساء أو يقول لانه لو كان متناول له لتناول اللاتي والبطوا هو لكون المماثلة مشتركة بينهما ولا يمكن لا يتناول لهما والا ثبت الوجوب فيهما لكن الوجوب مستف للزومه ضرر النقص فيلزم اتفاؤه في الحلي كافي مخرج الكيلاني على آداب السهرقندي (واحتراز بدعوى فساد المقدمة على الوخل المانع عن ذلك فهو ليس بغصب بل هو منع مع السند القطعي سواء ذكرت كبراه أو طويت

كقول السائل لانسلم انه ليس بحيوان كيف وهو متنفس فانه مع الكبرى
المطوية يتج انه حيوان وكقوله لانسلم أن النهار ليس بوجود ككيف
والشمس طالعة فانه مع الملازمة المطوية أي وكلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود يتج ان النهار موجود وقس عليهما أما اذا ذكر بطريق
الجواز ككان يقول لم لا يجوز أن يكون متنفسا لم لا يجوز أن تكون
الشمس طالعة فهو لا يتج مع المقدمة المطوية الا الجواز وجواز النقيض
لا يستلزم الحكم بفساد النقيض (ووجهه تسميته غصبا أن منصب
السائل مطالبة الدليل من معلل على مقدمة دليله ومنصب المعلل التعليل
عليها فاذا ادعى السائل شيئا استدل عليه فقد غصب منصب المعلل
(وهو غير مسموح لانه اذا جوز الغصب للسائل فالمعلل قد يعرض عن
الاستدلال على ما وقع فيه الغصب من مقدمة دليله ويغصب في مقدمة
دليل السائل ما غصب وهكذا تجري المغالبة من الطرفين فيبعدان عن
إظهار الصواب في مدعى المعلل لأن الصواب اغنا يظهر اذا منع السائل
واستدل المعلل الى أن يجرأ أحدهما فلا يجب الجواب * وكون دليل
الغصب معارضا أمر لم يقصد السائل حتى يجب دفعه (وعليه فلو اعتبر
السائل المعارضة بعد اثبات المعلل الممنوع بأن قال دليلك هذا وان دل
على ثبوت الممنوع فعندي ما ينفيه وهو دليل الغصب فيثبت يجب على
المعلل دفعه بما يدفع به دليل المعارضة ويستثنى من عدم معارضة ما اذا
قال السائل بعد ادعاء الفساد أريد المنع مع السند بما ذكرته في صورة
الابطال والاستدلال فيثبت يستحق الجواب لأن تحريرا المراد مستفيض
في المباحثات (فان قيل) لم يجعل النقض الاجمالي والمعارضة الحقيقية
غصبين مع انهما استدلال من السائل على فساد المقدمة في ضمن دعوى
فساد مجموع الدليل وقد قلتم ان الاستدلال وتظيفة المعلل (يقال) انهما في
الحقيقة غصبان ولكن جواز معارضة ضرورة لأن السائل ربما لا يعلم

خلل دليل المعلل على التعيين فيضطر الى النقض أو المعارضة فلولم يعتبر
 وظيفتين موجّهتين لا ضطر السائل الى قبول دليل باطل في اعتقاده لعدم
 تنبهه الى فساد مقدمة معينة فيه بخلاف المقدمة المعينة لانه لا ضرورة
 تدعو الى الاستدلال على ابطالها لا مكان منها مع السند القطعي فكان
 الاستدلال على ابطالها غصبا غير جائز (نفيه) التقييد بالمقدمة
 لاخراج المدعى غير المدلل فان ابطاله بالدليل لا يسمى غصبا بل هو النقض
 الشبهى أو المعارضة التقديرية ولاخراج المدعى المدلل فانه لا يصح منعه
 الا ان يكون مجازا عن طلب دليل على مقدمة دليله كما تقدم نظما لكن في
 الحاشية الا لو غلب التقييد بالمقدمة بناء على الاغلب اذ دعوى فساد
 المدعى الغير المدلل مع الاستدلال على الفساد غصب أيضا اه وعليه
 فالنقض الشبهى والمعارضة التقديرية غصبان ومال اليه سبحانه في زاده في
 الولدية حيث قال الغصب في عرفهم استدلال السائل على بطلان ما صرح
 منعه فالمعارضة ليست بغصب لانها ابطال الدعوى بدليل بعد استدلال
 المعلل عليها وليس منع الدعوى بعد الاستدلال عليها صحيحا وكذا النقض
 ليس بغصب لانه ابطال الدليل بدليل ولا يصح منع الدليل اه وقيد
 شارحها الا تمدى المعارضة بالحقيقة والنقض الاجالى قال ومن عم فقد
 غفل عن سابق كلامه ولا حقه اه وفي شرح الكلبوى لمسن باشاراده عند
 الكلام على النقض الشبهى قد يقال ان النقض وكذا المعارضة غصب
 غير مسهوع لانه استدلال وهو حق المعلل وليس السائل الا المطالبة وبجواب
 بان الكلام مبنى على مذهب مجوزى الغصب لا يقال ان الغصب جائز هنا
 للضرورة لا نأقول لا ضرورة هنا اذ السائل لا يجوز ان يكون مترددا في
 حكم المدعى والنقل أو يحكم بفساده واياتا كان يمكن منعه وطلب بيانه
 بخلاف النقضين الحقيقيين اه (أى النقض الاجالى والمعارضة
 الحقيقية)

* مصادر من يجعل المقدمه * نتيجة أى برديف الكلمة *
 * كلك نقلة وكل الانتقال * تحرك فذى تحرك يقال *
 * أو ذى تضاييف يحذفى لوسط * والشان فى الا كبراذبه اربط *
 * كزيد ابن ثم كل ابن فذو * أب فزيد ذو أب قد نبذوا *
 * وذو القياس ان يكن دوريا * حليه قد كان أو شريطيا *

المصادر من يجعل احدى مقدمتى الدليل عين النتيجة بتغيير ما وانما اعتبر
 التغيير ليقع الالتباس كأن يقول هذه نقلة وكل نقلة حركة ينتج ان هذه
 حركة فالصغرى هنا عين النتيجة وقد بدل الحركة بما اراد فيها وهى النقلة
 * وكان يقول الانسان بشر وكل بشر ضحك ينتج ان الانسان ضحك
 فالكبرى هنا عين النتيجة وقد بدل الانسان فيها بما اراد فيه وهو البشر
 (ومن قبيل جعل احدى مقدمتيه عين النتيجة بتغيير ما كون النتيجة
 واحدة مقدمتى الدليل متضاييفين فان أحد المتضاييفين فى قوة الاخر فاذا
 جعل أحدهما مقدمة من برهان الاخر كان يكمل النتيجة مقدمة من
 برهانها كقولهم هذا ابن وكل ابن ذو أب ينتج هذا ذو أب فقد وضع الابن فى
 الحد الاوسط ومضاييفه وهو ذو أب فى الحد الاكبر (ومن المصادر صاحب
 القياس الدورى وهو الذى يتوقف فيه العلم باحدى مقدمتى الدليل على
 العلم بالنتيجة فى الجملى كما يقال كل وضوء رافع للحدث وكل ما هو رافع
 للحدث يصح بالنية فكل وضوء يصح بالنية ثم يستدل على قوله كل ما هو
 رافع للحدث يصح بالنية بقوله كل ما هو رافع للحدث وضوء وكل وضوء يصح
 بالنية * وفى الاستثنائى المركب من المتصلة الاتفاقية نحو ان كان
 الانسان ناطقا فالجوارنا هو الانسان ناطق ينتج ان الجوارنا هو
 لان العلم بصدق المتصلة الاتفاقية متوقف على العلم بصدق التالى فلو
 استفيد العلم بصدق التالى من العلم بصدق الاتفاقية يلزم الدور
 * المكابرة والمعادنة *

﴿مكابر مانع تفصل بعدما * صحح ان ناقله ما التزاما﴾
 ﴿ومانع الدليل والمقدمة * ولم يكن عين تلك بالسمة﴾
 ﴿وناقض بدون شاهد ولم * يكن جلياما به نقضا حكم﴾
 ﴿وعارف صحة قول خصمه * أي وفسادا كائنا في حكمه﴾
 ﴿والكل ان لم يدرك قول الاخر * سم النزاع بالعناد يأسرى﴾
 المسكارة منع التقل المقارن بالتصحيح اذ لم يلتزم الناقل صحة ﴿ومنع الدليل
 أو مقدمة غير معينة بمعنى مطالبة الدليل عليه أو عليها﴾ ومنها منع المدعى
 المدال بمعنى طلب الدليل عليه من غير تعرض لدليله لأن المطالب حاصل
 الا أن يراد منع مقدمته بحجاز في النسبة فيصح ذلك كما تقدم نظما ﴿ومنها
 نقض الدليل بدون شاهد الا اذا كان البطلان بديهيا كما تقدم عند بيان
 النقض الاجمالي﴾ ومنها منازعة من يعرف فساد كلامه وصحة كلام
 خصمه ﴿وكل منهما ان كان لا يدري قول صاحبه وتنازعا فذلك المنازعة
 هي المعادة

﴿المجادلة﴾

﴿وان توجهها الى النسبة لا * ليظهر احقاها متجادلا﴾
 المجادلة توجه المتضاهين في النسبة بين الشئين لا لظهار الحق بل لاختتام
 المعال والزام السائل

﴿الجواب الجدلي﴾

﴿ومنه مبنى على ماسلما * ولم يكن في واقع مسلما﴾
 ﴿ومنه ما يثبت بالمغالطة * وبالذي يرى الفساد خالطه﴾
 ﴿وان يكن في واقع ذاهقا * دليلا أو مستندا لا فرقا﴾
 من الجواب الجدلي ما بنى على ماسله السائل بأن أثبت المعال ما منعه
 السائل بدليل مشتمل على مقدمة مسلمة عند السائل مع علم المعال بانها
 باطلة وهو جواب الزامى جدلي لا لتحقيقي الا انه يتفجع المعال كما تقدم ذلك
 نظما ﴿ومنه الاثبات بالمغالطة سواء كانت في الواقع كذلك أو في اعتقاد
 المعال﴾ وكذا اذا دفع المعال نقض السائل أو معارضته مستدلا أو مستقندا

بما يعتقد أن الفساد خالطه وإن يكن في الواقع حقا فهو جواب جدي

في الاخام والالزام

في معمل في مجزء الاخام * وسائل في مجزء الالزام

لا بد في نهاية المناظرة من مجزء المعمل عن دفع انتقاد السائل ويسمى انقاما

أو مجزء السائل عن اثبات ما انتقديه ويسمى الزاما

خاتمة في رموز ضروب الاشكال في القياس الاقتراني الجملي

ان أنت كافات كريما كهفا * أسرع بما كفي لذل لطفاني

أما جلا بالود ككل بعده * اذ دام بساما نل دن سعده

بدر اذا كثر لطفنا لفظه * بدا بها لذل ككل لفظه

بالوصل جد برغم لاح سيدي * بلاد واعي سلب كل سوددي

جيينه اذ كان كالشمس بدا * جن به كل لبيب مرمدا

جلا جلا باهرا كباري * جسامدها بت ليله مري

جانب هوى كفال بدر بارع * جبل وصف كم سناء ساطع

دارك أنا كان كشهم برما * دوما بما كلفت بل بأبرما

دم جانحا لنصح كل لاثم * دم داعيا كل لطيف سالم

دع هزل بدعة لذى سفاه * دري وما ساد كفدم ساه

دع زاهيا كم مره سعود * دهر حلا لاح به سمود

نفذ رموزا من أوائل الكلام * فكل ضرب من سروف قد فهم

فأول للشكل ثم الثاني * للضرب ثم بعد ذين اثنان

هما الصغرى ضربه والكبرى * وخامس نتيجة في الاخرى

فالكاف للموجبة الكليه * والسين للسالبة الجزئية

واللام سلب الكل ثم الباء * لموجب الجزئيهما يجاء

في غير رمز أول وثاني * فانها في ذين رمز الثاني

لما كان الناتج من الشكل الاول أربعة ومثلها من الثاني وستة من

الثالث وعشيرة من الرابع والجملة اثنان وعشرون ضربا كان تقطعها
 بالصراحة يقع فيه الاشتباه فيعسر حفظه فلذلك ذكرتها في احد عشر بيتا
 برموز في أوائل الكلمات لكل ضرب خمسة رموز في شطر يعين بها
 استحضاره بغاية السهولة فان الرمز الاول من كل شطر للشكل والثاني
 للضرب والثالث والرابع للمقدمتين الصغرى والكبرى والخامس للنتيجة
 (فرمز الشكل الاول ألف ورمز الثاني باء ورمز الثالث جيم ورمز الرابع دال
 ورمز الضرب الاول ألف ورمز الثاني باء وهكذا الى الثامن فرمز هاء
 ورمز القضية الموجبة الكلية كاف ورمز السالبة الجزئية سين ورمز
 السالبة الكلية لام ورمز الموجبة الجزئية باء في غير الكلمة الاولى
 أو الثانية فان الباء هناك اشارة الى الثاني شكلا أو ضربا فاذا الباء التي
 للقضية الموجبة الجزئية هي ما كانت في الكلمة الثالثة أو الرابعة
 أو الخامسة من الشطر (فاذا عرفت ذلك وأردت الضرب الاول من
 الشكل الاول مثلا تجده في شطران أنت كافات كريما كهفا فالألف في أن
 اشارة الى أن هذا الضرب من الشكل الاول والألف في أنت اشارة الى أنه
 الضرب الاول من الشكل المذكور والكاف في كافات اشارة الى أن
 المقدمة الصغرى موجبة كلية والكاف في كريما اشارة الى أن المقدمة
 الكبرى موجبة كلية أيضا والكاف في كهفا اشارة الى أن النتيجة موجبة
 كلية * ولو أردت معرفة الضرب الثالث من الشكل الرابع تجده في شطر
 دم جانحا لتصح كل لائم فالدال في دم اشارة الى أنه من الشكل الرابع
 والجيم في جانحا اشارة الى أنه الضرب الثالث من الشكل المذكور واللام في
 لتصح اشارة الى أن المقدمة الصغرى سالبة كلية والكاف في كل اشارة
 الى أن المقدمة الكبرى موجبة كلية واللام في لائم اشارة الى أن النتيجة
 سالبة كلية وقس على ذلك (ولفظه ولظفه في بيت بدر اذا كرر لفظا لفظه
 يسكون الهاء وبت بفتح الموحدة وتشديد التاء المثناة المضمومة أي قطع

وكلفت بالبناء للمجهول وقع التاء وقدم بفتح فسكون المعنى عن الكلام
والسمود بضم السين رفع الرأس تكبرا وضمير به يعود الى الزاوى
في أمثلة الشكل الاول في الضرب الاول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم
فكل انسان جسم * الثاني كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر
فلا شيء من الانسان بحجر * الثالث بعض الحيوان انسان وكل انسان
ضاحك فبعض الحيوان ضاحك * الرابع بعض الحيوان فرس ولا شيء من
الفرس بحمار فبعض الحيوان ليس بحمار في أمثلة الشكل الثاني في الضرب
الاول كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحجر فلا شيء من الانسان بحجر
* الثاني لا شيء من الانسان بحمار وكل حجر جاد فلا شيء من الانسان بحجر
* الثالث بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بانسان فبعض الحيوان
ليس بحجر * الرابع بعض الحيوان ليس بمتجيب وكل ناطق متجيب فبعض
الحيوان ليس بناطق في أمثلة الشكل الثالث في الضرب الاول كل انسان
حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق * الثاني كل انسان
حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس * الثالث
بعض الحيوان انسان وكل حيوان حاس فبعض الانسان حاس
* الرابع بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بمادة فبعض الانسان
ليس بمادة * الخامس كل انسان حيوان وبعض الانسان متجيب فبعض
الحيوان متجيب * السادس كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس
بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس في أمثلة الشكل الرابع في الضرب
الاول كل انسان حيوان وكل متجيب انسان فبعض الحيوان متجيب
* الثاني كل انسان حيوان وبعض الضاحك انسان فبعض الحيوان ضاحك
* الثالث لا شيء من الانسان بحمار وكل متجيب انسان فلا شيء من الجاد
بمتجيب * الرابع كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان فبعض
الحيوان ليس بفرس * الخامس بعض الحيوان انسان ولا شيء من الجاد

بحيوان فبعض الانسان ليس بجماد * السادس بعض الانسان ليس بجماد
وكل متعجب انسان فبعض الجماد ليس بمتعجب * السابع كل انسان حيوان
وبعض الجماد ليس بانسان فبعض الحيوان ليس بجماد * الثامن لاشئ من
الحيوان بجماد وبعض الانسان حيوان فبعض الجماد ليس بحيوان

ورد ما عدا الشكل الاول للاول او الثاني او الثالث

و^{اول} بلا دليل به قد * وغیره اليسته برهان بارد
و^{بالخلاف} أي أخذت قبض ما نتج * وجعله صغرى قياس ودرج
و^{في} أضرب الثاني و^(بجهد) الرابع * وليكن القبيض كبرى الواقع
و^{في} أضرب ثالث الاشكال * و^(با) لرابع بهذا المسـوال
و^{وعكس} كبرى الضرب في الثاني أي * برمز (جا) وما برّد ثبنا
و^{ثالث} الاشكال في ^(هزبدا) * ضروب شكل رابع قد بعدا
و^{وعكس} ترتيب بعكس الصغرى * وجعلها كبرى وكبرى صغرى
و^{فبعكس} ناتج ثنائي الثاني * و^(ها) بشكل ثالث مسدان
ولكن بدين العكس في الكبرى وذى * تعود صغرى لا كما مر احتسب
و^{وجاء} ^(حاجب) لرابع بلا * عكس لصغرى أو لكبرى فاعقلا
و^{وعكس} صغرى ثالث في ^(أيجد) * لردّها لشكل اول ورد
و^و ^(هودج) الرابع قد ردت الى * فان من الاشكال ضاهى الاول
و^{والعكس} للمقدمات قد جلا * في رابع الرابع والذي تسلا
و^{وتم} نظم البحث بالتفسيق * والجسد على التوفيق
لما كان الشكل الاول على النظم الطبيعي وهو الانتقال من موضوع
المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى محموله حتى يلزم منه الانتقال من
موضوعه الى محموله كانت نتيجته ينشأ بذاتها لا يحتاج فيه الى بيانها بدليل
ووجه ذلك أن الكبرى فيه دال على ثبوت حكمها من ايجاب أو سلب لكل
ما ثبت له الاوسط ومن جملة ذلك الاصغر ثبت حكم الكبرى له من غير حاجة

الى فكل رؤية بخلاف باقي الاشكال فانها تحتاج الى البرهان بردها الى
 الشكل الاول او الى الثاني او الى الثالث وذلك بامور خمسة ^{في} أحدها الخلف ^{في}
 وهو يجري في كل ضرب الشكل الثاني بأن يجعل نقيض النتيجة صغرى
 القياس لان نتائج هذا الشكل سلبية فنقيضها وهو الموجبة يصلح لصغرية
 الشكل الاول ويجعل كبرى الضرب كبرى لانها السكينة تصلح لكبروية
 الشكل الاول فينتظم منهما قياس من الشكل الاول منتج لما يناقض
 الصغرى فيقال في الضرب الاول لو لم يصدق لاشئ من الانسان بحجر
 لصدق نقيضه وهو بعض الانسان بحجر فنضم اليه كبرى الضرب وهي
 لاشئ من الحجر بحجر وان يتبع من رابع الشكل الاول بعض الانسان ليس
 بحجر وان وهي تناقض الصغرى أعني كل انسان حيوان هذا خلف والخلف
 لم يلزم من صورة القياس اذ هي على صورة الشكل الاول فتكون بينة
 الانتاج وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فانحصرت في أن يكون
 من نقيض النتيجة فيكون محالا فالنتيجة حق ويقاس على هذا باقي ضرب
 الشكل المذكور ^{في} ويجري في ثلاثة ضرب من الرابع وهو اليها بحروف
 (جهد) فالجيم الثالث والدادل الرابع والهاء الخامس فيقال في الضرب
 الثالث لو لم يصدق لاشئ من الجهاد ^{في} متعجب لصدق نقيضه أي بعض الجهاد
 متعجب فتجعله صغرى ونضم اليه كبرى الضرب وهي وكل متعجب انسان
 ينتج من ثالث الشكل الاول بعض الجهاد انسان فتعكس الى بعض الانسان
 جاد وهي تناقض صغرى الضرب المذكور أي لاشئ من الانسان ^{في} جناد
 هذا خلف وعلى هذا يقاس في الثلاثة الباقية ^{في} ويجري في ضرب الشكل
 الثالث لكن بأن يجعل نقيض النتيجة لكبيرة كبرى وصغرى الضرب
 لا يجابها صغرى فينتظم منهما قياس من الشكل الاول منتج لما يتا في الكبرى
 فيقال في الضرب الاول لو لم يصدق بعض الحيوان ناطق لصدق نقيضه أي
 لاشئ من الحيوان ناطق وقد كانت الصغرى كل انسان حيوان فنضم اليها

التقيض كبرى ينتج من ثانی الشكل الاول لاشئ من الانسان بنطاق
وهو ثانی كبرى الضرب المذكور أي كل انسان ناطق هذا خلف ومنه
يعلم الباقي من ضروب الشكل المذكور ولا يجرى في ضربين من الشكل
الرابع وهما اللذان يتجان الايجاب ورمز اليهما بحرفي (با) فالالف الاول
والباء الثاني فيجعل تقيض النتيجة لكليته كبرى وصغرى القياس لا يجابها
صغرى فينتج ما ينكس الى ما يثانی الكبرى * فيقال في الضرب الاول لولم
يصدق بعض الحيوان متعجب لصدق تقيضه أي لاشئ من الحيوان
متعجب فنجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان ولاشئ
من الحيوان متعجب ينتج من ثانی الشكل الاول لاشئ من الانسان
متعجب وتنكس الى لاشئ من المتعجب بانسان وهو ثانی كبرى الضرب
المذكور أعني وكل متعجب انسان هذا خلف * ويقال في الضرب الثاني
لولم يصدق بعض الحيوان ضاحك لصدق تقيضه أي لاشئ من الحيوان
ضاحك فنجعلها كبرى لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من
الحيوان ضاحك ينتج من ثانی الشكل الاول لاشئ من الانسان ضاحك
وتنكس الى لاشئ من الضاحك بانسان وهي تناقض كبرى الضرب
المذكور أعني بعض الضاحك انسان هذا خلف ولا يجرى الخلف في
الضرب السادس من الشكل الرابع لان تقيض النتيجة فيه ان جعل
كبرى والصغرى من هذا الضرب أعني بعض الانسان ليس بجاد لا تصلح
لصغروية الشكل الاول لكونها سالبة وان جعل صغرى فلكون عكس
النتيجة جزئية لا يثانی صغرى الضرب المذكور اذ هي جزئية أيضا ولا يثانی
بين الجزئيتين مثلاً لو قيل لولم يصدق بعض الجاد ليس بمتعجب لصدق
تقيضه أي كل جاد متعجب فنجعله صغرى ونضم اليه كبرى الضرب
المذكور أي كل متعجب انسان ينتج كل جاد انسان وعكسها بعض
الانسان جاد وهي جزئية وصغراء بعض الانسان ليس بجاد وهي جزئية

أيضا ولا تنافي بين الجزئيتين * ولا في السابع وهو مثل السادس ولا
 في الثامن لأننا جعلنا تقيض النتيجة وهو كل جاد انسان كبرى فصغرى
 الضرب وهي لاشئ من الحيوان بجماد لا تصلح لصغروية الشكل الاول
 لكونها سالبة وان جعلنا التقيض صغرى فكبرى الضرب وهي بعض
 الانسان حيوان لا تصلح لكبروية الشكل الاول (وثانيها عكس الكبرى)
 ويجرى في ضربين من الشكل الثاني رمز اليهما بحرفي (جا) فالالف للاول
 والليم للثالث فيرتدان للشكل الاول ويتجهان النتيجةين المذكورتين في
 الضربين * ففي الاول الكبرى لاشئ من الطير حيوان اذا عكست صارت
 لاشئ من الحيوان بجبر واذا ضمت الى الصغرى وهي كل انسان حيوان
 اتجهتا مثل نتيجة الضرب المذكور أي لاشئ من الانسان بجبر وهو المطلوب
 * وفي الثالث الكبرى لاشئ من الطير بانسان والعمل ظاهر ولا يجرى
 في الضرب الثاني من الشكل المذكور لان كبراه وهي كل جبر جاد مثلا
 اذا عكست صارت بعض الجاد ليس بجبر والجزئية لا تصلح لكبروية
 الشكل الاول على أن صغراه سالبة فلا تصلح لصغروية الشكل الاول
 * ومثله الضرب الرابع فان كبراه وكل ناطق متعجب وبمعكها تصير جزئية
 على أن صغراه وهي بعض الحيوان ليس بمتعجب لا تصلح لصغروية الشكل
 الاول أيضا لعدم ايجابها ولا يجرى في خمسة أضرب من الشكل الرابع رمز
 اليها بحروف (هـ ز د ا) بتشديد الزاي المصنوعة منونة فالالف للاول والباء
 للثاني والدادل للارابع والهاء لل خامس والزاي للسابع فترتد للشكل الثالث
 فانه أقرب من الرابع اذ الرابع بعيد جدا عن الطبع * فالاول كبراه كل
 متعجب انسان اذا عكست صارت بعض الانسان متعجب وهي كبرى
 خامس الثالث * والثاني كبراه بعض الضاحك انسان تنعكس كنفسها أي
 بعض الانسان ضاحك وهي كبرى خامس الثالث * والارابع كبراه لاشئ
 من القرم بانسان اذا انعكست صارت لاشئ من الانسان بقوس وهي

كبرى ثانی الثالث * والخامس كبراء لاشئ من الجهاد حیوان اذا عكست
 صارت لاشئ من الحيوان یجمادوهی كبرى رابع الثالث * والسابع
 كبراء بعض الجهاد لیس بانسان اذا عكست صارت بعض الانسان لیس
 یجمادوهی كبرى سادس الثالث لكن بشرط فی تلك الكبرى أن تكون
 إحدى الخاصین أى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وهما تنعكسان
 عرفية خاصة بجزئية سالبة أما لو كانت من غیرهما فإنها لا تنعكس لكونها
 سالبة جزئية * ولا یجری فی الثالث والسادس والثامن من الشكل
 المذكور لكون كل منها صفراء سالبة ویمتنع سلب صفری الشكل الثالث
 * وثالثها عكس الترتیب *

ویجری فی الضرب الثاني من الشكل الثاني بأن تعكس الصفری ثم تجعل
 كبرى وتجعل كبرى الضرب صفری فیتنظم قیاس عل هيئة الشكل الاول
 منتج لما ینعكس الى المطلوب صفری الضرب المذكور لاشئ من الانسان
 یجماد وعكسها لاشئ من الجهاد بانسان وكبراء وكل جهر جلد فاذا جعلت
 الكبرى صفری وعكس الصفری كبرى یتنظم القیاس هكذا كل جهر
 جلد ولاشئ من الجهاد بانسان منتج من ثانی الشكل الاول لاشئ من الجهر
 بانسان وهو ینعكس الى لاشئ من الانسان یجبر وهو المطلوب * ولا
 یجری فی الضرب الاول من الشكل المذكور لأن كبراء سالبة فلا تصلح
 لصفروية الشكل الاول وكبراء موجبة كلية وینعكس جزئية والجزئية
 لا تصلح لكبروية الشكل الاول * ولا فی الضرب الثالث لأن كبراء سالبة
 فلا تصلح لصفروية الشكل الاول * ولا فی الرابع لأن صفراء سالبة
 جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الاول * ولا یجری فی ضربین من الشكل
 الثالث رمز الیهما یجبر فی (ها) فالالف للاول والهاء للعامس لكن بأن
 تمكس الكبرى ثم تجعل صفری و صفری الضرب كبرى فیتنظم قیاس من
 الشكل الاول منتج لما ینعكس الى المطلوب * فكبرى الضرب الاول كل

انسان ناطق اذا عكست صارت بعض الناطق انسان وصغراء كل انسان
 حيوان فاذا عكس الترتيب انتظم القياس هكذا بعض الناطق انسان وكل
 انسان حيوان ينتج بعض الساطق حيوان وينعكس الى بعض الحيوان
 ناطق وهو المطلوب * وصغرى الضرب الخامس كل انسان حيوان
 لكليتها تصلح لكبروية الشكل الاول وكبراء بعض الانسان متعجب
 لا يجابها بعد عكسها تصلح لصغروية الشكل المذكور اعني بعض المتعجب
 انسان ولا يجرى في الثاني والرابع والسادس من الشكل المذكور لان
 كبرى كل منها سالبة واذا عكست لا تصلح لصغروية الشكل الاول * ولا
 في الثالث لان صغراء جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول ولا يجرى
 في أربعة ضروب من الشكل الرابع رمز اليها بحروف (حاجب) فالالف
 الاول والباء الثاني والجيم الثالث والحاء للثامن لكن بدون عكس لاحدى
 المقدمتين بخلاف ما مر * فالضرب الاول كل انسان حيوان وكل متعجب
 انسان اذا عكس ترتيبه صار كل متعجب انسان وكل انسان حيوان ينتج
 من اول الشكل الاول كل متعجب حيوان فاذا عكست النتيجة صارت
 بعض الحيوان متعجب وهو المطلوب * والضرب الثاني كل انسان حيوان
 وبعض الضاحك انسان اذا عكس ترتيبه أنتج من ثالث الاول بعض
 الضاحك حيوان فاذا عكست النتيجة صارت بعض الحيوان ضاحك وهو
 المطلوب * والضرب الثالث لاشئ من الانسان يجمد وكل متعجب انسان
 اذا عكس ترتيبه أنتج من ثاني الاول لاشئ من المتعجب يجمد فاذا عكست
 النتيجة صارت لاشئ من الجمد متعجب وهو المطلوب * والضرب الثامن
 لاشئ من الحيوان يجمد وبعض الانسان حيوان اذا عكس ترتيبه أنتج
 من رابع الاول بعض الحيوان ليس يجمد فاذا عكست النتيجة صارت
 بعض الجمد ليس بحيوان وهو المطلوب الا أنه بشرط فيه ان تكون النتيجة
 احدى الخاصتين ولا يجرى في الرابع والخامس والسادس لان كبرى كل

منها سالبة فلا تصلح لصغروية الشكل الاول * ولا في السادس لان صفراء
جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الاول * وورابعها عكس الصغرى *
ويجري في أربعة ضروب من الشكل الثالث رمز اليها بحروف (أ ب ج د)
بقض الباء فالألف للاول والباء الثاني والحاء الثالث والذال للاربع لان
صغرى كل منها تكون بعد عكسها موجبة فتصلح لصغروية الشكل الاول
وكبرى كل منها كلية فتصلح لكبروية الشكل الاول * فالاول صفراء كل
انسان حيوان اذا عكست صارت بعض الحيوان انسان وكبراه كل انسان
ناطق وتنجان من ثالث الشكل الاول بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب
* والثاني لا يجاب صفراء مع كليتها تصير بعكسها موجبة جزئية * والثالث
لا يجاب صفراء مع جزئيتها تصير عكس موجبة جزئية * ومثله الرابع * ولا
يجري في الخامس والسادس من الشكل المذكور اذ كبرى كل منهما
لكونها جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول * ويجري في أربعة ضروب
من الشكل الرابع رمز اليها بحروف (هـ و د ج) فالحاء الثالث والذال للاربع
والهاء الخامس والواو السادس لترتد الى الشكل الثاني فانه قريب من الاول
ففي ايساغوجي والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذي له طبع
مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول اه فاذا عكست
صغرى كل منها يوجد اختلاف الكيف بين المقدمتين وكلية احدهما لكن
يشترط في جريانه في السادس كون الصغرى من الخاصةين * ولا يجري في
الاول من الشكل المذكور لعدم اختلاف الكيف ولا في الثاني لذلك ولعدم
كلية احدهما ولا في السابع لان صفراء اذا عكست تصير جزئية فلا تصلح
لكبروية الشكل الثاني ولا في الثامن لان صفراء سالبة واذا عكست تكون
ايضا سالبة فلا تصلح لصغروية الشكل الاول وان جعلت كبرى بلا عكس
حصل عكس الترتيب وهو يجري فيه * وخامسها عكس المقدمتين *
وهو ان تعكس الصغرى ثم الكبرى بالعكس المستوي ليرتد الى الشكل

الاقل وينتج المطلوب ويجرى في رابع الشكل الرابع فان مقدمتيه آهني
 كل انسان حيوان ولائقي من الفرس بانسان اذا عكسنا صارنا بعض
 الحيوان انسان ولائقي من الانسان بفرس وتنتجان من رابع الاول
 بعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب ويجرى في الخامس ايضا اذ
 صفراء وان تكن موجبة جزئية الا انها بعكسها تبقى موجبة جزئية فتصلح
 لصغروية الشكل الاول وكبراه سالبة كلية اذا عكست تبقى كلية فتصلح
 لكبروية الشكل الاول (ولايجرى في أول الشكل الرابع لان كبراه
 موجبة كلية فاذا عكست صارت موجبة جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل
 الاول * ومثله الثاني * ولا في الثالث لان صفراء سالبة ولا تنقل عن
 السلب بعكسها فلا تصلح لصغروية الشكل الاول * ولا في السادس لان
 صفراء سالبة جزئية وهي لا تنعكس ولا تصلح لصغروية الشكل الاول
 وكبراه اذا عكست صارت جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الاول * ولا في
 السابع لان كبراه سالبة جزئية وهي لا تنعكس * ولا في الثامن لان
 صفراء سالبة كلية وبكسها لا تنقل عن السلب فلا تصلح لصغروية
 الشكل الاول (تمة في الافتراض)

مما يستدل به على صدق النتيجة في غير الشكل الاول الافتراض مثلا
 الضرب الثالث من الشكل الثاني صفراء بعض الحيوان انسان ففرض
 ذات الموضوع فيها وهو الحيوان ضاحك فكل ضاحك انسان وكل ضاحك
 حيوان ثم فجعل المقدمة الاولى صفري وكبرى الضرب كبرى هكذا كل
 ضاحك انسان ولائقي من الجرب بانسان ينتج من أول هذا الشكل لائقي من
 الضاحك جرب ثم عكس المقدمة الثانية أعني وكل ضاحك حيوان الى بعض
 الحيوان ضاحك وفجعلها صفري ونتيجة قياس الافتراض كبرى هكذا بعض
 الحيوان ضاحك ولائقي من الضاحك بجرب ينتج من رابع الشكل الاول
 بعض الحيوان ليس بجرب وهو المطلوب (فالاقتراض يكون أيما من قياسين

أحدهما من شكل الضرب المستدل على صدق تقيته ولكن من ضرب
أجلى منه كما وقع هنا بالضرب الأول للضرب الثالث من الشكل الثاني
والآخر من الشكل الأول (ويجوز في الضرب الرابع من الشكل الثاني
وصغراه بعض الحيوان ليس بمعجب وهي سالبة بخرئية فلا بد أن يكون
مركبة ليتحقق وجود الموضوع كما في القطب على الشمسية والقضية
المركبة هي عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالإيجاب والسلب وتحقق
وجود موضوع السالبة في الخارج إذا كانت مركبة لما فيها من الإيجاب
ولولا لما تحقق ذلك لأن السالبة لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج
* وفي صفري الثالث من الشكل الثالث الآن المقدمة الثانية لا تعكس
فيه * وفي صفري الرابع منه * وفي كبرى الخامس الآن الكبرى في
القياس الافتراضي هي صفري الضرب لا كبراه ونتيجة الافتراضي تجعل
صفري والمقدمة الثانية بدور عكسها تجعل كبرى * وفي كبرى السادس
منه ان كانت سالبة مركبة ليتحقق وجود الموضوع ولكن هذا آخر
الكلام وقلت مؤرخا حسن الختام

مالذة محمد في الهندريس * أو وصل خود ترهه للبلبل
أحسن من آداب بحث معا * بها إلى المجد ابن سينا الرئيس
نتيجة منظومة قدسوت * أمثلة فيها هدى من يقين
لوم تكن تظهي لا رختها * نتيجة الآداب در نفيس

١٣٠٦ ٨٦٣ ٣٩ ٢٠٤ ٢٠٠

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم والحمد

لله رب العالمين أشهد أن لا إله إلا الله

وأشهد أن محمدا رسول الله

نم

يقول الفقير الى الله تعالى الفتي عبد المالك بن عبد الوهاب الفتي قد فجز
بعمده تعالى طبع نتيجة الآداب شرحها كمال المحاضرة في آداب البحث
والمناظره معصمة حسب الاستطاعة بمالدي من مزجاة البضاعة
بالمطبعة الخيرية بجمالية مصر المحمية تعلق كل من حضرة السيد عمر
حسين الخشاب في حضرة السيد محمد عبد الواحد الطوبى في على ذمتي
المشار اليهما في أواخر ربيع الثاني سنة ألف وثلثمائة وستة من الهجرة
التبوية على صاحبها أزكى التحية وقد أدرخ عام طبعها الفاضل الذي
سبق البلغاء في ميدان البراعة ثم قفل وقد تناول قصب البراعة العلامة
الذي له التأليفات الرائقة والفهامة الذي له التسديقات الشائقة من
هو في مصر البيان مصبان وفي حكمة الشعر حسان وفي التنقيب
الامام وفي التحقيق العصام حضرة الشيخ أحمد الزرقاني أبو البقا لا زال
للمطالين بمعارفه الارتقا فقال

بشرى لكم يا معشر الطلاب * بنتيجة الآداب والآداب
بعقيلة عزت على أشككها * وممت على الأضراب والآثراب
سلكت من التحقيق أوضح مذهب * وحوث من التدقيق كل صواب
ولقد أقرها عيون أولى النهى * فطن أقصر له ذروا الألباب
وأفادنا غرر المسائل جمة * بيض الوجوه كريمة الأحساب
وكذا الذكي الفتي إذا نبى * لعويصة أهداك كل عجاب
يا طالباً للبحث دونك حسنها * فتنتيجة الآداب خير كتاب
فاظفر بها غراء فائرة الحلى * من فكر نقاب العلوم نقاب
وإذا وصلت لها وهمت لفضلها * في منهج الأطراء والأطراب
قل للنبيسه الفتي مؤرخا * بك راق طبع نتيجة الآداب

٢٢ ٣٠ ٨١ ٨٦٣ ٣٩

سنة ١٣٠٦

وأرخه الشاعر اللبيب والناثر الخفيف الذي قضى له بالادب الوافر مذ
 طلع من مهد طالع البدر السافر فطفق ينظم الدور ينثر الزاهر ودونك
 هذا التقريظ الفائق عقود الجمان فليس الخبر كالعيان حضرة الشيخ أحمد
 أبو علي الأزهرى المصرى لأبرح كوكب الآداب ساريا حيثما يسرى فقال
 شرح النتيجة قد أضاء سناه * من ماجد فوق السمال سناه
 يحسرت وفق بالمعارف بحسه * نسخوبها يسراه أو يمناه
 العالم التوسير والبر الذى * مخاطب طاف بالسؤال عناه
 الفتى أخوال فصاحة والجحا * من أراج الأرجاء طيب ثناه
 لله ما أباه من شرح زها * كالروض للجانى يطيب جناه
 شرح لا آداب تنظم عقدها * من كل لفظ زانه معناه
 ما حازه متأدب بقسطه * عن غيره الا وقد أغناه
 أوجاهه منضير في مبحث * الا وبلغه كمال مناه
 يا حسنه مذتم طبعها زهرا * والطالب المشغوف قد هناه
 والسعد قال لى التمام مؤرخا * طبع النتيجة زاهر بسناه

١١٨ ٢١٣ ٨٩٤ ٨١

سنة ١٣٠٦

(تصحيح)

صواب	خطأ	سطر	صفحة
التسلسل	الدور	٥	٧١
المعارضة	المعاوضة	١٣	٧٧
النسبة لل لازم	نسبة لل لازم	١٨	٧٧

﴿فهرسة تقييد الآداب وشرحها كمال المحاضرة﴾

صفحة	صفحة
٣ علم قرص الشعر	٥١ التحرير
٩ البديهي الجلي	٥٦ مجازاة الخصم
١١ الدليل الاصولي	٥٧ التقص بأقسامه
١٥ المقدمة أى جزء الدليل	٥٩ الدور والتسلسل
أوشروط الانتاج أو	٦٠ برهان التطبيق بصوريته
تمام التقريب	٧٣ المعارضة بأقسامها
١٨ الالتزام	٨١ المعارضة بين الاحكام التشريعية
٢٢ المدار	٨٧ المناظرة في التعريف
٢٤ التعريف	٩٤ المناظرة في التقسيم
٢٧ التقسيم	٩٨ المناظرة في المقول
٣٢ آداب البحث	١٠٣ المناظرة في العبارة
٣٣ شروط المناظرة	١٠٤ تعيين الطريق
٣٥ ما تجرى فيه المناظرة	١٠٤ الدخيل في الدليل
٣٦ أجزاء البحث	١٠٥ الانتقال
٣٨ وظائف المناظرين	١٠٧ الغصب
٣٩ المناظرة في الدعوى	١٠٩ المصادرة
والدليل والمقدمة	١١٠ المكابرة والمعاندة
٤٠ السند بأقسامه الجوازي	١١١ الجواب الجلي
والقطعي والجلي	١١٢ خاتمة في رموز ضروب الاشكال
٤١ اشتباه المعارض بالمعروض	في القياس الاقترافي الجلي
٤٧ المركب الناقص	١١٥ ودغير الشكل الاول

﴿تمت﴾

To: www.al-mostafa.com